شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (٥٨) ٢٠٠٧/٨/١٥



سياسة التفجير الإنتحاري في العراق تجعل السعودية دولة ممانعة لواشنطن !



السعودية والعراق ومعركة التخريب والإستتباع

مأسـسـة التسـوّل



المواطنـة والطوائف

وجوه حجازية



السنيورة شيخاً سعودياً !

الفريضة الغائبة (السعودية)



الرياض: المغامرة بعد عام !

السلفية: إصلاحها ينتج عنفاً



الكرة والوطنية السعودية

شوفينية التخفيض القبلي

هذا العدد

الدولة المترهلة

كل من يراقب السياسة الخارجية السعودية يخلص الى إحدى النتيجتين: إما أنها غائبة أو متخبَطة، وإن بدا عليها غير ذلك. وفي واقع الأمر، هذا ينطبق الى حد كبير على مجمل سياسات الدولة، التي تمثل تظهيرا دقيقاً نسبياً لثلاثة معالم رئيسية حكمت مسيرة الدولة: المركزية الصارمة، الشخصنة، الفساد. وكل معلم يترجم نفسه بطريقة توصل الى إحدى النتيجتين سالفتي الذكر، فحين تكون شؤون الدولة منقبضة في مركز واحد، تصبح الأطراف مشلولة، أو في الحد الأدنى غير قادرة على الاضطلاع بالوظيفة المقرر لها، بحيث يؤدي هذا التعطيل الى ترهيلها تدريجياً بحيث لا ترى نفسها مسؤولة عما يُنهض أو يُجهض الدولة جزئياً أو كلياً، فيما تتكل على المركز في الإضطلاع بأعباء الدولة. وحين يكون المركز محكوماً بأشخاص محددين يحوزون على مطلق السلطة، ويحتكرون صنع القرارات والسياسات، فإن المركز نفسه يتآكل ذاتياً وتضمحل المؤسسة لصالح الشخص ـ المسؤول الذي يتحوَل هو ذاته الى مركز. وإذا ما أكمل الفساد المثلث القاتل في بيروقراطية الدولة، فإن الترهَل والفوضى والانفعالية تصبح سمات سياسات الدولة.

نقل أحد زائري وزارة الخارجية السعودية، وهي بالمناسبة الوزارة التي تعتبر الأكثر تنظيماً ونشاطاً بالقياس الى بقية الوزارات، أنه جاء مع عدد من الشخصيات الخليجية من أجل حضور جلسات مكثَفة حول العمل الدبلوماسي لمدة أسبوع، ولكن المفاجأة كانت أن تلك الشخصيات حضرت الى المركز المخصص ولم يعثروا على أحد في اليوم الأول، فسألوا الشخص المسؤول عن المركز فقال مازال الوقت مبكراً، وهناك متسَع من الوقت، وأوشى إليهم بأن الأمور تسير بهدوء ولا حاجة للعجلة وبإمكانهم العودة لاحقاً. اعتقد هؤلاء أن الأمر لا يعدو أمراً طارئاً، وسيختلف الحال من غد، وجاءوا في اليوم التالي الى المكان ولم يجدوا ما يشير الى تغيير ما عن يوم أمس، وهكذا انقرضت الأيام وعاد هؤلاء الى بلدانهم دون أن يضيف اليهم المركز المتخصص في العمل الدبلوماسي ما يفيد سوى أنهم تعرَفوا على طريقة سير الوزارة الأكثر نشاطاً في ديارنا.

اخترنا وزارة الخارجية نموذجاً، لأنها الجهة الافتراضية التي ستنهض بالحكومة السعودية بعد سنوات غياب إما بسبب قلة ذات النفط، لشراء الذمم والتحالفات السياسية، وإما لأنها كانت واقعة تحت وطأة عقاب الحادي عشر من سبتمبر.

حين عاد الأمير المثير للجدل بندر بن سلطان من واشنطن للاضطلاع بمنصب مستشار مجلس الأمن القومي، كان الاعتقاد بأن طموحه المتفجَر سيعين على الانتقال بوزارة الخارجية الى مستوى الفاعل لا المنفعل في الواقع السياسي الاقليمي وربما الدولي، وسيكون ذراعها الممتد الى المناطق التي كان الترهَل البيروقراطي يحول فيما مضى من الوصول اليها. ولكن الرجل جاء مشحوناً بطاقة تدميرية هائلة، وبات يمارس دوراً أخطبوطياً، فهو يكاد يصبح وزير خارجية غير مفوَض، وسفيراً فوق العادة، ومستشاراً سياسياً محلياً ودولياً، وخصوصاً أميركياً، إلى جانب كونه وسيطاً دولياً. أراد أن يعالج الترهَل في الدولة وخصوصاً وزارة الخارجية، فإذا به يضع جهاز سرعة طائشة لهيكل الدولة المهترىء، فخاض به مغامرات تدميرية في العراق، ولبنان، وفلسطين، وربما قضايا المنطقة برمتها. للإشارة فحسب، اعتقد بندر بأن رصيده الأميركي سيكفيه للعب دور البطل في المنطقة، ولكنه إكتشف بأن الاخيرة ليست بالتي تنطلي عليها مغامرات طائشة، وقد رفضت كثير من حكومات المنطقة التعامل معه، فضلاً عن قبوله وسيطاً في قضايا الخلافات خصوصاً حين تكون الادارة الاميركية طرفاً فيها.

مايدعو للتأمل طويلاً، ما نسمعه ونقرأه من إطراء مفتعل لدور الملك عبد الله، سواء في الصحافة الغربية والاميركية على وجه الخصوص، وكذلك من مسؤولين غربيين وعرب مصنَفين على معسكر الاعتدال بالمقاييس الأميركية. من اللافت أن هؤلاء أنفسهم كانوا يعبَرون بطريقة ما فيما مضى عن تحفظهم من وصوله الى العرش، إعتقاداً منهم أن نزعته العروبية الإفتراضية ستحول دون الوصول معه الى تفاهم فيما يرتبط بالمصالح الاستراتيجية الغربية في بلاده والمنطقة بصورة عامة.

ويحسب المثل الشائع (إلحق الكذاب الى باب الدار)، فقد وصل عبد الله الى العرش، وتبدَدت سريعاً تلك المخاوف، بل لحظنا أن الرجل أبدى ليونة غير مسبوقة، وهو على استعداد لقطع الخطوط الحمراء التي لم يجرؤ سلفه على فعله رغم كل قباحاته السياسية والاقتصادية.

جاء الى العرش محفوفاً بكل الابتهاجات المصنَعة محلياً وخارجياً، على أمل أن يحيل الحلم الى حقيقة، وأن يكون للعروبية العصماء مدخل في تفكيره السياسي، ولكن هذه العروبية ترهَلت سريعاً، ولم تعد حاضرة على الاطلاق لا في موضوع الإصلاح الذي بدا فيه هزيلاً وخانعاً، ولا في ملفات المنطقة الكبرى بدءً من القضية الفلسطينية التي قاربها بقدر كبير من التجاهل والخفة والإهانة، بل استعملها كورقة مساومة مع الولايات المتحدة من أجل (تبييض) وجه العائلة المالكة بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر، وتقدَم بمبادرة سلام في بيروت العام ٢٠٠٢، ورغم ما انطوت عليه من تنازلات مهينة إلا إنها رفضت من الجانب الاسرائيلي، فانبرى الرجل الأميركي في العائلة المالكة لتسويقها معدَلة بعد إسقاط مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينين والقبول بمبدأ التوطين. وفي لبنان لا يختلف الحال، فقد عجز الملك عن أن (يمون) على حلفائه من فريق ١٤ آذار، الذين تجرأوا مراراً على التطاول على الحكومة السعودية، وخصوصاً سمير جعجع ووليد جنبلاط، فيما لم يحترم سعد الحريري وعوداً قطعها أمام الملك شخصياً. واليوم حيث تمسك فرنسا بزمام المبادرة لتسوية الخلاف داخل لبنان، يظهر الضعف السعودي واضحاً، حيث ينظر اللبنانيون الى التحرَك الدبلوماسي الذي يقوم به السفير خوجه أو غيره من المسؤولين كونه (تطبيشاً) وليس مبادرة، بالرغم من الحقن المعنوية التي يقدَمها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري للدبلوماسية السعودية كيما تضع كامل ثقلها في الموضوع اللبناني. وكما خسر الملك إنجازه اليتيم إقليمياً ممثلاً في إتفاق مكة بين حماس وفتح، فإن الخسارة في لبنان والعراق لن تكون أقل فداحة، ولا يمكن للترهَل السياسي أن يصنع إنجازاً، ولو كان مسلَحاً بمال قارون.

الغياب.. التخريب.. الاستتباع

إيقاع الدور السعودي المرتبك

أبدى مراقبون غربيون في الشهور الماضية إستغرابهم من غياب دور سعودي فاعل في الشأن العراقي، فيما كانت دول الجوار تبدي إهتماماً خاصاً للحيلولة دون استفراد الولايات المتحدة وبريطانيا بالملف العراقي، الذي قد يتحوّل الى ورقة إبتزاز ضد دول الجوار. اكتفت الرياض بلعب دور خلفي، فيما سمحت لمقاتليها بنقل جهادهم الى العراق لجهة درء أخطارهم المحلية، وكذلك تقديم تسهيلات مالية لجماعات مسلّحة كشفت التقارير الأمنية أن أمراء في العائلة المالكة كانوا ومازالوا ينسّقون مع مجموعات عراقية وتكفيرية تقوم بتفجيرات شبه يومية في أماكن عامة، وتودي بحياة العشرات من الأبرياء.

في المستوى السياسي، لم تبدِ الرياض ما يشير الى دور حقيقي في الشأن العراقي، سوى ما نشر من تصريحات للملك عبد الله حول اعتراضه على التدخل الإيراني، واستعداد بلاده للتدخل عسكرياً في حال قررت الولايات المتحدة الإنسحاب من العراق من أجل حماية (السنّة)، أو ما نشر مؤخراً عن مخطط واسع تشارك فيه السعودية وعدد من الدول العربية المعتدلة يستهدف إطاحة حكومة المالكي. وبحسب مصادر عراقية مقرّبة من الأخيرة، أن الأمير سعود الفيصل طلب من وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في زيارتها الأخيرة الى المنطقة برفقة وزير الدفاع روبرت غيتس التفكير جديّاً في خيار بديل عن حكومة المالكي، وأن المملكة على استعداد لدعم حكومة يقودها إياد علاّوي. وبالرغم مما قيل عن أخذ رايس المقترح السعودي على محمل الجد، فإن واشنطن التي نجحت مع لندن في استصدار قرار من مجلس الأمن من أجل رفع مستوى دور الأمم المتحدة في العراق لم تعد قادرة على تخريب العملية السياسية القائمة رغم كل عللها، وأن التدابير التي اتخذتها بصورة متسلسلة، بدءً من التنسيق مع ايران وسوريا في الموضوع العراقي، وانتهاءً بطلب دول الجوار مجتمعة دعم حكومة المالكي والتنسيق معها تلفت الى أن واشنطن تريد مخرجاً آمناً من الورطة العراقية.

وهكذا، بدأ الدور السعودي في الملف العراقي من الغياب شبه التام سياسياً لمدة ثلاثة أعوام تخللتها تبرّمات من وقوع العراق تحت النفوذ الإيراني، وعدم رعاية واشنطن لما تعتبره الرياض حقاً حصريّاً لها، وهي التي دعمت النظام العراقي السابق طيلة ثمان سنوات في حربه ضد إيران، ما يجعلها في موقع متقدّم في الترتيبات السياسية داخل العراق. ثم لما قرّرت العودة الى العراق، جاءت إليه بمخطط تخريبي يستهدف تقويض العملية السياسية القائمة، وهو ما تنبّه إليه العراقيون الذين انتفضوا ضدها، وكان دور فتاوى التكفير الصادرة من علماء في المؤسسة الدينية الرسمية شديد الإضرار بصورة السعودية في الداخل العراقي، وزادها تشويهاً ضلوع الأمير بندر بن سلطان في دعم جماعات مسلّحة بعثية وتكفيرية ترمي إلى إشعال فتنة مذهبية واسعة تأتي على العملية السياسية والمجتمع العراقي برمته. وفيما يبدو، فإن هذا الدور التخريبي لم يأت ثماره وإن لا تزال تحلم العائلة المالكة بنجاحه وستشتغل عليه بطرق أخرى، ولكنها قبلت راهناً بالواقع، الذي عجز الأميركيون عن إبداله، فطلبت من حلفائها قبوله ودعمه في سياق محاولة عدم (تقديم العراق هدية لإيران) كما عبّر عبد الرحمن الراشد ذات مرّة. لم يحضر ممثل سعودي الى دمشق لبحث الملف العراقي، وكان ذلك إعتراضاً على دمشق وليس بغداد، وهو يأتي في سياق معركة الرياض ودمشق في لبنان، ولكن الرياض لن تستطيع إعادة عقارب الساعة العراقية الى الوراء، بعد أن عجزت واشنطن نفسها عن فعل ذلك، ولابد لها إن أرادت الانتقال الى مرحلة جديدة في العلاقة مع العراق الجديد، أن تبحث عن مواقع لها ضمن القوى الجديدة التي تمسك بالمعادلة السياسية العراقية. فصنع الخصومة مع العراق الجديد سيسري من القمة الى القاعدة، وإذا كان للمقاتلين التكفيريين دور تقويضي الآن، فإن المستقبل لا يرتهن الى ماضي القوة، بقدر ما يرتهن الى القوة المتجددة التي مازال العراق يحتفظ بها، وخصوصاً مع التحالف شبه الاستراتيجي بين القوتين الفاعلتين على الساحة العراقية: الشيعة والأكراد.

> **صنع الخصومة مع العراق سيسري من القمة الى القاعدة، وإذا كان الراهن العراقي مثلوماً فإن رهانات المستقبل مختلفة**

لبنانياً، خسرت السعودية بعد رحيل رجلها القوي رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وحمّلت سوريا مسؤولية خسارة دورها، ومنذاك وهي تسعى الى تقوية حكومة السنيورة، وجاءت حرب يوليو العام الماضي فأطلقت بياناً عارياً وظّفته الدولة العبرية في عدوانها على لبنان، ولم تفلح مبادراتها اللاحقة في تحسين صورتها، فقد تطاول عليها حتى من يصنّفوا داخل دائرة الحلفاء مثل سمير جعجع ووليد جنبلاط، وأن رجلها المصطنع سعد الحريري لم ينجح في امتلاك زمام المبادرة، فقد ظل أسير الموقف الأميركي والفرنسي.

اللقاء اللبناني في الضاحية الفرنسية (سان كلو)، ثم إعلان الإدارة الامريكية عن جولة جديدة للمفاوضات مع ايران بشأن الوضع في العراق، وموجة التفاؤل بمؤتمر دولي للسلام التي جاءت من أطراف بينها رئيس الوزراء الاسرائيلي أولمرت الذي أعطى حواراً نادراً مع قناة (العربية) السعودية، وتصريحات الرئيس بوش، وخطاب الرئيس بشار الأسد، كل ذلك يؤشر إلى أن معادلة دولية يجري صياغتها وسط غياب أبرز اللاعبين العرب.

في الجانب الفرنسي، تستعد إدارة ساركوزي لنفض غبار المرحلة الشيراكية التي كبّلتها وعزلتها عن المنطقة، بعد إنحيازها لسياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان خصوصاً. ساركوزي الأشد ميلاً للولايات المتحدة، وجد أن سلفه شيراك قد عزل فرنسا عن التأثير في واحدة من أهم قضاياها التقليدية وهي لبنان، وبدا كحليفه توني بلير الذي ألحق سياسة بلاده في الشرق الأوسط بالعسكرتارية الأمريكية. يريد ساركوزي أن يعيد ضبط قواعد اللعبة من جديد، وهو يعلم أنه لا يمكن أن يتحرك دون مراعاة اللاعبين الاقليميين الأبرز في المعادلة اللبنانية، سوريا وإيران، وفي حين وجد طريقاً ممهداً للتفاهم مع الإيرانيين، فهو أيضاً لم يغفل إرسال مندوبه (جان كلود

كوسران) في أول إتصال رفيع المستوي بين الإداره الفرنسيه والقياده السورية.

وتسعى فرنسا لإشراك السوريين في الحديث عن لبنان، وقضايا المنطقة، مثلما تسعى الولايات المتحدة لضمان خروج مشرّف لقواتها من العراق، عبر الحد الممكن من التدخلات الايرانية. وقد وجدنا أن التيار الصدري أحد أبرز حلفاء إيران في العراق، أعلن عن عودته للحياة السياسية في وقت متزامن مع إعلان الطرفين الإيراني والأمريكي عن حوار مرتقب، لقد كان لدى الايرانيين دائماً ما يقدمونه، بينما يتلكأ السعوديون في تقديم حلول أو حتى الاقرار بوجود مشكلة مع العراق.

الوفد الأمني العراقي الذي زار المملكة الشهر الفائت، وبعد لقاءات مطولة قدّم خلالها كشوفات بأسماء إنتحاريين وجهاديين سعوديين في العراق، وأسماء ممولين لهذه العمليات، لم يجد آذاناً صاغية، فقد أجهض جناح أساسي في البيت السعودي الوصول لإتفاق، كان هذا الجناح يمثله الأمير المثير للجدل بندر بن سلطان الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

ظل الأمير بندر اللاعب الأبرز في السياسة الخارجية السعودية، ويشتكي رجال وزارة الخارجية وبينهم وزيرها الأطول فترة في وزارة الخارجية على مستوى العالم، والذي يعاني من أمراض في جهازه العصبي، يشتكون من تدخلات الأمير بندر بن سلطان، وقدم شقيق وزير الخارجية، الامير تركي الفيصل استقالته كسفير في واشنطن بعد أن وجد نفسه مهمّشاً من قبل إبن عمه الامير بندر.

يملك الأمير بندر قدرة فائقة على التعطيل، وفي الرياض يقولون أن هذا الرجل يختطف السياسة الخارجية السعودية، ويلحقها بالمشروع اليميني الامريكي، بعد أن التقى عدة مرات رئيس الوزراء الاسرائيلي أولمرت في عمان، وينتشر رجاله في لبنان ليمثلوا قوة رديفة للدور الذي يلعبه السفير عبد العزيز خوجة، الذي هو الآخر يجد نفسه محشوراً بالدور الأبرز الذي يلعبه بندر في القضية اللبنانية، وخاصة بعد افتضاح الدور الذي لعبه مع حلفائه في تعزيز القوة الأيديولوجية والمالية والتسليحية لجماعة فتح الاسلام، وتسهيل مرور مقاتلين سعوديين الى مخيم نهر البارد، وقبل ذلك تأجيج الصراعات المذهبية في لبنان وفي العالم العربي، بغرض الانتقام من المقاومة اللبنانية وإضعاف تأثيرها بعد حرب تموز ٢٠٠٦.

لقد لخص الامير السعودي الدور السياسي لبلاده باعتباره مكمّلاً للدور الأمريكي في قضايا لبنان والعراق وفلسطين، وفي ظل الاخفاقات المتكررة لهذه السياسة وإعتمادها على التدخلات العسكرية، واستخدام القوة المفرطة لفرض سيطرتها لم تتمكن السياسة السعودية أن تنجح في النأي بنفسها عن التخبط الامريكي، وظلت تحاجج باستمرار بأن مناطق نفوذها تتعرض للتهديد من اللاعب الايراني المتحفز، ولكنها لم تفعل شيئاً ذا بال.

في الموضوع اللبناني أيضاً، وبعد أن قررت الوقوف في الصف الاسرائيلي ضمن بيان صاغه بندر بن سلطان رأى فيه تحت القصف الاسرائيلي أن حزب الله وحده يتحمل نتيجة المغامرة بخطف الجنديين الاسرائيليين، لم تتمكن بعد ذلك من موازنة دورها بالرغم من النداءات المتكررة للرئيس نبيه بري الذي دعا السعوديين لأخذ زمام المبادرة، لأن الحليف الأمريكي لم يكن مقتنعاً بأهمية الوفاق الداخلي. في ذات الوقت استمر بندر في لعب سياسة التأزيم، عبر موقفه من تنمية جماعة فتح الاسلام والتيارات الاصولية في لبنان، بدعوى تسليحها بوجه تعاظم الدور الذي يلعبه حزب الله.

وفي الموضوع العراقي، ظلت السعودية تغلق الباب بوجه الحكومة العراقية، وفشلت في إحداث إختراق حقيقي يمثله تكتل موالٍ لها يرأسه رئيس الوزراء السابق الدكتور اياد علاوي، لقد نفض الأكراد أيديهم من هذا المشروع، ومثلهم فعل الحزب الاسلامي، وظل تأثير السعودية محصوراً بجماعات دينية طائفية وزعماء عشائريين وبعثيين يقيمون في عمّان.

وبضغط امريكي استقبلت السعودية وفداً أمنياً بعد أن قال الرئيس بوش عقب إتصاله برئيس الوزراء المالكي أنه لا يملك لدول أن تدعي أنها (حليفة) للولايات المتحدة وتستمر في زعزعة الامن واضعاف الحكومة المنتخبة.

أما في فلسطين، فقد أصيب السعوديين بالذهول وهم يجدون ان إتفاق مكة الذي رعوه ينهار بين أيديهم ولا يمكنهم فعل شيء، ولم يتمكنوا حتى من توجيه الاتهام لا لفتح ولا لحماس، لانهم يجدون الحلفاء الامريكيين يدّمرون مشروع التوافق، ويشعلون الحرب بين الطرفين، تمهيداً لتعزيز الانقسام والتفتيت الذي يبشرون به.

وسط ذلك يستمر السعوديون في نقد المشروع الايراني، والسياسة الايرانية التوسعية، والدور المتنامي لجارتهم الشرقية، والخطر الايراني الذي يهدد مناطق نفوذهم.. وفي العمق هناك إعجاب بالقدرة الايرانية على السباحة في المحيطات الهادرة.

لم يفعل السعوديون شيئاً منذ أول انتقاد لتعاظم الدور الايراني، لم يفعلوا شيئاً لانتشال ما تبقى لهم، استمروا في عزل أنفسهم عن التأثير في الشأن العراقي، عبر إنكفائهم تحت دواعي طائفية من الإنفتاح على الأطراف العراقية، وللعلم فإن عشرين دولة اوروبية وآسيوية لها ممثليات وسفارات في العراق ليس بينها السعودية، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الكويت والعراق سبعة أضعاف ما عليه مع السعودية.

إستمر السعوديون في مقاطعتهم المدفوعة أمريكياً مع دمشق، ولم يحدث تغيير يعتد به لدورهم في لبنان، فلا زالوا يراهنون على فريق سياسي واحد، بعد ان كانت السعودية تحاول أن ترعى الوفاق اللبناني الجامع، مما جعلها مجرد طرف في الصراع السياسي في لبنان. لم تستطع الرياض كبح الاندفاع الهائج لوسائل إعلامها التي تتلقى تعليمات من مندوبي بندر بن سلطان لمهاجمة حزب الله وانصاره، حتى وصل الأمر بتعزيز الدعاية لإسرائيل عبر حوار مع أولمرت وعرض صور المقاتلين الأسرى لحزب الله في قناة سعودية، ولا كبح جماح الفتاوى التي بدأت في منتصف تموز ٢٠٠٦ حين افتى مرجع سعودي بارز هو الشيخ عبد الله بن جبرين بحرمة الدعاء لصالح حزب الله في مقاومته لإسرائيل، بل الدعاء أن ينصر الله اسرائيل في تدمير الحزب الرافضي. كانت هذه الفتاوى هي الوقود الايديولوجي الذي دفع بنحو ٣٠٠ مقاتل سعودي من الاصوليين الانتحاريين للسفر الى لبنان ليس لكي يقاتلوا إسرائيل، ولكن ليقاتلوا الشيعة وحزب الله هناك.

أغلقت الرياض الأبواب في وجه أي مبادرة مصالحة مع بغداد وقررت الحرب عليها عبر جماعات عنفية بعثية وتكفيرية

ولا يختلف إثنان، أن الدور السعودي يحتاج الى ترميم، ولعل أبرز الخطوات التي يمكن للملك عبد الله القيام بها، هو تغيير وزير الخارجية الامير سعود الفيصل، وتقليص صلاحيات الامير بندر بن سلطان خاصة بعد ظهور دوره في عمولات صفقة اليمامة، لكن أحداً من المراقبين لا يتوقع خطوات فعلية في هذا الاتجاه بعد أن عجزت الادارة التي يرأسها الملك في إعلان حكومة جديدة كان وعد بها، بعد إختلاف الأطراف حول شخصيات الوزراء الجدد.. في ظل هذا العجز في السياسة السعودية الخارجية، لن ينفع القاء اللوم على ما يفعله الايرانيون أو غيرهم، فمن حق ايران أن تلعب فيما يضمن مصالحها القومية، وليس من المجدي الاستمرار في توجيه اللوم دون فعل شيء، أو الإكتفاء بمشاريع هامشية وتسويقية وغير ذات جدوى مثل رعاية مصالحة بين تشاد والسودان قال القذافي وحسني مبارك أنها لم تات بجديد سوى التقاط الصور.. لأن الطرفين وقعا بالفعل الاتفاق نفسه مسبقاً في طرابلس!

إسرائيل: الإعتراف السعودي مسألة وقت

مع إعلان الإدارة الأميركية عن مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في الخريف المقبل، تكون الدولة العبرية قد وضعت ترتيبات ما بعد الإعتراف السعودي العلني بها، حيث سيكون لمعسكر المعتدلين صفة شبه علنية، وستخرج اللقاءات السرية بين الطرفين الى الهواء الطلق.

وكانت صحيفة (يديعون أحرونوت) قد ذكرت في منتصف يوليو الماضي بأن رايس ستبحث مع المسؤولين الإسرائيليين أمر تعزيز الموقف الاسرائيلي من المبادرة العربية (أو بالأحرى السعودية). وبالرغم مما قيل عن تردد السعودية في الحضور الى المؤتمر بسبب أن الملك السعودي خائب الأمل من أن المؤتمر لن يأخذ يعنى بنقاط الخلاف المركزية بين الدولة العبرية والشعب الفلسطيني، فإن المبادرة السعودية، من وجهة نظر المراقبين، مهّدت لمثل هذا المؤتمر الذي كان ينتظر مبادرة سعودية كهذه من أجل جمع الأطراف العربية والاسرائيلية على طاولة واحدة من أجل الخروج بقرارات عملية، تسقط من الحساب حق عودة اللاجئين، وإعادة جميع الأراضي العربية، ووقف بناء المستوطنات، وكون القدس عاصمة لفلسطين.

من جهة أخرى، نقلت صحيفة هآرتس العبرية في السادس والعشرين من يوليو الماضي عن مصدر مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى قوله أن ممثلين عن اسرائيل والسعودية سيجتمعون قريباً للتباحث في عملية السلام وذلك بعد اتصالات بين الجانبين جرت بواسطة طرف ثالث. وقال المصدر الاسرائيلي: لسنا بعيدين عن صورة مع السعوديين في اشارة الى التقاط صور من اجتماع بين اسرائيليين وسعوديين. وأكد أن اسرائيل تجري اتصالات مع السعوديين منذ وقت طويل بواسطة طرف ثالث، وأن اسرائيل والسعودية لم تكونا ابدا متقاربتين في وجهتي نظرهما مثل اليوم وفي مرحلة ما سترتبط المصالح.

السعودية تطالب بإعادة نحو ألف سعودي من سوريا

نقلت وكالة (الأنباء المركزية) في الخامس والعشرين من يوليو الماضي عن مصدر ديبلوماسي بارز أن الرياض تطالب واشنطن قبل الشروع في أي عملية تفاوض أو تحادث ثنائي بتسليمها ٩٨٠ سعودياً ينتمون إلى تنظيم (القاعدة). وكانت أجهزة الأمن السورية قد ألقت القبض على عدد من السعوديين الذين شاركوا في أعمال عنف داخل سوريا، وقتلوا عناصر أمنية سورية قبل أن يتم إما قتلهم أو إلقاء القبض عليهم، حيث لا تزال مجموعة منهم في السجون السورية.

في سياق متّصل نقل زهير الحارثي، الناطق الرسمي بإسم هيئة حقوق الانسان السعودية، وهي هيئة شبه رسمية، أن السعوديين المتورّطين في مواجهات نهر البارد بيعوا لجماعة في لبنان بقيمة ثلاثة آلاف دولار للفرد الواحد. تأتي هذه الاكتشافات لتضعف رواية وقوف سوريا وراء (فتح الاسلام) و(جند الشام)، حيث كشفت مصادر إعلامية لبنانية وسعودية عن أن هذه الجماعات نشأت بتمويل ورعاية سعودية ولبنانية رسمية وأن عدداً كبيراً من السعوديين قد تم تجنيدهم داخل السعودية، وأنهم جاءوا الى لبنان عن طريق الجو.

السعودية: المركز الأول في انتهاك الحرية الدينية

قالت نائبة رئيس اللجنة الأميركية للحريات الدينية في العالم نينا شيا في الثاني والعشرين من يوليو الماضي أن الحرية الدينية تتضاءل في الشرق الأوسط حيث يكاد التسامح الديني ينعدم في العديد من الدول مثل السعودية التي تمارس الإضطهاد الديني وتمنع ممارسة العبادة لغير المسلمين بينما ربع سكانها من الأجانب غير المسلمين، بل إن بعض المسلمين من الشيعة مثلاً يتعرضون للإضطهاد الديني، مشيرة إلى قصة معلم مدرسة ذكر شيئاً إيجابياً عن المسيحيين واليهود وتم الحكم عليه بـ٧٥٠ جلدة. وأضافت شيا أن إدارة بوش وضعت السعودية على قائمة الدول المنتهكة للحرية الدينية رغم عدم تطبيق العقوبات المفترضة عليها وذلك بعد الحصول على بعض الوعود من السعودية بهذا الشأن، مشيرة إلى أن السودان وإيران تعتبران كذلك من أكثر الدول انتهاكاً للحقوق الدينية.

وأكّدت أن لجنتها توصي الإدارة الأميركية بممارسة الضغط على الدول المنتهكة للحرية الدينية مثل وضع قيود على التجارة والمساعدات أو منع زيارة قيادة هذه الدول لأميركا وغيرها من العقوبات وأنها تقدّم توصياتها للرئيس الأميركي والكونغرس ووزارة الخارجية كما تحصل على معلوماتها من إرسال لجان تقصي حقائق إلى الخارج ومن تقارير وزارة الخارجية ومن جلب الشهود إلى أميركا.

٨ ملايين مواطن لا يملكون سكناً

كشف عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض سعد عبد المحسن الرصيص لصحيفة (الاقتصادية) في السابع من أغسطس أن عدد السعوديين حسب الدراسات الذين يملكون منازل يقدرون بـ ٤٠ في المائة (أي نحو ستة ملايين مواطن)، فيما بقي ٦٠ في المائة من المواطنين مستأجرين أو ساكنين مع آبائهم (أي بنحو ثمانية ملايين سعودي) مقارنة مع عدد المواطنين الإجمالي والمقدر بـ ١٤ مليون نسمة. وبين الرصيص، أن دراسة أعدّتها هيئة تطوير الرياض، تؤكد أن مختلف مناطق المملكة، باستثناء الرياض، تحتاج إلى ١٥٠ ألف وحدة سكنية سنويا وذلك حسب الإحصاءات والدراسات.

يأتي هذا الكشف بعد كشف آخر عن حجم البطالة في المملكة، حيث بات الإقرار سيد الأدلة على مواجهة المصير المحتوم، فبعد الحملة الشهيرة التي أعلن عنها وزير العمل الدكتور غازي القصيبي لمعالجة مشكلة البطالة، وأعلن ذات يوم بأنه يقترب من نهاية حاسمة للمشكلة حين قال بأنه لم يتبق إلا توظيف ٦٠ ألف عاطل من أصل ١٥٠ ألف عاطل، لتأتي الأرقام اللاحقة رغم كبسها الى أدنى حد ممكن صادمة، حيث أعلن وكيل وزارة العمل عن وجود نصف مليون عاطل، فيما تتحدث مصادر أخرى عن وجود نسبة عالية من البطالة بين المؤّهلين للعمل تصل الى ما يربو عن ٣٠ بالمئة.

وفي حال كهذه، فإن التوقّعات التي تحدثت عنها الدراسة التي أشار إليها الرصيص معقولة حيث ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية في المملكة خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة بـ ٢.٩ مليون وحدة، كما قدرت أعداد المساكن التي يجب إعادة بنائها في الفترة نفسها بنحو ١.١ مليون وحدة سكنية، فيما يغيب دعم الدولة في معالجة أزمة السكن والبطالة، في الوقت الذي تنفق الدولة بسخاء على بناء مدن سكنية في الخارج.

الفيصل يطالب رايس بإسقاط حكومة المالكي

نقلت مصادر سياسية عراقية عن مسؤولين أوروبيين في الثالث من أغسطس أن السعودية أبلغت واشنطن، بأنها ترغب في أن ترى حكومة جديدة في العراق غير حكومة المالكي في أسرع وقت ممكن. وبحسب هذه المصادر فإن وزير الخارجية سعود الفيصل ابلغ وزيرة الخارجية الاميركية رايس ووزير الدفاع غيتس هذا الطلب رسميا خلال مباحثات الجانبين في نهاية يوليو الماضي في الرياض، وقال سعود الفيصل (إننا سنسعى مع حلفائنا في العراق على إثبات فشل هذه الحكومة، وستصلون أنتم أيضاً الى هذه

النتيجة، وأن التأخير في إتخاذ القرار ليس من مصلحة الولايات المتحدة ولنا) . ووعدت رايس وغيتس بمناقشة هذا المقترح لدى عودتهما الى واشنطن.

السعودية تعيش أزمة إجتماعية ونظامها منقسم

أكّد مدير مركز التعددية الإسلامية ستيفن شوارتز، أن السعودية تعيش أزمة إجتماعية ونظامها يعيش حالة إنقسام، موضّحا أن (الشعب السعودي يسعى لأن يعيش في بلد عادي، لا في بلد يسوده القمع الطائفي الوهابي)، مضيفا أن السعوديين يستنكرون (تحريض أبنائهم على الذهاب إلى الجهاد في العراق). وقال شوارتز بأن (النظام السعودي منقسم)، وهو ما يقف عائقا أمام التغيير.

وأشار إلى وجود (نوع من الشراكة بين الزعماء الدينيين والعائلة السعودية المالكة، إذ أن العائلة المالكة في حاجة إلى الزعماء الدينيين لضمان السيطرة الإيديولوجية، بينما يعوّل الزعماء الدينيون على العائلة المالكة لضمان الشرعية)، معتبرا في الوقت ذاته أن الملك السعودي يجد نفسه الآن (في مفترق الطرق، لأنه يرى أن هذا النوع من العلاقة لا يمكنه أن يستمر على هذا المنوال). ودعا إلى ضرورة (الضغط على الملك عبدالله لإيقاف كل الخطوات الرامية إلى تمويل عملية استقطاب الإرهابيين)، داعياً الملك السعودي إلى إحداث تغييرات جريئة في هذا الاتجاه (إذا أراد أن تكون السعودية بلداً حداثياً يحظى بالإحترام في العالم).

السعودية والوهابية وانتشار الفاشية الدينية

نشرت مجلة ميدل إيست مونيتور في عددها الصادر في (يونيو/يوليو ٢٠٠٧) دراسة تحليليه للسفير الأميريكي السابق لدى كوستريكا (كورتين وينزر)، والمبعوث الخاص للشرق الأوسط في بداية عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، بعنوان (السعودية والوهابية وانتشار الفاشية الدينية)، استهلها بالقول إنه على الرغم من النجاح الذي حققته الولايات المتحدة حتى الآن في تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة وشبكاتها الإرهابية، إلا أن عملية (التفريخ الأيديولوجي) للقاعدة ما يزال مستمرا على المستوى العالمي وإن جهود أمريكا لمواجهتها تظل قاصرة لأن مركز دعمها الأيديولوجي والمالي هو السعودية التي تقيم فيها العائلة الملكية الموالية للغرب ولسنوات طويلة تحالفا مع الوهابية الإسلامية، كما تحرص على تمويل انتشار الوهابية الى بلدان العالم بما فيها الولايات المتحدة، وإن إدارة الرئيس جورج بوش لم تبذل الجهد اللازم لمجابهة هذا الانتشار بسبب إعتمادها على النفط السعودي والخوف من عدم استقرار المملكة، والإعتقاد بأن دعم أمريكا للديمقراطية سيكون كافيا لمواجهة التطرف الديني، بالاضافة إلى هاجس المواجهه مع إيران.

ويشير وينزر إلى تميّز الوهابية عن باقي الاتجاهات الأسلامية الراديكالية بالتشدد في تطبيق الشريعة وإنكار الحريات الفردية وحقوق المرأة والتكفير والتقليل من أهمية الحياة الإنسانية والتحريض بالعنف ضد (الكفار). وأضاف بأن أحداث الحرم المكي في عام ١٩٧٩م دفعت عائلة آل سعود والمؤسسة الدينية للبحث عن قضية لإشغال المتشددين وصرف أنظارهم بعيداً عما يدور في المملكة فوجدوا في الغزو السوفيتي لأفغانستان ضالتهم وقاموا بتمويل وإرسال الآلاف من المجاهدين السعوديين للقتال ضد السوفييت بالتنسيق مع الإستخبارات الباكستانية والأمريكية كما قاموا بإنشاء المدارس الدينية الوهابية للاجئين الأفغان في الباكستان وهي نفس المدارس التي أنشأت طالبان التي سيطرت على كابول في ١٩٩٦م.

ويورد وينزر على لسان اليكسي اليكسيف أثناء جلسة الاستماع أمام لجنة العدل التابعة لمجلس الشيوخ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٣م بأن (السعودية أنفقت ٨٧ بليون دولار خلال العقدين الماضيين لنشر الوهابية في العالم)، وأنه يعتقد أن مستوى التمويل قد ارتفع في العامين الماضيين نظرا لارتفاع أسعار النفط . ويجري وينزر مقارنة بين هذا المستوى من الإنفاق بما أنفقه الحزب الشيوعي السوفيتي لنشر أيديولوجيته في العالم بين ١٩٢١ و١٩٩١م حيث لم يتجاوز الـ ٧ بليون دولار. ويلاحظ وينزر جهود نشر الوهابية في عدد من بلدان جنوب شرق اسيا، وأفريقيا والدول الغربية من خلال بناء المساجد والمدارس الدينية والمشروعات الخيرية واستقطاب الشباب العاطل والمهاجرين في هذه البلدان. وتقول هذه الدراسة إن خريجي المدارس الوهابية كانوا وراء الأعمال الإرهابية مثل تفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥م واغتيال الفنان تيودور فان جوخ الهولندي عام ٢٠٠٤م.

وتختتم الدراسة بتوجيه الانتقاد لإدارة الرئيس بوش (لعدم ممارستها الضغط على السعوديين لمنع انتشار الوهابية). ويرجع سبب هذا التقاعس الى الاعتماد على النفط والمخزون النفطي الهائل في السعودية، وإلى الأعتقاد بأن الضغط على السعودية لمجابهة الوهابية سيتسبب في عدم استقرار المملكة وازدياد الأعمال الإرهابية ضد المنشآت النفطية الحيوية أو أن البديل لانهيار النظام في السعودية سيكون كارثيا ولصالح المتشددين الوهابيين أو أن إيران ستقوى في المنطقة في حال ضعفت السعودية.

وحاول وينزر تفنيد خطأ هذه الاعتقادات بالقول إن مواجهة المد الوهابي عالميا لن يدفع السعودية إلى قطع امدادات النفط إلى الاقتصاد العالمي، كما أن المتشددين الوهابين يستخدمون حظوة المملكة لدى أمريكا والغرب كغطاء يؤمن لهم النشاط بحرية، أو كما يقول وينزر بأن (الوهابيين يعتبرون المملكة وحقول نفطها بمثابة الوزة التي تبيض ذهبا).

المحافظون الجدد في السعودية

قال الكاتب والمفكر العربي الدكتور عزمي بشارة في حديث لتلفزيون (المنار) اللبناني في السادس عشر من يوليو الماضي، إن السعودية فيها تيار يكاد يكون من المحافظين الجدد، بينما المؤسسة الرسمية السعودية والتيار المركزي فيها لا يريد أن يذهب إلى هذه الورطة وحاول أن يعمل اتفاق مكة وكان من الواضح أن هناك من يعارض ذلك، ولكنه فاجأ والإسرائيليين لأنه يريد أن يتراجع عن نهج المواجهة مع المقاومة.

ورأى بشارة بأن الناس أنفسهم الذين أدانوا المقاومة في لبنان لأسباب طائفية وقفوا مواقف معاكسة في العراق. ويعتقد بشارة أن هناك محاولات لزرع بذرة الطائفية ورعايتها مع سبق الإصرار والترصد في المنطقة العربية لإبعاد الناس عن المقاومة كنموذج سياسي، مشيراً على وجود انقسام في الموقف السياسي السعودي حيال المقاومة. ورأى بشارة أن تغييراً بسيطاً حدث ربما لا يخص النوايا لكن هناك إرتباكاً، موضحاً بأنه في حال كان هناك نهج يرغب في المواجهة مع تيار المقاومة فهو الآن محاصر حتى داخل الأنظمة، مشيراً إلى أن هناك ممثلين داخل الدول لهذا التيار أو ذاك.

وأشار إلى أن العرب الذين ارتكبوا خطأً في لبنان يصعب عليهم تكراره، معتبراً أن السعودية ذهبت إلى اتفاق مكة، وهناك نهج آخر يمثله أشخاص في السعودية لكن النظام درس على ما يبدو التجربة ولا يريد أن يذهب إلى مواجهات في المنطقة لأنه رأى فوضى المواجهات في العراق ولا يستطيع أن يغطيها.

وكان الدكتور بشارة قد قال في حديث تلفزيوني في الحادي والعشرين من يوليو بأن (السعودية تمثل المركز الأساسي لتجييش وتمويل تنظيم القاعدة)، نافياً أن تكون القاعدة (ظاهرة سعودية)، لكونها (ليست حالة وطنية قومية، بل هي تنظيم يعبر عن حالة عامة ناجمة عن العولمة).

خيارات السعودية في العراق

السعودية (الصامدة!) فجأة تصبح (دولة ممانعة)!

محمد قستي

من المدهش حقاً أن أنظمة الإعتدال الشهيرة (السعودية ومصر والأردن) والتي يعرف الباحثون والمواطن العربي العادي أنها (تكاد) تكون أداة بيد السياسة الأميركية، وتلتزم بمفردات السياسة الأميركية ـ مع متغيراتها ـ سواء فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب ومواجهة إيران والتصعيد ضد حماس، وعزل سوريا، وتبني خيار السلام مع اسرائيل دون الرجوع الى أصحاب القرار المعنيين (سوريا ولبنان وحكومة حماس).. هذه الأنظمة التي أثبتت مراراً أنها (مطواعة) تميل حيث السياسة والغايات الأميركية تميل أو تتطلب، نراها تمارس (الدول الممانعة) فيما يتعلق بالعراق. فما تريده أميركا منها لإنجاح سياساتها في العراق لا تلتزم به، لا فيما يتعلق بدعم العنف الطائفي والتحريض عليه، ولا بتمرير المقاتلين وشحنهم الى هناك كما هو حال السعودية، ولا فيما يتعلق بقطع الدعم عن الحركات العنفية العمياء في العراق، ولا فيما يتعلق بالتضييق على من يدير فرق الموت من العواصم الأردنية والمصرية والخليجية عامة.

أليس هذا يدعو للإدهاش حقاً؟

كيف يظهر لنا قادة هذه الدول بأنهم ضد الإحتلال الأميركي، كما قال الملك السعودي، بل ويدعمون المقاومة والعنف الطائفي كما هو واضح بالنسبة لقطر والإمارات ومصر والأردن والسعودية، سواء كان بالإعلام أو بالمال أو بتوفير الغطاء السياسي، أو بالضغط على الولايات المتحدة لتبني رؤى دعاة العنف (القاعدة في مقدمتهم).. كيف يكون ذلك في حين أن القواعد العسكرية في قطر والسعودية وحتى الأردن استخدمت في عملية احتلال العراق؟!

بالنسبة لهذه الدول، ونخص بالقول السعودية، فإن المشكلة لم تكن خلافاً مع أميركيا حول أصل (إسقاط صدام حسين) ولا تتعلق القضية بأن أميركا (احتلت العراق) بل الخلاف حول (مستقبل العراق) ومن يحكمه، ووفق أية نظام سياسي. السعوديون لم يحبذوا القيام بعملية عسكرية احتلالية، وإن لم يصمدوا في موقفهم ذاك، وكان اعتقادهم بأن الإحتلال وإن كان سيفضي لإسقاط نظام صدام حسين، إلا أن ما يترتب عليه من نظام سياسي سيكون في غير صالحهم، أي أن (منتج) الإحتلال سيكون سيئاً عليهم، لا بمعنى أنه سيكون معادياً لهم بالضرورة، بقدر ما هي حسابات مصالح خاصة بكل طرف. لهذا وقبل الإحتلال الأميركي بأسابيع شجع السعوديون الأميركيين على أن من الأفضل أن يتم إسقاط صدام حسين عبر تدبير انقلاب عسكري، وأوحوا بأنهم قادرين على فعل ذلك، لكن الأميركيين أدركوا بأن السعودية ليست لديها تلك القدرة على الإعداد لإنقلاب، وإنما هو زعم رأوا أن غرضه إيقافهم عن العملية العسكرية التي يجري الإعداد لها.

إذن الخلاف بين دول الإعتدال (الممانعة في العراق!) مع الحليفة أميركا كان حول هوية النظام الجديد الذي سيولد. وكانت السعودية متأكدة بأن الأكثرية الشيعية والكردية ستنال حصة الأسد، وهذه الأكثرية لا ترتبط السعودية معها بعلاقات حميمية، بل أنها لا تشعر بأية ود تجاه تلك القوى عامة إما من منظور طائفي أو من منظور عنصري/ ولا نقول قومياً. وبالرغم من كل تلك الأفكار، مشى السعوديون ومعهم بقية المعتدلين مع ماكنة الحربية الأميركية وتم احتلال العراق، وتمنى السعوديون أن تكون حساباتهم خاطئة، ولكنها لم تكن كذلك بالفعل، من وجهة نظرهم الخاصة ورؤيتهم لمصالحهم، وينطبق الأمر على الأردن ومصر.

لماذا لم تدعم السعودية أميركا في العراق

لماذا لا يدعم المعتدلون العرب أميركا في العراق، مع أنهم يزعمون أنهم يفعلون ذلك؟ الأسباب واضحة، وبالنسبة للسعودية هناك جملة منها:

ـ السعودية لا تريد نظاماً ديمقراطياً بالقرب من حدودها، وهي وإن قبلت على مضض الإصلاحات التي حدثت في كل دول الجوار الخليجية واليمنية والأردنية، فإن ما كان الأميركيون يبشرون به من نشر للديمقراطية، كان يعني تعميماً للنموذج الى السعودية نفسها، ولن يتوقف في العراق. ثم إن النظام الديمقراطي يعني حكم الأكثرية، وحكم الأكثرية سيكون شيعياً/ كردياً كما هو الحال الآن. أي قيام نظام سياسي لا توجد بينه وبين القائمين عليه مودّة (طائفية) وهي تفضل حكم صدام حسين رغم سوئه على أن يحكمه بالديمقراطية الشيعة والأكراد الذين يمثلون أكثر من ثمانين بالمئة من الشعب العراقي!

ـ والسعودية لا تريد أيضاً قيام نظام عربي بهوية شيعية، فهي حساسة تجاه كل ما يتعلق بالشيعة، وذلك لخلافات أيديولوجية وصراع هويات بين الوهابية والشيعة لا نحتاج الى كثير من الكلام حولها. السعودية تعتبر نفسها رمزاً للسنة، او طليعة السنّة، وحصنهم والمدافعة عنهم، هكذا يزعم آل سعود ورجال الوهابية، وهم بالتالي مسؤولون عن أمرين أساسيين هم أسّان في برنامج الوهابية: نشر الوهابية في العالم ليتبناها السنّة بالذات من خلال استخدام الدولة كقاطرة لتعميم المذهب. والأس الثاني هو الصراع على من يمثل الإسلام وروحه (الشيعة أم الوهابية؟/ ولا نقول السنّة، لأن السنة في أكثرهم لا يؤيدون الوهابية وهي لاتزال مذهب أقلية في العالم الإسلامي بل في السعودية نفسها، وإن كان دعاتها يتمتعون بصوت عال النبرة). ثم هناك الصراع مع الأطراف السنية الأخرى من أتباع المذاهب المعروفة وبينهم الصوفية، وبالتالي فإن السعودية معنيّة وهي التي ترتب سياستها الخارجية على أساس طائفي بتأكيد أنها (زعيمة السنّة) وليست مصر أو غيرها، وأن مؤسستها هي لا الأزهر ولا غيره من المؤسسات الدينية القطرية في العالم العربي هي التي تمثل السنّة. ومن هنا يأتي الصراع مع الشيعة في مقدمة الصراعات التي تخوضها الوهابية منذ أن أنشئت حتى اليوم، وبالتالي لا تقبل السعودية بوجود (دولة عربية شيعية) أو ذات أكثرية شيعية،

فهذا ما لا تستطيع معدة الطائفيين تحمله.

ـ السبب الثالث هو أن السعودية ترى أن نفوذها الإقليمي سيضمر بقيام دولة ديمقراطية في العراق، خاصة إن حملت هوية دينية مختلفة، أو أيديولوجيا سياسية مختلفة، والعراق تاريخياً سواء حكمه شيعة أم سنة كان منافساً، وسيكون في المستقبل، للنفوذ السعودي. السعودية لم تكن لها علاقة طيبة مع كل النظم التي قامت في العراق، من ملكية/ هاشمية الى جمهورية يسارية الى قومية الى بعثية. وعلى هذا الأساس رجحت السعودية نظريتها التي نطق بها الملك عبدالله ملك الأردن ومن بعده مبارك، وهي أن العراق سيكون مرتعاً للنفوذ الإيراني، فدول الإعتدال لا يقلقها النفوذ ولا الإحتلال الأميركي، وإنما النفوذ الإيراني، الذي (راهن على كل الأحصنة) في العراق: على العملية السلمية، وعلى العنف، وعلى الإنتخابات، وعلى الشيعة وعلى السنة وعلى الأكراد، فراح يدعم الجميع، بحيث أن أي تغيير في العراق وفي أية صورة تشكل سيكون لإيران رجالها فيه (شيعة وسنة وكرداً). اما دول الإعتدال التي وقفت مع صدام حسين في ذبحه لشعبه، وفي حرق شعبه في حرب الثمان سنوات مع ايران، دول الإعتدال التي صمتت عن استخدام الكيماوي، ورفضت دعم المعارضة العراقية، وراهنت على بقاء النظام البعثي، وجدت نفسها بعد سقوط صدام بلا أوراق تلعبها، وحتى إن وجد بعضها فهي لم تحسن استخدامها، واتجهت جميعاً لتخريب العملية السياسية، وتمويل ماكنة العنف، ورفع شعار الدفاع عن السنّة (الأكراد غير محسوبين هنا!) والعمل على إعادة الوضع السياسي الى ما كان عليه قبل سقوط نظام البعث!

النفوذ الإيراني في العراق لا يقلق السعودية فحسب، بل يقلق مصر والأردن. والقلق غير مشروع في جانب كبير منه. وليت القلق أثمر عن فعل إيجابي وسياسة حصيفة، لكنه اتجه الى اعتباره نفوذاً طائفياً وليس سياسياً مصلحياً، خاصة وأن إيران دولة مجاورة للعراق، وهي اكثر اهتماماً به من مصر (زعيمة العرب!) أو الأردن التي أخذت تدرك أن مشكلتها مع ايران وليس مع اسرائيل، مثلما هو الحال مع السعودية وباقي (شلة الإعتدال).

ـ ثم إن السعودية كنظام، يحمل كثيراً من مواصفات نظام البعث في العراق، من جهة فئويته، فالسعودية تتحكم فيها أقلية مناطقية/ مذهبية لا يصل نسبتها الى مجموع السكان ٢٠٪، وهي ـ أي الأقلية التي على رأسها العائلة المالكة ـ تخشى من قيام نظام يحقق العدالة الإجتماعية بين مختلف الفئات في العراق لما له انعكاس على الوضع الداخلي شديد التأزم. إن هدوء الوضع في العراق بشكله الحالي لا يخدم الداخل السعودي الممزق مناطقياً ومذهبياً وسيترك آثاره السلبية على السلطة النجدية المركزية، والإيجابية على كل الشرائح المهمشة خاصة الشيعية منها (١٠-١٥٪ من السكان شيعة في الشرقية، ٦-٨٪ إسماعيليون في الجنوب، ٢٠٪ صوفيون في الحجاز، وغيرهم).

ـ بقي سبب أخير نظنه على جانب من الأهمية، وهو أن السعودية التي انتدبت نفسها لحرب كونية مع (الشيعة) تجد صعوبة في إقامة علاقات طيبة مع النظام الجديد في العراق، فالتيار الديني يدفع باتجاه تمويل الحرب الطائفية في العراق بالمال والرجال. وآل سعود الذين ووجهوا بعنف من قاعدتهم الدينية والإجتماعية (في نجد) لا يريدون إعطاء مبرر إضافي لتوتير العلاقة مع من يمثلونهم (مناطقياً ودينياً/ النجديون الوهابيون). لهذا كان الحذر في العلاقة مبرراً في المراحل الأولى من سقوط صدام، لكن ما انكشف عنه في السنتين الأخيرتين هو أن السعودية ـ والأرجح أنه غباء سياسي ـ دخلت بقضّها وقضيضها مالاً وسلاحاً وسياسة لتحقيق أمر لا يمكن أن يتحقق وهو: إعادة الأقلية السنية في العراق الى الحكم كما كانت قبل غزو العراق. أي أن ما بدا أنه تكتيك لتحاشي الصدام مع الحلفاء الدينيين الوهابيين، كان في واقع الأمر خياراً استراتيجياً محكماً، لا نظن أنه سينجح على أية حال.



عبدالله والمالكي: القطيعة!

دفاعاً عن النفس ربما من تكرار تجربة العراق، تمنت السعودية، كما سوريا كما إيران، أن لو غرق الأميركيون في أوحال العراق، حتى لا يلتفتوا إليهم ويفرضوا عليهم (ديمقراطية) أو إصلاحاً هم غير راغبين فيه، خاصة وأن مبررات غزو السعودية وتمزيقها الى دويلات هي أكثر حضوراً في المشهد السعودي منه في المشهد العراقي، كون أن جميع من يمارس القتل والعنف والتفجيرات ينتمون الى مدرسة (السلفية) وهي مظلة تعني (الوهابية)، بمن فيهم من قام بتفجير البرجين في نيويورك، والحضور السعودي المكثف في كل التفجيرات في العالم هو أحد أهم المبررات لغزوها فيما لو أراد الأميركيون فعل ذلك.

لكن ما يختلف السوريون والإيرانيون فيه عن السعوديين هو أن هزيمة أميركا في العراق انتصار استراتيجي لكلا النظامين، وهزيمة للسعودية نفسها.. أي ان الضربة المؤلمة التي تمناها آل سعود لأميركا هي أن تكون مخففة تعيد الى الأميركيين وعيهم وتدفعهم لتعديل سياساتهم، ومن هنا نتفهم لماذا لا تريد السعودية ـ من خلال تصريحات عدد من مسؤوليها ـ خروج القوات الأميركية من العراق. إنه يعني الهزيمة لصالح الخصوم الإقليميين ـ سوريا وإيران وحزب الله وحماس. ولهذا أيضاً، حذرت رايس مراراً حلفاءها المعتدلين بأنهم يجب ان يدعموا أميركا في العراق، وإلا فإن خسارة أميركا ستكون كارثة عليهم، وهو صحيح الى حد بعيد.

أهداف السعودية في العراق

إدراكاً لهذه الحقيقة، يحاول السعوديون والمصريون والأردنيون إقناع أميركا بإحداث تغيير استراتيجي في سياساتها في العراق: ١) القيام بانقلاب عسكري! متوهم يعيد السنة الى الحكم! ٢) إلغاء العملية السياسية ونتائج الإنتخابات والدستور وغيرها، وطرد من يعتبرونهم عملاء ايران من الحكم! ٣) إسقاط حكومة المالكي والإتيان بعلاوي مجدداً ولكن ليس وفق الإنتخابات، بحيث يقوم علاوي بعدئذ بدور الواجهة ليحكم البعثيون من جديد العراق تحت مسمّى آخر.

بيد أن هذه الخيارات ليست واقعية بتاتاً، وعقارب الساعة لا يمكن أن تعود الى الوراء. فاستعداء الأكثرية التي جاءت عبر الإنتخابات أمرٌ أكثر خطورة من مواجهة التمرد السنّي، والإنقلاب على الديمقراطية (أو نصفها) يفتح الباب واسعاً أمام العنف ضد الأميركيين وقيام الحرب الأهلية بأوسع مدياتها. لذلك لم يكن غريباً إصرار إدارة بوش على بقاء الوضع على ما هو عليه، وإقناع المعتدلين العرب ـ السعودية بالذات ـ بدعم سياسات أميركا في العراق من خلال:

ـ استخدام السعودية لنفوذها للضغط على المجاميع السنّية الممولة سعودياً للإشتراك في العملية السياسية.

ـ إيقاف التمويل عن القاعدة وجماعات العنف في العراق، وكذلك إيقاف السعودية لشبابها من الذهاب الى العراق، وهو أمرٌ اكتشف الأميركيون أن السعودية تحضّ عليه بوسائل ملتوية.

ـ الإعتراف بالوضع القائم في العراق والذي جاءت به الإنتخابات، من خلال فتح السعودية ودول الإعتدال سفاراتها في بغداد، وهو أمرٌ أعلن

سعود الفيصل مؤخراً بعد لقائه مع رايس أنه سيفعله. إن عدم الإعتراف بالوضع القائم يعني محاصرة السلطة العراقية في بغداد سياسياً، وهو يعني فيما يعنيه أن دول (الإعتدال) لا تستطيع أن تكون لها أوراق تلعبها إلا من جهة السلب (التخريب).

- وفي الإطار نفسه، فإن السعودية ترفض تقديم دعم مالي للحكومة العراقية، على الأقل إسقاط الديون المترتبة منذ العهد البائد، والتي سببتها حروبه ضد إيران والكويت بشكل خاص، في وقت تنازلت فيه معظم دول العالم عن معظم ديونها. اما السعودية فإنها ليس فقط لم تسقط تلك الديون، وبعضها يتعلق بتمويل صدام في حربه ضد ايران، بل أنها ضغطت على الكويت ودول خليجية أخرى للقيام بنفس الأمر.

بيد أن المعتدلين العرب يعطون التعهدات ويمارسون عكسها، ويعيشون أزمة المنافسة مع ايران، أو أزمة طائفية لا نعرف كيف تغلغلت في عقول نخب تزعم أنها علمانية! رغم ديكتاتوريتها! ولهذا يشكك كثيرون في أن تقدم دول الإعتدال العربي الحليفة لواشنطن وحتى لإسرائيل بتغيير نهجها في العراق الى منافسة السياسة الإيرانية على أرض الواقع، بدل إرسال شحنات المال والرجال والمتفجرات، وتغطيتها سياسياً. والسبب أن هذه الدول قادرة على (التخريب) ولكنها ليست قادرة على (البناء).. فهي أنظمة فرطت بكل أوراقها القوية، وتجد أن لديها القدرة على التفاهم مع اسرائيل أكبر بكثير من قدرتها على الإنفتاح على المكون الكردي والشيعي في العراق. ثم إن هذه الأنظمة شاخت وليست لها قدرة على المنافسة من جهة الفعل، وهي أنظمة فاشلة في البناء الداخلي كما في السياسة الخارجية، وهي أنظمة تركت أميركا تقوم بما تريده في العراق الى أن اكتشفت أن المصلحة لم تذهب الى أميركا وإنما لعدوتها إيران، فغاظها ذلك!

وباختصار فإن ما تريده واشنطن من هذه الدول هي غير قادرة عليه، وإن زعمت أنها تمتلك ورقة السنّة العرب. في الحقيقة فإن سوريا والى حد ما إيران تمتلكان من الأوراق السنيّة العربية ما يضاهي ما تمتلكه السعودية وجميع دول الإعتدال نفسها. وهذه الدول ليست لديها أوراق مع النخبة السياسية السنية العراقية المنخرطة في العملية السياسية، لأن رهانها كان على (التخريب) وبالتالي على جماعة القاعدة وما يشابهها في العراق، ومثل هذه الجماعات تصلح للتخريب وليس لبناء عملية سياسية، وبالتالي فإن ما يدفع لها بطرق ملتوية لا يمكن أن يثمّر سياسياً على الطاولة، ولو أمرت السعودية تلك القوى بشيء - وهي لن تأمرها - فإنها لن تسمع لها صوتاً، خاصة وأن التمويل السعودي يأتي عبر مشايخ الوهابية وليس بالطريق المباشر!

رايس والفيصل: هل أقنعته بدعم المالكي؟!

هل أميركا عاجزة

في هذه الحالة يأتي السؤال الأكثر حراجة: إذا كانت الولايات المتحدة تدرك أن السعودية ودول الإعتدال الحليفة تخرب عليها لعبتها في العراق وهي تعلن عن ذلك أحياناً (تصريحات خليل زاد وما ينشر في الصحف الأميركية) فلماذا لا تجرب واشنطن الضغط بصورة أقوى على حلفائها، خاصة وأن المعركة في العراق مصيرية لأميركا، وليست هامشية؟

هذا السؤال يعيدنا الى أن المشروع الأميركي فشل في العراق، وأن أميركا لم تعد تخيف لا سوريا ولا إيران، مثلما أصبحت إسرائيل لا تخيف سوريا أو حماس أو حزب الله! انكشاف الضعف الأميركي في العراق، والإسرائيلي في لبنان، شجّع سوريا وايران وحزب الله وحماس على مواصلة طريق المواجهة (استراتيجية التشدد بنظر البعض) وبالنسبة لدول الإعتدال العربي، فإنها من جهة انبطحت أكثر أمام إسرائيل وأعادت تقديم مبادرة عبدالله للسلام، واندفعت لتعزيز العلاقة مع اسرائيل على حساب الحقوق العربية وأيضاً من أجل تبديل وجهة الحرب أو المواجهة من اسرائيل الى ايران. ومن جهة ثانية فإن المعتدلين العرب ثمّروا الإنكشاف الأميركي في العراق باتجاه (شطب أميركا لمشروعة دمقرطة المنطقة) وبالتالي لم يعد الحلفاء يخشون ضغوطاً من أجل الإصلاحات لا في مصر ولا في السعودية، بل أن الأردن أخذ تتراجع عن هذا المضمار كثيراً. ومن جهة ثانية ثمر المعتدلون ذلك الإنكشاف من خلال الضغط على أميركا لتبني مشروعهم بإسقاط ما يسمونه بـ (الحكومة الشيعية) في بغداد مقابل التعاون في مواجهة إيران والتراخي في المطالب في موضوع العلاقة مع اسرائيل. ووجد المعتدلون متّسعاً من الحركة والإستقلالية بسبب الحاجة الأميركية ضمن المشروع الكبير (تحقيق السلام مع اسرائيل ومواجهة الإرهاب واحتواء ايران، والحفاظ على امدادات النفط بشكل رخيص ما أمكن) وبالتالي راحوا يصرحون بما يريدون، ولأول مرة يعلن السعوديون أنهم (يختلفون) مع حلفائهم الأميركيين في بعض القضايا، كما يتفقون في أخرى، وهو ما قاله سعود الفيصل أثناء زيارة رايس الأخيرة. وهو بهذا يشير الى اتفاق على كل القضايا بما فيها المؤتمر الدولي حول السلام مع اسرائيل، عدا مسألة واحدة: (العراق). ولازال السعوديون بالذات يأملون في أن يلووا اليد الأميركية لتقبل وجهة نظرهم المرفوضة حتى الآن.

إن أميركا اليوم أضعف من أن تفرض على حلفائها موقفها في العراق، خاصة فيما يتعلق بدعم حكومة المالكي، وإن كانوا يزعمون أنهم يتعاونون ضد الإرهاب وغيره.. وبالتالي فإن أميركا التي وضعت حدوداً فاصلة بين الأصدقاء والحلفاء، ولم تعد ترى العالم العربي سوى فسطاطين: فسطاط الإعتدال الذي تدخل فيه اسرائيل، وفسطاط التطرف والشر الذي يضم سوريا وايران وحماس وحزب الله.. في هذه الحالة لا يمكن لأميركا إلا أن تضغط على حلفائها ولكن الى حد أن لا تخسرهم وتخسر بالتالي ما هو أبعد من العراق (الإستراتيجية الأمنية في المنطقة عامة حتى بعد أن تنسحب من العراق مرغمة).

تقييم الإستراتيجية السعودية

في المحصلة النهائية هل ستؤدي إستراتيجية السعودية ودول الإعتدال غرضها؟ وكيف؟

يبدو ظاهرياً أن السعودية بالخصوص لديها استعداد للقتال - عبر نفس العناصر المتشددة التي تميل الى القاعدة - والتضحية بأي عدد من العراقيين سنة وشيعة بغرض تخريب العملية السياسية وقلب الطاولة على الحكام الحاليين، وبالتالي على إيران - العدو اللدود. في حال فشل هذا الهدف، فهناك هدف واضح عبر دعم علاوي، والذي لم تدعمه السعودية حين كان رئيساً للوزراء، ليعود الى الحكم معزّزاً بالبعثيين وطاقم الحكم القديم.. ولكن كيف؟ لا يمكن استخدام القوة لا الأميركية ولا العراقية لتحقيق هذا الغرض، وفي حال استخدمت فإن القوة العسكرية الراجحة هي لمن هم في الحكم. أيضاً فإن الإنتخابات المبكرة غير ممكنة في الوقت الحالي وليس لها مبرر أيضاً. بقي الإنسحاب من الحكومة وهو ما قامت به جبهة التوافق السنيّة، وما قام به حزب اياد علاوي - القائمة العراقية - ولكن (على النص) وقد يتطور الى

انسحاب كلي. ثم ماذا سيحدث؟ إن الحكومة الحالية تستند الى أكثرية انتخابية يمكنها من تشكيل حكومة بدون مشاركة الطرفين المنسحبين ومعهم مقتدى الصدر ايضاً.

لا يوجد أفق أمام هذا الحل الإنقلابي.

هل يمكن التعويل على التخريب الأمني؟ نعم ولكن الى حدود. لقد جرّ الوهابيون من رجال القاعدة السنّة والشيعة في العراق الى حرب أهلية، كانت الخسارة الأكبر قد وقعت على الجانب السنّي كما هو واضح اليوم. ثم إن القاعدة المدعومة سعودياً اختطفت القرار السنّي العربي العراقي، وأشعلت فتنة بين السنة أنفسهم كما هو واضح اليوم أيضاً، الأمر الذي أدى الى توجيه الحراب اليها: حراب الأميركيين، وحراب الحكومة العراقية، وحراب مقتدى الصدر، وحراب العشائر السنية، وأخيراً حراب المجموعات السنية المسلحة أيضاً (المقاومة). وبالتالي فإن تصفية القاعدة باتت تلوح في الأفق، وبسبب ذلك سيضعف النفوذ السعودي الوهابي أكثر فأكثر.

ولو افترضنا أن العنف الطائفي استمرّ بتحريض سعودي مصري أردني لأطراف أخرى، فإن النتيجة لن تتغير، ومن يريدون الدفاع عنهم - أي السنة العرب - سيكونوا كما هم الآن، الخاسر الأكبر. ولو تطورت الحرب الأهلية، فإن النتيجة ستكون التقسيم للعراق، والتقسيم لا يخدم السعودية، وهو أكثر خطرا عليها من خطر وجود حكم شيعي ديمقراطي في العراق، وستكون دولة الشيعة (الخالصة) في حال التقسيم على الحدود السعودية، أي أن على السعوديين التعايش معهم بصورة أو بأخرى أو هي الحرب.

ولو افترضنا أن أعمال العنف استمرت - وهي ستستمر ضد الأميركيين وهو حق مشروع - فإن انسحاب الأميركيين لا يخدم السعودية التي هددت بالتدخل عسكريا كما تقول لدعم السنّة العرب وحقوقهم - كما كتب مستشار تركي الفيصل، نواف عبيد، في الواشنطن بوست قبل أشهر عديدة - ومن المؤكد أن ساحة المعركة العراقية لو وقعت بين ايران من جهة والسعودية والمعتدلين العرب فستكون لصالح ايران والشيعة.

لهذا فإن كل السيناريوهات المحتملة لا تخدم السعودية ولا دول الإعتدال العربي.

الشيء الوحيد الذي لم يجربوه ولا يريدون تجريبه، هو فتح الجسور مع الأكثرية الكردية/ الشيعية الحاكمة، وعدم الرهان على حصان واحد يبدو أنه خاسر منذ البداية، خاصة ونحن لا نتحدث عن مبادئ تحرك السعوديين والمصريين والأردنيين (نقصد الحكام بالطبع). لماذا تراهن ايران على كل الأحصنة، ويراهن المعتدلون على حصان واحد خاسر بكل المقاييس؟!

ولو انتظر السعوديون حتى نهاية حكم بوش ومجيء الديمقراطيين، فإن مشروع الأخيرين فيما يتعلق بالعراق لا يخدمهم أيضاً. لأنهم يريدون سحب القوات، ونعلم ما هي النتيجة: اتساع رقعة الحرب الأهلية، وزيادة النفوذ الإيراني، وإضعاف أكثر للأقلية السنية العربية في العراق.

أيضاً، لو أخذنا سيناريو أخير وهو لو شجع السعوديون - وهم يفعلون ذلك بغباء - توسيع المعركة مع ايران على قاعدة طائفية، والإنخراط في مشروع أميركي لحرب ضدها، وهو ما يخطط له فريق في السلطة السعودية (التيار السديري ومهندسه بندر بن سلطان) فإن الحرب لو قامت ستجعل من السعودية خاسراً كبيراً حقاً، هذا إذا كانت أميركا في الأصل قادرة على شن حرب أخرى، مع الأخذ بعين الإعتبار الرسائل الإيرانية الصريحة لدول الخليج والتي تهدد فيها بضرب منشآتها النفطية في حال استخدمت قواعدها العسكرية في الضربة التي يروج لها أحياناً.

هناك طريق مسدود واضح أمام دول الإعتدال العربي وأمام أميركا وبريطانيا. وليس هناك من أفق سوى تغيير دراماتيكي في السياسة الإستراتيجية السعودية. ولذلك - وحسبما تفيد الدراسات والتقارير - نرى أوروبا تسعى حثيثاً لبلورة اتجاه التغيير في السياسات غير المصادمة العسكرية في العراق وإيران ولبنان، وبالتالي الإبتعاد عن الموقف الأميركي، لأن مجانين البيت الأبيض غرقوا وسيغرقون معهم كل حلفائهم الذين يقبلون باستراتيجيتهم التصعيدية من خلال استخدام قوة نارية أعلى وأعلى.

السعودية لإسقاط حكومة المالكي

ينسى السعوديون أن المالكي منتخب، وأن فريقه يمثل عشرة ملايين ناخب، وينسى المسؤولون السعوديون أن الحكومة الحالية بعد خروج علاوي وجبهة التوافق منها، لازالت تمثل نحو ١٣ مليون ناخباً شيعياً وكردياً.

إلغاء النتائج لا يغير من الواقع، حيث لن تأتي حكومة معينة أو انقلابية لها رصيد شعبي انتخابي كهذه. وإن كان هناك من (احتجاج) على (أصولية) الحكومة، فعلى الأقل هي منتخبة، وانتخابها جاء في جزء منه بسبب إشعال الفتيل الطائفي من قبل السعودية وجماعاتها، الأمر الذي دفع بالعراقي العادي للبحث عن ملجأ حقيقي ونفسي آمن، وليس هناك سوى القيادات القبلية، والقيادات الدينية. ولما كان السنة العرب قد رفضوا فيما سبق المعتدلين الشيعة باعتبارهم (عملاء) لواشنطن، مثل الجلبي وعلاوي وغيرهما، وأضعفوهم فكان من البديهي أن ينتصر الخط المحافظ والأصولي.

هذه البديهية لم تدخل بعد في ذهن السعودية ودول الإعتدال العربي!. وكأن العملاء في العراق، أسوأ من العملاء الحاكمين في الأردن والسعودية ومصر! الأمر الذي يجعل الموضوع أشبه ما يكون بنكتة، حين يتهم العميل منذ تأسيس دولته الآخرين بأنهم عملاء! والغريب أن الأصوليين الحاكمين في العراق لا تتهمهم السعودية بالعمالة لواشنطن، وإنما لإيران، لغرض في نفس يعقوب، فالهدف هو التحريض ضد حكومة المالكي وإسقاطها، وعدم الإعتناء بأية انتخابات ديمقراطية، أي الإطاحة بها بنفس الطريقة التي أريد بها الإطاحة بحكومة حماس وخنق شعبها في غزة.

وإذا كان هناك في الأراضي المحتلة بديلاً لحماس حتى وإن كان فاسداً، يمكن أن يجمع ما يشبه الأكثرية تحت مظلته، فإنه لا يوجد في العراق من بديل أكثر شعبية من الحكومة الحالية المنتخبة. هذه حقيقة، لا يريد آل سعود الإهتمام بها، أو وضعها ضمن حساباتهم حين يقدمون لواشنطن مقترحات حل للوضع العراقي. ولو كانت الآلة العسكرية الأميركية تستطيع أن تفرض حكماً كيفما تشاء لفعلت، والحقيقة فإنها جاءت بطاقم من واشنطن ليحكم العراق بقيادة غارنر لتطبق التجربة اليابانية، ولكنها لم تستطع، ولم يكن هناك من بد سوى الدخول في الإنتخابات بديلا عن مواجهة الأميركيين. إذا تخلى الأميركيون عن نتائج الإنتخابات، فسيتحول العراق كله ضدهم، وسيخسرون مصداقيتهم في كل العالم وهم الذين يروجون لدمقرطة المنطقة!

هذا لا يهم السعودية، وكأنها تعتقد بأن واشنطن تستطيع أن تفعل ما تشاء! أو كأن واشنطن إلهاً يعبد من دون الله. مع أن السعوديين يدركون بأن واشنطن اليوم أكثر ضعفاً من أي وقت مضى، وهي لا تستطيع مواجهة الأكثرية بعد أن تحررت نفسياً على الأقل من طغيان البعث الصدامي.

تفيد تقارير عراقية بأن هناك تحركات مكوكية بين عمان و دمشق والرياض لتشكيل جبهة سياسية ضد المالكي، يقودها رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي الذي أخذ يشن هجمات لاذعة ضد حكومة المالكي من منابر إعلامية اردنية وسعودية، وتقول المصادر أن السعودية تقوم بتمويل علاوي ليجمع من حوله قيادات في النظام السابق أبدوا استعدادهم للعمل معه. تجدر الإشارة إلى أن رئيس القائمة العراقية إياد علاوي، قال في لقاء تلفزيوني مع تلفزيون (الحرة) إن انسحاب جبهة التوافق من الحكومة خطوة في اتجاه انهيار العملية السياسية. وقد سبق لنوري المالكي أن حذر دول الجوار (ويقصد السعودية والأردن) من مغبة العمل على إسقاط الحكومة العراقية بطرق غير مشروعة.

قبل الانسحاب من العراق

الرياض تتخذ إلى واشنطن مآبا

ناصر عنقاوي

صفقة التسلح التي عقدتها واشنطن مع دول الخليج، وفي المقدمة منها السعودية بقيمة ٢٠ مليار دولار تمثل إستعلاناً للنوايا المبيّتة منذ شهور التجاذب في المنطقة، على خلفية الملف النووي الايراني، والمأزق الأميركي في العراق، وانتصار المقاومة في لبنان، وإخفاق مشروع (الاعتدال) العربي الممثل في السعودية وعدد من دول الخليج إضافة الى مصر والإردن.

لقد بات واضحاً بأن الرياض دخلت بصورة عملية في المشروع الأميركي الإسرائيلي في المنطقة سواء تحت عنوان الحرب على إيران، أو مشروع السلام بالشروط الاميركية ـ الاسرائيلية في الشرق الأوسط، أو حتى في مواجهة تداعيات انتصار المقاومة في لبنان. ومن وجهة نظر الداعية الاسلامي الدكتور فتحي يكن، بأن هذا التسلح هو وقود لحرب مذهبية في المنطقة.

فقدت السعودية بقية المكنون في القدرة على الاستقلال النسبي عن خط السير الاميركي، وهي اليوم تمارس عملياً الدور المرسوم لها أميركياً واسرائيلياً، ويقود الأمير بندر منذ عودته من عودته سفيراً في واشنطن وتسلّمه منصب رئاسة مجلس الأمن القومي وهو يدير بعقلية أميركية محض السياسة الخارجية السعودية التي باتت مرهونة لتقلبات سريعة ومخيفة ليس على مستوى المنطقة بل وعلى مستقبل العائلة المالكة التي بات بعض أمرائها يفشون لبعض مقربيهم خوفهم من مغامرات الأمير بندر الذي يقولون عنه بأنه إن نجح في إسداء خدمات للادارة الأميركية حصل من ورائها على سمعة سياسية فريدة، فإنه منذ عودته الى الديار لم يثبت أنه كفوء بدرجة كافية في إدارة أي من الملفات السياسية الحساسة في المنطقة، بل هناك من يخشى من أن تجاوزاته لتقاليد الحكم في المملكة وطموحه المتفجّر قد يودي بحتف الدولة.

وينظر كثيرون الى أن كارثة محققة تنتظر العائلة المالكة، خصوصاً حين تجتمع الرياض وتل أبيب في معسكر واحد ليس ضد إيران فحسب بل وضد قضايا المنطقة المصيرية منها والمشروعة كحق مقاومة العدوان، وحق العودة الى فلسطين بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، والإستقلال عن الهيمنة الاميركية، والتي تناضل قوى الممانعة التي تحظى بقاعدة شعبية عريضة على امتداد الوطن العربي والاسلامي من أجل جعلها واقعاً خصوصاً بعد أن أثبتت هذه القوى أن الاستقلال ممكنٌ جداً بل هناك من جعله حقيقة واقعة.. بلا ريب ستفقد الرياض المخزون الديني وربما سيؤدي إنغماسها الأميركي والإسرائيلي إلى نضوبه، كما فقدت الوظيفة القومية وستكون مجرد (دولة عميلة) بكل مافي التوصيف من معنى.. فهذا الانشعاب في الصورة يأتي في ظل تنامي قوة إتجاه الممانعة في مقابل إتجاه المساومة والاستسلام في المنطقة، وفيما يحظى إتجاه الممانعة بقاعدة شعبية تتسع بوتيرة متسارعة، فإن ظل قوى الاستسلام ينحسر على وجه عاجل.

> **التماهي السعودي مع الموقف الأميركي ـ الاسرائيلي يعني إنقساماً داخليا وإقليمياً، لأن أميركا أصبحت عامل تمزيق سياسي**

زيارة وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس ووزير الدفاع روبرت غيتس الى الرياض بعد القاهرة ـ شرم الشيخ، ترسم معالم المعسكر المتواطىء/ المسمى أميركياً بالمعتدل، ولن تنسى شعوب المنطقة فيما لو اندلعت حرب مدّمرة أخرى في المنطقة سواء ضد إيران أو سوريا أو أي من قوى الممانعة في الشرق الأوسط بأن السعودية شريك كامل في الجريمة، كما كانت في تموز من العام الماضي شريكاً كاملاً، وأن دور (التطبيب) أو (التعويض) السياسي والاقتصادي اللاحقين لأي حرب مدّمرة لن يغيّر من حقيقة أن السعودية باتت ورقة للاستعمال والإبتزاز من قبل الأميركي والاسرائيلي في كل جرائم الحرب التي يقوم بها الأخيران.

وستجد السعودية نفسها وحيدة في نهاية المطاف، وكما أهدرت الثروة الوطنية في صفقات تسلّح مجنونة وطائشة طمعاً في شراء مواقف سياسية، أو تعزيز تحالف إستراتيجي مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، أو اقتطاع عمولات مليارية على غرار عمولات اليمامة ذائعة النهب، فإنها ستهدر المال العام والصورة المزعومة لكاريزما كاريكاتورية لملك لم يعد يملك حتى من أمره شيئاً.

لقد قال الرئيس الاميركي جورج بوش ذات حديث مع المشاركين في مؤتمر براغ حول الديمقراطية في العالم في يونيو الماضي بأنه لا يعوّل على عبد الله، الكبير في السن، وكأن ينتظر من يأتي بعده من الجيل الأميركي كامل الدسم. ويبدو أن عبد الله قد تبلغ بأن الأميركي يطلب منه أكثر من مجرد مشي في الطريق الأميركي بل هرولة نحو مشروع شرق أوسط جديد يراهن الأميركي والاسرائيلي أن يكون للسعودية دور في تسويقه، وإن كان ذلك يتم على حساب رصيده المعنوي والسياسي الذي يصل الى أدنى مستوى له منذ عقود.

وفيما يبدو، فقد أثبت الملك عبد الله بأنه أميركي بامتياز، ولم يظهر هذا الملك حتى اللحظة ما يمكن وصفه (إستقلالاً) أو (إعتراضاً) للتوجّه السياسي الأميركي سوى تلك (الخربشات) الناعمة التي يتحدث كثيرون عنها بأنها تمثّل أحد التوجّهات المستوعبة أميركياً كما في دعم جماعات مسلّحة داخل العراق والتي تمت في بعض الحالات بالتنسيق مع الأميركي نفسه، وكذلك دعم مسلّحي جماعة (فتح الاسلام) وغيرها من الوجودات الفطرية التي ولدت على حين غرّة لأغراض مشبوهة وأجندة باتت معروفة.

لقد باتت المعادلة حالياً تقضي بأن التماهي السعودي مع الموقف الأميركي ـ الاسرائيلي يعني إنقساماً داخلياً وإقليمياً، لأن أميركا أصبحت مصدر تشظي وعامل تمزيق سياسي على قاعدة مذهبية أو قومية على المستويين الاقليمي

والدولي. لقد حذّرنا سابقاً من (الفتنة المذهبية) الأميركية وقد لعبت وسائل إعلام سعودية دوراً مركزياً في هذه الفتنة، ما جعلها طرفاً مباشراً فيها، تلبية لأغراض مشتركة.

وسائل الاعلام السعودية في الخارج، ونخص بالذكر قناة (العربية) الفضائية، وصحيفة (الشرق الأوسط) والى حد كبير صحيفة (الحياة) تمثل قنوات تعبير للتوجّه الأميركي سعودياً. وسنجد من السهولة بمكان برامج ذات مضمون جدلي وخلافي في قضايا الأمة، يظهر في التعريض المباشر والموتور غالباً من قوى ودول الممانعة في المنطقة.

وسائل الاعلام هذه باتت تقف مع كل ما هو أميركياً، وضد كل ماهو عربياً أصيلاً ومقاوماً، ما يجعلها أدوات حرب أميركية واسرائيلية على الأمة.

وقد أثبتت السعودية مرة تلو أخرى، أنها ضعيفة، خائفة، خانعة ولا تعيش على إمكانياتها الذاتية، بل ولا تريد أن تثمّر إمكانياتها، إن وجدت، بسبب خوفها من قوة الداخل التي قد تصبح وبالاً عليها لا حقاً، من وجهة نظرها يصبح الوبال هو المشاركة السياسية الشعبية، وتوسيع قاعدة صنع القرار، ووضع آليات لحكم القانون، واستقلال القضاء، والتوزيع العادل للثروة الوطنية، ووقف هدر المال العام من قبل الأمراء النافذين، ولذلك فهي تكفل وتؤمّن وجودها واستمرارها (وليس استقرارها) عبر تعميق التحالف الاستراتيجي مع واشنطن والغرب عموماً، حتى وإن تطلب الأمر أن تكون جزءً من مشروع أميركي ـ صهيوني، بل وإن تطلب الأمر التعريض بالإستقرار الداخلي طالما أنه لا يمسّ وجود العائلة المالكة واستمرارها في الحكم.

التسليح ..العودة من الباب الخلفي

دول الخليج، والسعودية بوجه خاص، أصبحت مراكز تخزين أسلحة وقواعد عسكرية متقدّمة أميركياً، ومعسكر تدريب لجنود الأميركيين، بجانب كونها مصادر الطاقة الحيوية والاستراتيجية للغرب.

والسؤال هنا: هل أن صفقات الأسلحة بهذا الحجم غير المسبوق في ظرف بالغ الحساسية، يمثل ضريبة أو متطلب الانسحاب الأميركي من العراق، حيث يقتضي (تسليح) الحلفاء بكمية كبيرة من الاسلحة للدولة العبرية والدول المعتدلة أميركياً وهي دول باتت خائفة من المستقبل في حال قررت القوات الأميركية سحب ذيولها من العراق وربما كان شرطاً عبرياً وعربياً معتدلاً لأن توفّر واشنطن مصادر حماية لحلفائها قبل قرار الانسحاب من العراق، حتى لا تكون لقمة سائغة، كما قال الملك فهد ذات حرب حين اجتاحت قوات النظام العراقي السابق الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، والتزمت الرياض حينذاك الصمت مدة ثلاثة أيام الى أن وصلت القوات الأميركية الى الأراضي السعودية حين أطلق الملك فهد تصريحاً عنترياً متأخراً (أن المملكة لن تكون لقمة سائغة..).

صفقات الاسلحة ستكون بوابة العودة للقوات الأميركية الى السعودية وإقامة مراكز عسكرية جديدة في المنطقة بدلاً من العراق التي تحوّلت الى (مفرمة) للقوات الأميركية فضلاً عن مئات الألوف من المدنيين العراقيين الذين ماتوا على يد مسلّحين عبثيين بعثيين وتكفيريين ساديين بفعل الإخفاق الاميركي في ضبط الأمن والاستقرار في هذا البلد المكلوم.

عودة القوات العسكرية الأميركية الى السعودية ستكون هذه المرة بطلب من الأخيرة، التي تشعر بالتهديد من ايران والعراق وقوى الممانعة في المنطقة، وهذا يعيد إحياء أسس عدم الاستقرار مجدداً، حيث توفر مبررات جديدة للتطرف خصوصاً مع تخلي واشنطن عن فكرة نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط، وخصوصاً الدول الحليفة لها.

أثبتت السعودية مرة تلو الأخرى أنها ضعيفة، خائفة، خانعة ولا تعيش على إمكانياتها الذاتية، بسبب خوفها من قوة الداخل

قررت الرياض إعادة فتح سفارتها في بغداد، وهي خطوة جاءت مفاجئة، بل وقد تلقت الرياض تعليمات أميركية بتعزيز العملية السياسية في العراق، عقب تصريحات لسفير واشنطن في مجلس الأمن والسفير السابق في بغداد زلماي خليل زاد الذي إتهم فيه الرياض بأنها تقوّض العملية السياسية وتسهم في تخريب الاوضاع الأمنية.


النار السعودية تحرق العراق

لاشك أن قرارات كبيرة، كانت الرياض ترفض فيما مضى صنعها حتى لا تقدّم إعترافاً مجانياً بالحكومة العراقية الجديدة وحتى تضمن حصّتها في الكعكعة العراقية قد تعني بأن ثمة ما يلفت الى أن الرياض باتت اليوم بحاجة الى (تشبيك) العلاقات الإقليمية دون الإتكال نهائياً على الحماية الأميركية. ولأن واشنطن لا تريد الانسحاب من العراق تحت عنوان الهزيمة، فقد طلبت من حلفائها تقديم كل الدعم لمشروع الدولة العراقية وعدم القيام بأية أعمال قد تفسّر بأنها تعزيز مفهوم (الهزيمة) الأميركية في العراق. وكانت المقايضة بأن تقدّم الرياض دعماً سياسياً لحكومة المالكي وأمنياً عبر إيقاف تدفّق مواطنيها الى العراق، على أن تحصل في المقابل على حماية أميركية من أية تطوّرات في المنطقة قد تطرأ على وقع التصعيد العسكري والأمني بين واشنطن وطهران.

لم يعد هناك حديث عن مشروع (دمقرطة) الشرق الأوسط، بل الحديث منصباً حالياً على (عسكرة) الشرق الأوسط تقوم بها الادارة الاميركية لتبرير فشلها في المنطقة عموماً، فقد باتت المصالح وليس المبادىء هي القانون. ولكن ألا تخشى أن يكون هذا السلاح وبالاً على واشنطن كما كان في ايران بعد سقوط الشاه العام ١٩٧٩ وهو ما حذّر منه الديمقراطيون في الولايات المتحدة؟

السعودية تدخل والعراق في معركة كسر العظم

٣٠-٤٠ إنتحارياً سعودياً يدخلون العراق شهرياً

هاشم عبد الستار

هل كان الأميركيون بحاجة الى إرسالة رسالة علنيّة وواضحة وعبر وسائل الإعلام للسعوديين بأن يتوقفوا عن دعم القاعدة في العراق، والكف عن إشعال الفتنة الطائفية، وإرسال المقاتلين السعوديين الى هناك ليقوموا بقتل أعمى يدخلهم الجنّة؟ ليس هناك من سبب يدعو لتلك العلنيّة، ولا تحتاج أميركا الى رسائل مكشوفة، خاصة وأن المسؤولين الأميركيين، وفي مقدمهم تشيني ورايس ووزير الدفاع غيتس والذين زاروا الرياض في الآونة الأخيرة، طالبوا علناً بدور سعودي أكثر إيجابية في العراق. لكن الذي يبدو واضحاً، أن هناك شخصيات في الإدارة الأميركية غير راضية عن الدور السعودي المتهم بتصعيد العنف الطائفي بالذات بين الشيعة والسنة العراقيين، ولربما كان هؤلاء غير راضين أيضاً عن الإدارة الأميركية نفسها والتي تميل الى الطلب الهادئ من السعوديين بأن يتوقفوا عن سياساتهم الحالية، أو لعلّ تلك التصريحات والتسريبات الإعلامية الأميركية تكشف عن صرخة ألم أميركية بعد أن بلغ السيل الزبى!

لكن هناك رأياً مختلفاً آخر يقول بأن تلك التصريحات ما هي إلا تكتيك اعتاد السياسيون عامة استخدامه، فقد كانت رايس وغيتس بصدد زيارة الرياض والضغط عليها للتعاون أكثر في الموضوع العراقي والفلسطيني وكذلك الإيراني، فكانت التسريبات ضد السعودية بمثابة رسالة تهيئة للأجواء الضاغطة على المسؤولين السعوديين. وهذا ما نجح الى حدّ ما، فقد تنازل السعوديون بشأن الموضوع الفلسطيني ووعدوا بأن يحضروا المؤتمر الدولي الذي دعا إليه بوش، كما وعدوا بالإقتراب أكثر من المسؤولين الإسرائيليين وربما في المستقبل غير البعيد عقد لقاء علني بين أولمرت ومسؤول سعودي. وأثمر اللقاء أيضاً وبشكل مباشر عن إعلان وزير الخارجية السعودية نيته إرسال بعثة الى العراق بغرض الإعداد أو دراسة فتح السفارة السعودية هناك!

الأميركيون المستاؤون من السعودية!

كانت صحيفة نيويورك تايمز أوّل من قام بتسريب التقارير عن الإمتعاض الأميركي من السعودية ودورها في العراق، فقد أشارت الى أن مسؤولين أميركيين طلبوا عدم ذكر أسمائهم قالوا بأن الإدارة ترى أن السعودية (تعمل على إعاقة عمل حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي) وأن السعودية (عرضت على مبعوث أمريكي - السفير السابق في بغداد خليل زاد - وثائق تقول ان المالكي (عميل) لإيران، لكن المسؤولين الأمريكيين رفضوها باعتبارها مزورة). فالسعودية لا مانع لديها أن يكون المالكي وغيره (عملاء) لواشنطن أو حتى لإسرائيل، المهم أن لا يكون عميلاً لإيران، وهناك قناعة (دينية) سعودية تنعكس على الموقف السياسي، تقول بأن (كل شيعي في أية أرض كان هو بمثابة عميل لإيران)! هذا بالضبط ما عناه حسني مبارك في تصريحاته المشهورة، فكيف ستكون نظرة السعودية التي هي أكثر سوداوية من أي بلد آخر في العالم؟!

وقالت النيويورك تايمز موصفة الدور السعودي غير البناء و (السلبي جداً) حسب المسؤولين، بأنه يشمل فيما يشمل (تمويل السعودية لمجموعات سنيّة) تقوم بأعمال العنف، وأن مسؤولين في الجيش الامريكي والمخابرات يقولون إن ما يقرب من نصف المقاتلين الأجانب الذين يدخلون العراق كل شهر، ويتراوح عددهم ما بين ٦٠ و ٨٠، يأتون من السعودية، وأن الرياض لم تفعل ما فيه الكفاية لمنع تدفقهم. وقال مسؤول كبير بوزارة الدفاع الأميركية أن موضوع المقاتلين السعوديين الذين يدخلون العراق سيخضع للنقاش خلال زيارة غيتس ورايس للسعودية، وأن المنطقة (لا تستطيع أن تقف لتراقب وتنتظر. نحتاج الى المشاركة بشكل إيجابي أيضا). لكنه قال بأن رايس وغيتس لن يوبخا السعوديين على ما يفعلونه: (ربما يوجد تصور بأننا نركز على توجيه رسائل توبيخ وتحذير لبعض شركائنا وحلفائنا في المنطقة. الأمر ليس كذلك).

ولأن التسريبات كما هو واضح جاءت من رجال الإدارة أنفسهم، فإنهم أشاروا - حسب وكالة رويترز - وقبل وصول رايس وغيتس الى الرياض، بما ينبغي على السعودية فعله، فقد قال أحدهم: (إن على جيران العراق السنّة أن يبعثوا برسالة تأييد إيجابية لحكومة المالكي والمعتدلين السنّة في العراق). فحتى المعتدلين السنّة العرب يرون في السعودية مشكلة كونها تدعم تيارات العنف والقتل. وأضاف: (نريد ان يقوم كل الجيران لا سيما الشركاء الأساسيين مثل السعودية والإمارات بدور داعم وبناء في العراق من أجل مصلحتهم ومصلحتنا في المنطقة في مواجهة القوى الهدّامة). وكانت أنباء متعاقبة قد أفادت بأن الإمارات انغمست خلال السنتين الماضيتين أكثر فأكثر في المشكل العراقي وتمويل بقايا البعثيين سواء الذين احتضنتهم في أراضيها أو أولئك الذين يعيشون في بلدان أخرى كسوريا والأردن، فضلاً عن تحيزها الإعلامي واتخاذه لغة طائفية يُستغرب أن تظهر من بلد منفتح كالإمارات، إضافة الى تمويل بعض الجهات المتصلة بالقاعدة.. لذا لا غرابة من ذكر السعودية والإمارات في هذا المضمار، ولو أُضيفت قطر لما كان ذلك غريباً أيضاً. فهناك ثلاث دول خليجية تقف لأسباب متعددة على الحياد تجاه أطراف

اللعبة السياسية العراقية وهي: سلطنة عمان والبحرين والكويت، فيما تقف ثلاث دول أخرى الى جانب تمويل العنف لأغراض غير واضحة على الأقل بالنسبة لقطر والإمارات.

وفي الوقت الذي تضغط فيه واشنطن على حلفائها في الحكومة العراقية بعدم التعرض للسعودية، وأن تحاول الحكومة العراقية الفصل بين المقاتلين السعوديين أتباع القاعدة وبين الحكومة السعودية نفسها، فإن أركان الحكومة العراقية متيقنون بأن ما يجري أبعد ما يكون رغماً عن أنف الحكومة، وأن تمويل المسلحين ومدّهم بالمقاتلين أمرٌ مخطط وواضح. وقال مسؤولون عراقيون بأن كل ما توصلت له أجهزتهم الأمنية قد تم عرضه على السعوديين، وهذا ما تم مثلاً في زيارة موفق الربيعي مستشار الأمن القومي العراقي للرياض مؤخراً، ولكن الأخيرة كررت براءتها (كبراءة الذئب من دم يوسف!) وأنها ستحقق في الأمر وفي المعلومات المقدمة. ويقال أن أعضاء الوفد العراقي شعروا بحالة من الإستعلاء الواضح من قبل نظرائهم السعوديين، وحين طرح موضوع الفتاوى التي تدعو لقتل الشيعة والصادرة من جهات دينية مسؤولة في السعودية، قال الأمير نايف بأنها مجرد آراء دينية، فقيل له بأن هذه الآراء (ثمنها دمٌ جار في العراق)!

خليل زاد والضغوط تتواصل

خليل زاد هو أول سفير أميركي في عراق ما بعد صدام، وقد عين قبل فترة سفيراً لواشطن في الأمم المتحدة، وكان قد حاول مراراً أن يقنع السعوديين بأن يمارسوا دوراً إيجابياً في العراق ولكنه فشل فيما يبدو. وفي زيارته الأخيرة التي تمت قبل بضعة أشهر، عرض السعوديون عليه وثائق مزورة زودهم بها حلفاؤهم في العراق من البعثيين بالتحديد، والتي أشارت في بعضها الى غرائب العقل السعودي وكيف أنها تؤدي الى تخبط السعودية سياسياً! من بينها أن (المالكي) ليس عراقياً ولكنه إيراني الجنسية! وبينها وثيقة مزورة تفيد بأن المالكي طلب من الصدر الهرب قبل بدء الخطة الأمنية لبغداد، وبينها أن هناك في العراق ستة ملايين إيراني! وغيرها من الخزعبلات التي توضح أن السعودية تعيش على هامش الوضع العراقي وليس لها دراية به، وإن عقدها الطائفية أعمتها الى حد تصديق أكاذيب لا يصدقها مبتدئ السياسة.


انتاج سعودي

ويشعر خليل زاد، وهو من صقور اليمين المتطرف، بفسحة أكبر ـ ولكن ضمن خطة الضغط لتغيير الموقف السعودي تجاه الوضع العراقي ـ لنقد السعودية وتصرفاتها وما يسميه قيامها بـ (الدور المعاكس). كتب خليل زاد مقالة في نيويورك تايمز حول العراق قال فيها

مظاهرات ضد السعودية

دخل على خط الخلاف العراقي السعودي أنباء متواترة عن فتاوى سعودية وهابية تدعو لتدمير ضريح الحسين في كربلاء، وقتل المزيد من الشيعة، الأمر الذي سبب توتراً شعبياً في العراق وإيران، وأصدر عدد من علماء الشيعة بيانات استنكار وإدانة للسعودية ولمذهبها العنفي الذي لا يؤمن بالحوار، الأمر الذي دفع بمحمد بن نايف الرجل الثاني في الداخلية بعد والده، ومعه وزير الثقافة والإعلام إياد مدني ومسؤولين في الخارجية السعودية لتوضيح أن الفتاوى التي صدرت من قبل مشايخ رسميين مشمولين بالرعاية الحكومية غير مقبولة، وأن الحكومة السعودية تستغرب ما (نُسب) الى المشايخ من فتاوى (مع أن أياً منهم لم ينفها)، وأبلغ محمد بن نايف السفير الإيراني إدانة السعودية مسبقاً لأية أعمال تستهدف المساجد والأماكن المقدسة.

وبسبب التصعيد من كلا الطرفين في الإعلام وغيره، قامت مظاهرات عديدة في العراق تندد بالسعودية، ثم تبعها قيام الجاليات العراقية في الخارج (واشنطن، والسويد، وألمانيا وهولندا واستراليا وبريطانيا وغيرها) بالإعتصام أمام السفارة السعودية والتظاهر ضدها تنديداً بدورها في العراق.

وفي ٢٠ يوليو الماضي اعتصم مئات العراقيين أمام السفارة السعودية بلندن معلنين استنكارهم لما يقوم به السعوديون التكفيريون في العراق وصمت الحكومة السعودية وعدم منعهم من التوجه الى هناك، وذلك ـ حسب رأيهم ـ بسبب تشجيع الحكومة السعودية لهم، وكذلك بسبب الفتاوى التي تحل دماء الشيعة المدنيين. وفي ختام الإعتصام تلي بيان أمام وسائل الإعلام حذر فيه الحكومة السعودية من مغبة مساندة القاعدة والتكفيريين في العراق، وطالبوها باحترام إرادة الشعب العراقي.



وفي ٢٨/٧، تظاهر آلاف العراقيين مرة أخرى ضد الحكومة السعودية، حيث انطلقت المظاهرة من الهايد بارك وتوقفت أمام السفارة السعودية، وقد حمل المتظاهرون يافطات تندد بالسعودية وبالفتاوى التكفيرية وبالعنف الذي يمارسه سعوديون هناك.

وبسبب تصاعد النقمة الشعبية العراقية على السعودية وسياساتها، حاول الرئيس العراقي جلال الطالباني التخفيف من التوتر، فصرح لوكالة الأنباء الكويتية (٨/٤) بأن علاقة العراق بدول الجوار جيدة جداً، وبالأخص مع الدول العربية، وذكر ان علاقة العراق مع السعودية هي الاخرى جيدة جداً، وانه تسلم اخيرا برقية تهنئة من الملك السعودي بعد احراز المنتخب العراقي لبطولة أمم آسيا. وأضاف الطالباني: (نحن نبذل جهودا حثيثة للتنسيق بين البلدين).

(إن العديد من جيران العراق، وليس سوريا وإيران فحسب، بل بعض أصدقاء الولايات المتحدة، ينتهجون سياسة زعزعة الاستقرار في العراق) في إشارة الى السعودية والإمارات وقطر.

من جهة أخرى، أشارت المصادر الى أن السعودية ترى من واجبها تقديم دعم للسنّة المسلحين مقابل دعم إيران للشيعة المتطرفين، وفي السياق نفسه قال السفير الأميركي الأسبق في الكويت ادوارد غنيم بأن السعوديين طلبوا في اجتماع مجلس التعاون في ديسمبر الماضي من نظرائهم في دول المجلس (تقديم الدعم المالي للمقاتلين السنّة في العراق) الأمر الذي أثار انزعاج واشنطن التي أبلغت دول الخليج والسعودية في مقدمها بأن ليس في مصلحة الجميع القيام بمثل هذه الأعمال. وقال مدير مركز (البرنامج الاستراتيجي الاميركي) ستيف كليمونز إن الادارة الأميركية باتت متأكدة من أن: (السعوديين لم يعودوا يؤدون دور الخادم الجيد، فهم يرون الضعف والثغرات الأميركية وقرّروا سدّها على طريقتهم).

في ذات اتجاه الإتهامات للعائلة المالكة السعودية قالت صحيفة وول ستريت جورنال بأن واشنطن تشتبه في أن مصرفاً سعودياً كبيراً يسهّل تمويل مجموعات متطرفة داخل العراق تنشط تحت مسمى (الجهاد).. ويعتقد على نطاق واسع أن المقصود واحد من مصرفين (بنك الراجحي) أو (البنك العربي).

بيد أن خليل زاد حاول تلطيف تصريحاته فيما بعد، أي بعد أن وصلت الرسالة الأميركية الى السعودية. قال زاد للسي إن إن، ملطفاً الأجواء، بأن الدور السعودي مهم في تحقيق السلام، وأن الرياض (حليفة رائعة) وصديقة للولايات المتحدة، ودعا السعوديين لبذل المزيد من الجهد لإنهاء العنف الطائفي في العراق، وطالب الرياض بأن تكون أكثر فاعلية في التشجيع على المصالحة الوطنية، والتوسط سياسياً مع مختلف القوى السياسية فيه، وإعفاء العراق من الديون، خاصة وأن السعودية وعدت بالمساعدة في كل تلك المسائل.

لكن السعوديين بدوا شديدي الإنزعاج مما



رايس تشرب القهوة في جدة وتمارس (الخوّة)!

جنود الإرهاب في مزادات الجريمة!!

يوسف الكويليت

في مزادات سوق الإرهاب صار أبناؤنا أقناناً في يد النخاسة، وقد وصل ثمن الفرد الواحد من صادرات الإرهابيين ثلاثة آلاف دولار، هذا ما أعلنت عنه أحداث نهر البارد.

أما في العراق فربما المبلغ أقل، وربما يأتي البيع والشراء من خلال محترفين عرفوا كيف يدخلون الأسواق النظيفة من خلال غسيل الأموال، وحتى إباحة أثمان المخدرات بالزراعة والتصدير والبيع ربما يبررها الفقه الإرهابي بالتحليل، لكن ما هو خطير في هذا الأمر كيف وصلنا إلى رؤية أبنائنا يعيدون سيرة الأرقاء، وهم لم يكونوا أسرى حرب بيد دولة أخرى، وإنما أسرى فكر وذهنية استطاعا أن يحولا أبناء أسر ليست فقيرة ولا معدمة، بل وبعضها يعيش حياة ممتازة إلى أرقاء باسم الجهاد ومحاربة الكفار.

كيف تحول أبناؤنا إلى وقود في خصومات مذهبية حتى إن معظم الانتحاريين ممن يقودون السيارات المفخخة هم من هذا الوطن، ولماذا انتهت المناعة الذهنية إلى القبول بغسل الأدمغة وتصدير الإرهابيين بأقل من ثمن الحيوانات النادرة التي تباع بأسواقنا؟ هل رخص الإنسان لدرجة الامتهان والمتاجرة به كأي بضاعة رديئة، وأن هذا الإنسان (القن) بتلك المواصفات لا يصلح إلا للموت المباشر؟

لو حدث أن تم الحراج على أحد أبناء الأسر، أو أفخاذ القبائل لربما دخلنا حرباً خطيرة، لكن أن يحدث هذا المشهد، ومن خلال إقرار من غرر بهم، بأنه تم بيعهم في صفقة دنيئة، ومن أجل الفوز بالفردوس الأعلى، ليكتشف أن الاتجاه إلى العراق يمر عبر نهر البارد، حتى الجغرافيا اختلطت على أولئك الشبان، لكن إذا كانت هذه الحالات جزءاً من واقع نراه بأعيننا، فمن المتسبب في كل ما جرى، ويجري؟

التزوير بالجوازات عملية سهلة، وسماسرة التصدير موجودون، لأنهم الداعم بالتلقين، ودفع التكاليف، والتنسيق مع مستلم البضاعة، والتوجه إلى مغارات الموت، وإذا كانت الأسر تفاجأ بالغياب دون أن ترصد التغيرات على أبنائها وسلوكهم، فإن هذه الثقة سذاجة مركبة، وحتى أجهزة الدولة أمام حدود مفتوحة لا تستطيع أن تراقب غير المنافذ الرسمية، وحتى في حالات الترحال الطويل للأسر في الصيف وغيره، فإن هروب الأبناء، مثلما يحدث مع الخادمات سهل إذا ما وقعوا في مصيدة من رسم خطط السفر، والاتجاه إلى المجهول.

القضية معقدة وخطيرة، وحتى لو ظلت الأعداد متوسطة، أو تقع بالنسب التي لا ترتفع إلى الأعلى، ولا تهبط إلى الآحاد أو العشرات، فإن هذه الظاهرة مكلفة اجتماعياً ونفسياً، لأننا لم نتعود أن نكون جزءاً من تنظيمات عالمية سرية تحترف الموت باسم قضايا رفضها العلماء والمفكرون، وطاردتها الدول، وجندت إمكاناتها من أجل إيقاف حوافز الترهيب والإرهاب.

هل نحن المجتمع الساذج الذي يُخترق بوسائل سهلة لاصطياد شبابه وأطفاله يجندون في خدمة الإرهاب؟ وما هي الأسباب؟ هل هي اجتماعية، أم اقتصادية، ثقافية أم جهل عام بمدركات الحياة، بأن نذهب إلى التطوع في خدمة الآخرين، تسلب إرادتنا بالوعيد والترهيب، والضياع بين الطرق المؤدية للحياة ونبلغ من الثقة ببعض محترفي الإرهاب بإيداع أبنائنا إلى من يذهب بهم إلى المجهول لنفاجأ بصور نعوشهم، أو رسائلهم من سجون خارجية، ونبدأ رحلة أخرى مع الرأي العام العالمي الذي لا يرى فينا إلا الجانب السلبي المتمثل بجنود الإرهاب؟

لا يمكننا التحكم بما يجري إلا بعمليات كبيرة تتعاون فيها كل الأطراف، لكن أن نرى أبناءنا في مزادات الجريمة، فهذا شيء لا يصدق.

الرياض، ٠٧/٧/٢٢

قـالـه زاد، الأمـر الـذي يـفصـح عـن إمكـانـيـة تراجعهم عن سياستهم، فقد شنت الصحافة السعودية ما يشبه الحملة ضده، وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده سعود الفيصل ورايس في ٢٠٠٧/٨/١، اعترف بأن سياسة بلاده تختلف عن أميركا في الموضوع العراق، فـ (العلاقات الجيدة لا تعني ألا تكون هناك خلافات في بعض الأمور، لكن العلاقات الجيدة والصحية لا بد أن تكون فيها اختلافات في وجهات النظر في بعض الأمور، ودليل صحة هذه العلاقات أن هذه الخلافات تبحث في إطارها الحقيقي ونصل إلى قناعات مشتركة ونبحثها بكل شفافية وصراحة). وتابع: (إن تصريحات السفير خليل زاد أذهلتني في الحقيقة، لأنه كان في المنطقة ولم نسمع منه يوماً من الأيام انتقاداً للإجراءات التي تتخذها المملكة).. وعلل تصريحات زاد بقوله: (تفسيري للموضوع هو أنه لا بد من انه ـ خليل زاد ـ قد تأثر بالأجواء في الأمم المتحدة عندما ذهب إلى نيويورك). وزعم الفيصل أن الإرهابيين يأتون من العراق الى السعودية وليس العكس، ولكنه أكد على ضرورة التعاون مع بغداد. يقول: (عبرنا عن قلقنا من استمرار الحالة الأمنية في العراق، وأعربنا عن أملنا في أننا سنتمكن من العمل عن كثب مع الحكومة العراقية بشأن الإجراءات الأمنية وخاصة بالتعامل مع النشاط الإرهابي) مشيراً إلى أنَّ (تنقل الإرهابيين أصبح يأتينا من العراق وليس بالعكس من السعودية إلى العراق، وهذا الأمر يشكل قلقا للحكومة السعودية).

في الإعلام، وصف عبدالرحمن الراشد خليل زاد بـأنـه (أبـو لسـانين) (الشـرق الأوسـط ٠٧/٨/٢) وقال أنه ارتكب خطيئة فاضحة (ليس عندما هاجم السعودية، فالخلاف ربما يبرر النقد والهجوم الإعلامي، بل لأنه تعمد الاحتيال عليهم). وأضاف: (قد يتساءل البعض، هل الانتقاد العلني الاميركي أسلوب مناسب لممارسة الضغط السياسي؟ لست متأكدا، لكنه مفيد أحيانا لتوضيح المواقف عندما تكون هناك خلافات طويلة. لكن من المهم ان تعرف واشنطن انه عندما تنتقد الحكومة الأميركية احدى حكومات المنطقة، فهي عمليا تدعمها شعبيا، وعندما تثني عليها فهي قبلة الموت). فلماذا الإنزعاج إذن إن كانت هذه هي القناعة السعودية؟!

وكتب عادل الطريفي (الرياض، ٠٧/٨/١) ما يشبه رسالة أو نصيحة لرايس: (إحذروا المحرضين ضدّ السعودية)! فهل أرادها أن تحذر من (خليل زاد) وغيره من المسؤولين الأميركيين أم من جهة أخرى لا نعرفها؟! وملخص مقاله التالي: (الوزيرة رايس: حان وقت هزّ المنظومة السياسية في العراق، وإعادة تركيبها من جديد، فالأمور لا يمكن أن تسوء أكثر من ذلك.. غيّروهم قبل أن يقلبوا أسلحتهم ضدكم بأوامر إيرانية). أي أزيحوا الشيعة والمالكي على رأسهم عن الحكم، وأعيدوا الأمور الى سابق عهدها. نصيحة غبية لا يمكن تطبيقها. ولكن التحليل السعودي وراءها يقول ـ حسب الطريفي: (إذا أرادت أمريكا تعاوناً من دول الجوار، فلتبدأ بخطوات جريئة لإقامة حكومة وحدة وطنية تمثل كافة أطياف المشهد العراقي ـ لاسيما العلمانيين الشيعة والمعتدلين السنة ـ وأن تقضي على استئثار بعض الأحزاب الأصولية بالسلطة). والمقصود إعادة الحكم الى علاوي الذي سقط في الإنتخابات، ومعه فريق من البعثيين القدامى. حينها فقط تتخلى السعودية عن دعم القاعدة، وتنتفي الحاجة الى جماعات القتل والتفجير للأبرياء!

ويعتقد الطريفي أن من يقف وراء الترويج لمواقف سلبية سعودية من العراق هي حكومة المالكي التي تستثمر التصريحات ضد السعودية للنيل منها، وأن العراق يعادي السعودية، وأن الشيعة بافتعالهم معركة ضد السعودية يوحدون طائفتهم (ضد عدو خارجي). وقال الطريفي أن أحداً خارج العراق لا يصدق ما يقوله الشيعة من أن السعودية منغمسة في الدم العراقي، ولمح ان الشيعة في العراق يصدقون ذلك وأنه (تتعالى أصوات دعاة الشغب والتضليل بالهتافات ضد السعودية وشعبها ليس في العراق بل وفي عواصم عربية وأوروبية أخرى وصلتها هذه العدوى).

ولأن العقدة تكمن في إيران دائماً، قال الطريفي بأن (إيران تحتفظ بقادة القاعدة في أراضيها، وترسل بعشرات الأطنان من المواد المتفجرة عن طريق حليفتها سوريا لتغذية عناصر الصراع داخل العراق، ويقوم وكلاء إيران في العراق بتحريض الشعب العراقي ضد السعودية). واتهم الطريفي أميركا بأنها: (تقدم بشكل مجاني للجماعات الأصولية الحاكمة في العراق فرصة بناء نظام دولة معتمد على فكرة الصراع مع السعودية لا على التحالف مع أمريكا). وتابع متسائلاً: (لمصلحة من يتم تضخيم أرقام السعوديين في العراق، وربطهم بالسعودية؟).



رايس والفيصل: تنازل سعودي مؤقت بفتح السفارة!

رأس السعودي بـ ٣٠٠٠ دولار

ومثلما تمر بنا عشرات المواقف دون أن نأخذ منها عبرة، سيمر بنا حديث الدكتور زهير الحارثي، مندوب هيئة حقوق الإنسان، عن الأسرى السعوديين في بلاد الشام دون العبرة أيضاً. فعلى لسان أحد أسرى ـ النهر البارد ـ يعترف الأسير أن ـ الرأس ـ السعودي بيع بثلاثة آلاف دولار عبر منظمات تهريب صورت له أن هذا ـ النهر ـ موقع فريضة جهاد حقيقية. وقبلهم في أفغانستان، كان الرأس السعودي يساق إلى المعسكر الأمريكي بعشرين ألف دولار وكل هذا مسجل في اعترافات شخصية. الفارق أن السعر بدأ يتناقص وأسفي على القادمين بعد اليوم ـ برؤوسهم ـ إلى مزاد رخيص ولم يستلهموا العبرة. طائرة تقلع من مطارنا محملة بالمجاهدين السعوديين وتعود من مطارهم بأهل البلد المحتل إلينا بتأشيرة عمل. نذهب للحرب وكالة عنهم بتأشيرة موت وهم يأتون إلينا للعمل بتأشيرة من أجل الحياة ولقمة العيش. في البوسنة، دفع السعودي ملايين الدولارات وحين انتهت الحرب سلمت المخابرات البوسنية ملفات المنظمات والهيئات المتبرعة إلى لجان الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتتحول النخوة والهبة إلى دليل على الضلوع في جريمة واهمة مزعومة. ومن المضحك أنه بعد انتهاء الحرب في البلقان صدر الفرمان الشهير بملاحقة ـ أي سعودي ـ يطأ أرض الجهاد القديمة حين تحول صاحب ـ الفزعة ـ إلى مطلوب أمنياً.

الوطن، ٠٧/٧/٢٣

إعلان حجم المشاركة السعودية في العنف داخل العراق

رسالة إلى الرياض قبل الإنسحاب

خالد شبكشي

حين صرّح الرئيس الأميركي جورج بوش بعد إتصاله برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن هناك دولاً تدّعي بأنها (حلفاء) للولايات المتحدة وهي تساهم في زعزعة الأمن في العراق، فهم المراقبون بأن واشنطن قد بدأت تفقد صبرها حيال ضلوع مقاتلين سعوديين في دوامة العنف داخل العراق، ولابد من توجيه رسالة تحذير واضحة الى الرياض. وكانت زيارة الوفد الأمني العراقي الى المملكة تعبيراً عن تحوّل في الموقف الأميركي حيال الرياض، التي تخلّصت من مقاتليها عبر تسهيل خروجهم من حدودها الى العراق، بل الزيارة في حد ذاتها تبطن إتهاماً الى السعودية بأنها المتورّط الأكبر في عمليات التفجير داخل العراق.

فهمت الحكومة السعودية الرسالة على أنها بمثابة تحوّل في الاستراتيجية الأميركية في العراق، وهذا ما ظهر في كلمة وزير الداخلية الأمير نايف أمام حشد من رجال الدين، والوعّاظ، والخطباء حين أفشى لهم بما يرضي الخارج بدرجة أساسية وقبل وصول الوفد الأمني العراقي الى المملكة، حين كشف عما هو مكشوف منذ فترة طويلة أن المقاتلين السعوديين معدّون للعمليات الإنتحارية فحسب، وأنّهم يفجّرون أنفسهم بين المدنيين الأبرياء.

الإعتراف السعودي غير المسبوق بنوعية المقاتلين الذين يتدفقون من المملكة الى العراق تزامن مع حملة انتقادات واسعة في أوروبا والولايات المتحدة ضد السعودية، التي باتت في مركز الاتهام بوصفها الطرف الأكبر للعنف في العراق. وقد كشفت صحيفة لوس أنجلس تايمز منتصف الشهر الفائت عن أن نصف المقاتلين العرب داخل العراق هم من السعوديين، وهو ما حاولت نفيه الحكومة السعودية، على لسان مصدر مسؤول في تصريح لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية حيث اعتبر الرقم غير صحيح ومبالغ فيه، وقال بأن (المقاتلين الحقيقيين في العراق هم من الجيش العراقي المنحل..).

ولكن مسؤولاً أميركياً قال لصحيفة لوس أنجلس تايمز بأن أغلب المنتحرين في العراق هم من السعودية. وبحسب الصحيفة فإن ٤٥ بالمئة من المنتحرين والذين يستهدفون المدنيين والشرطة في العراق هم من السعودية و١٥ بالمئة من سوريا ولبنان و١٠ بالمئة من شمال أفريقيا، وقال المسؤول الأميركي بأن أكثر من نصف الـ ١٣٥ معتقلاً أجنبياً في السجون الأميركية في العراق هم من السعوديين. وقالت الصحيفة أيضاً بأن السعوديين هم أكثر من نفّذوا العمليات الإنتحارية في العراق من أي جنسية أخرى. وصدّق المسؤول الأميركي ما قاله الأمير نايف في وقت سابق بأن ٥٠ بالمئة من السعوديين

الإقرار السعودي بحجم ونوعية المشاركة السعودية في العنف داخل العراق محاولة لاحتواء حملة الانتقادات الأميركية والعراقية

يأتون الى العراق ليفجّروا أنفسهم، حيث نجحت التفجيرات في آخر ستة أشهر في العراق في قتل أربعة آلاف مدني وشرطي. ويقول المسؤول الأميركي للصحيفة بأن المجموعات المسلحة في العراق وخصوصاً في العاصمة بغداد تعتمد على المقاتلين الأجانب في تنفيذ العمليات الإنتحارية لعدم قبول العراقيين بتنفيذها، على الرغم من أن تلك العمليات تستخدم لزيادة الإنقسام الطائفي في البلاد باعتباره الهدف الأول لها.

ما يلفت إليه المسؤول الأميركي بالغ الأهمية حيث يقول بأن الحكومة السعودية لا تخفي ذهاب أبنائها الى العراق، ولكنها لا تفعل شيئًا من أجل إيقاف النزيف العراقي، من جانبه علق منصور تركي المتحدث باسم وزير الداخلية السعودي على هذا الموضوع قائلاً إن هناك من يساعدهم للذهاب الى العراق (في اشارة الى المقاتلين السعوديين)، وهناك من يساعدهم في العراق، هناك من يقوم بتجنيدهم ليكونوا انتحاريين ، نحن لا نمتلك أي فكرة من يقف وراء كل ذلك، مضيفًا (نطلب معلومات من الحكومة العراقية حول السعوديين الذين تم اعتقالهم في العراق، وبالتالي نستطيع ان نساعدهم).

الأمر إذاً لم يعد خافياً، ولكن الحديث يدور حول كيف وصل هؤلاء الى العراق ومن سهّل خروجهم، ومن أوعز إليهم بأن الانتحار خيار ديني، وماهي المحفزات الأيديولوجية والسياسية التي تدفع بشباب الى وضع نهاية دموية لحياتهم. لا يمكن الدخول في المجهول من أجل إقفال ملف مقاتلين يمزّقون أجسادهم رغبة في جنة موعودة فيسقط الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال ضحايا لنزوات طائشة. بالنسبة للعراقيين، فإن التبرير السعودي حول عدم معرّفة من يساعد هؤلاء الانتحاريين الى العراق غير مقنع، فهم يمسكون بدلائل على تورّط مسؤولين في الحكومة السعودية وأمراء في العائلة المالكة في تحريك مياه الموت من الخارج الى الأنهار العراقية.

فقد إتهم المتحدث بإسم وزارة الدفاع العراقية محمد العسكري الحكومة السعودية بسعيها لخلق حالة فوضى داخل العراق، وقال بأن للسعودية جهاز مخابرات قوي ومن الصعب التفكير أنهم لا يعرفون شيئاً مما يحدث هنا. وأكّد العسكري على أن مجموعة من شيوخ الدين في السعودية يدعون إلى الجهاد في العراق أو الى الحرب المقدسة ضد العراقيين الشيعة، وقد وجدت الحكومة العراقية أن هناك مجموعات همّها الأساسي إقلاق الأمور في الجنوب بالاستعانة بسنّة متطرفين يعتقدون أن الشيعة كفار. فيما ذكر مسؤول عراقي آخر أن ما يحرّك السعودية للقيام بزعزعة الأوضاع الأمنية في العراق أنها تشعر بأن العراق أصبح الحديقة الخلفية لإيران، ولذلك لا تريد له أن يستقر.

ويتساءل المسؤولون الأميركيون عن الإجراءات السعودية التي تحول دون انتقال بعض رعاياها من السلفيين الى العراق لتنفيذ عمليات إنتحارية. هل يقوم السعوديون بكل شيء من أجل وقف هذا التوافد؟ يجيب مسؤول أميركي: بالطبع لا. ويضيف: عليهم فعل المزيد. بل طالب المسؤول الأميركي الحكومة العراقية بالوقوف في وجه الحكومة السعودية وأن تقول لها: إن هناك من ينتمي إلى السعودية ويقتل آلالاف العراقيين، وهي أي السعودية تترك جهادييها للذهاب الى العراق وربط أنفسهم بجماعات عنفية غير قانونية.

وفيما يدّعي المسؤولون الأميركيون بأنهم طالبوا الحكومة السعودية مراراً بوقف مرور مقاتليها الى العراق، الا أن مسؤولين عراقيين قالوا بأن القوات الأميركية لم تكن تشارك العراقيين المعلومات التي تستقيها من المعتقلين السعوديين، وهو أمر تغيّر مؤخراً حيث تم تزويد مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي بكل المعلومات عنهم قبيل زيارته الى السعودية، بحسب صحيفة لوس أنجلس تايمز.

المعلومات التي نشرتها الصحف الأميركية وأثارت فضول وسائل إعلام أميركية وأوروبية لمتابعة موضوع المشاركة السعودية في العنف داخل العراق، أعادت تسليط الضوء على السعودية بوصفها وكراً للإرهاب ومصدّراً أساسياً للإنتحاريين المؤدلجين، الأمر الذي وضع العائلة المالكة في زاوية حرجة بعد أن كانت تعتقد بأنها قد تخلّصت من تبعات حوادث الحادي عشر من سبتمبر التي تورّط فيها ١٥ سعودياً من أصل ١٩ إنتحارياً قادوا الطائرات الانتحارية ذلك اليوم. وكالة رويترز نشرت في العشرين من يوليو الماضي تقريراً خلصت فيه الى أن مشاركة السعوديين في القتال في العراق ولبنان قد أحرج الحكومة السعودية. ونقلت رويترز عن مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي أن العراق حاكم ١٦٠ سعودياً لضلوعهم في أعمال عنف. وكان الربيعي قد صرّح لصحيفة عكاظ الشهر الفائت بأن المئات من مواطنين سعوديين لا يزالون في الإعتقال بانتظار المحاكمة. وقال بأن عدد السعوديين في العراق يتجاوز المئات والكثير منهم قتلوا بهجمات إنتحارية، وهناك عدة مئات مازالوا في السجون والمعتقلات العراقية بخلاف من تم قتلهم خلال الأعوام الأربعة الماضية.

هذه التصريحات جاءت بعد أن كشفت صحيفة لوس أنجلس في السادس عشر من يوليو عن أن نصف المقاتلين في العراق هم سعوديون. يتزامن ذلك مع تصريحات لمسؤولين لبنانيين تفيد بأن هناك عشرات السعوديين ضمن جماعة فتح الإسلام التي تقاتل الجيش البناني منذ شهرين في مخيم نهر البارد شمال لبنان.

مظاهرات عراقية ضد السعودية

عبد الرحمن الراشد، مدير قناة (العربية) الفضائية كان قد ذكر في مقالة في صحيفة (الشرق الأوسط) في السادس عشر من يوليو بأن السعودي صار مشكلة عالمية. ويعلل بالقول (لماذا السعوديون.. لأنهم مهيأون عقلياً وسياسياً كقنابل موقوتة صالحة كألعوبة في يد أنظمة ذات مشاريع سياسية بالغة الخطورة)، وهو هنا يحاول الدفاع بصورة غير مباشرة عن حكومة بلاده، في محاولة لتوجيه الإتهام الى أطراف أخرى، وخصوصاً سوريا وإيران التي لا يخفي الراشد موقفه الخصامي منهما، كتمظهر لحالة الاستقطاب التي تعيشها المنطقة منذ سقوط نظام البعث في العراق، ومقتل الحريري في لبنان، وحرب يوليو العام الماضي. والسؤال هنا: كيف نجحت ايران وسوريا في استدراج آلاف من المقاتلين الى العراق ومن ثم الى لبنان لقتال حلفائهما في البلدين! ولماذا لم تقدّم الحكومة العراقية أسماءً بمقاتلين إيرانيين ينفذّون عمليات إنتحارية ويقتلون المدنيين والشرطة العراقية على طريقة الانتحاريين السعوديين.

يعلّق نيل بارتريك من المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات على حراجة الموقف السعودي بالقول (لا مفر أمام السلطات من الشعور بالحرج). مصدر الحرج يعود الى أنها أطاحت بالرواية الأميركية التي تضع المسؤولية على إيران وسوريا في تدهور الوضع الأمني داخل العراق، حيث أكّدت الصحيفة الأميركية بأن السعوديين وليس السوريين أو الايرانيين يمثلون غالبية المقاتلين الأجانب والانتحاريين في العراق، فيما أوضحت الشرطة العراقية أن الايرانيين المسجونين في العراق متّهمون بالعبور غير الشرعي للحدود العراقية ولا علاقة لهم بجرائم عنف أو الإرهاب.

في الأول من أغسطس الحالي، كرر مسؤولون أميركيون إتهامهم للحكومة السعودية بتمويل الإرهاب، وذهب النائب الديمقراطي أنتوني وينر، وهو أحد المشرّعين الأميركيين الذين يرفضون بيع الأسلحة الى السعودية ودول خليجية أخرى

الى اعتبار السعودية بأنها رقم واحد في تمويل الإرهاب في الشرق الأوسط، وهي تقوم أسبوعياً بتصديرر المقاتلين الى جهة الحرب في العراق. واعتبر وينر في حديث لشبكة سي إن إن أن إتمام الصفقة يعني مكافأة لاعبين في المنطقة يدّعون أنهم حلفاء لأميركا ولكنهم لم يتصرفوا كذلك، مشيراً الى أن السعودية تصدّر أسوأ مشاكلها الإرهابية وتقوم بالقليل للتخفيف من ذلك. وأضاف Weiner أن السعوديين كانوا محرك التمويل لكل ما يجري في المنطقة.. وتابع (كنا في طور الاعتقاد بأننا كلما سلحنا المنطقة كلما كانت الأمور أفضل، لكن ذلك غير صحيح)، مضيفاً أنه يعارض أيضاً صفقة السلاح مع إسرائيل. وأشار إلى أن الأميركيين يسيرون في الإتجاه الخاطئ بتسليح السعودية وتقديم الأسلحة للإسرائيليين حتى يستطيعوا الإستمرار، معتبراً أن ما تقوم به أميركا هو تحويل الأسلحة إلى منطقة لا تملك أدنى فكرة أين ستصل هذه الأسلحة في السنوات القادمة. وأوضح Weiner بأن ما لا يجب القيام به هو توفير المزيد من الأسلحة لبلدان تملك الكثير من منها، لافتاً النظر إلى أنه إذا أراد السعوديون مساعدة أميركية فعليهم أن يكونوا أهلا لها وعليهم البدء بتغيير سلوكهم وبمساعدة أميركا بوقف تمويل الإرهاب ووقف تصدير الوهابية عبر العالم وأن يبدؤوا بالتصرف كحلفاء أفضل لأميركا لأنهم كانوا يعملون بوجهين سابقا.

وكان السفير الأميركي في الأمم المتحدة خليل زاد قد إتهم السعودية بتقويض جهود إنهاء العنف في العراق. وأقرّ زاد في مقابلة مع شبكة سي إن إن الأخبارية أنه كان يشير الى السعودية في مقال له نشرته صحيفة نيويورك تايمز في يوليو الماضي عندما قال أن (العديد من الدول المجاورة للعراق ـ وليس فقط سوريا وايران ولكن بعض الدول الصديقة للولايات المتحدة ـ تتبع سياسات تزعزع الاستقرار). وأضاف زاد لشبكة سي إن إن (نعم، لا شك في أن السعودية وعدداً من الدول الأخرى لا تبذل كل ما بوسعها لمساعدتنا في العراق). وقال بأن بعض الدول مثل السعودية (لا يكتفي بعدم تقديم المساعدة بل إنهم يفعلون أشياء تقوّض جهود تحقيق تقدّم). وأعرب عن أسفه بأن بعض الدول المجاورة للعراق ليس لها تمثيل دبلوماسي في بغداد. وقال بأن (مستوى الجهد الايجابي الذي تقوم به هذه الدول مقارنة مع المخاطر على المنطقة قليل للغاية). وتأتي تصريحات خليل زاد قبل يوم من توجه وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع روبرت غيتس الى الشرق الاوسط للسعي للحصول على دعم للعراق ومناقشة مبيعات الأسلحة للدول الحليفة لها.

وكانت الإدارة الأميركية قد أعلنت في وقت سابق من تصريحات خليل زاد عن خيبة البيت الأبيض مما وصف بمحاولة سعودية لتقويض حكومة نوري المالكي. ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) في تقرير لها في السابع والعشرين من يوليو الماضي بأن مسؤولين سعوديين أفصحوا لخليل زاد عن عدم إمكانية وثوقهم بالمالكي، بناءً على وثيقة تكشف عن طلب المالكي من مقتدى الصدر الإختفاء خلال تطبيق حفظ النظام في بغداد، وكون المالكي عميلاً لإيران، وقد رفض زاد هذه الوثائق مؤكداً أنها مزورة. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم أن الإدارة الأميركية تشعر بـ (خيبة أمل) من الدور الذي تؤديه السعودية في العراق وتتهمها بمحاولة تقويض الحكومة العراقية عبر دعم معارضيها، وعدم القيام بما يكفي لمنع المسلحين من عبور حدودها للإلتحاق بـ (المتمرّدين) هناك، والذين يشكّلون نصف (المتطوّعين) الأجانب الذين يدخلون ما يصل الى ٨٠ منهم العراق، كل شهر.

وذكر التقرير أن المسؤولين في واشنطن قاوموا طويلاً إلقاء اللائمة على السعودية ومقاتليها في إذكاء العنف المذهبي في العراق، وأنهم اختاروا، عوضاً عن ذلك، إلقاء اللوم على إيران وسوريا معاً، خشية خسارة الدعم السعودي لجهودهم في العراق والمنطقة. لكن هؤلاء، وفق الصحيفة، بدأوا مؤخراً ينتقدون السعودية بالفعل، في إشارة إلى افتتاحية نشرتها (نيويورك تايمز) لخليل زادوقال فيها (إن العديد من دول جوار العراق تسعى لزعزعة سياساته، ليس فقط سوريا وإيران، بل أيضاً بعض حلفاء الولايات المتحدة).

الإنتحاريون السعوديون يقتلون الشرطة والمدنيين العراقيين وليس قوات الإحتلال وكذلك يفعلون في نهر البارد شمال لبنان

وقد أشارت وزيرة الخارجية رايس ووزير الدفاع غيتس القضية مع المسؤولين السعوديين الذين قدّموا إشارات إيجابية عاجلة منها إعلان إعادة فتح السفارة السعودية في بغداد.

من جهة ثانية، دعا مجلس النواب العراقي في نهاية يوليو الماضي الحكومتين السعودية والكويتية إلى العمل على منع رجال دين في البلدين من إصدار فتاوى تحرّض على الفتنة الطائفية والمذهبية في العراق، وتدعو إلى هدم المراقد المقدسة فيه وناشد الحكومة إلى تحرّك دبلوماسي لتوضيح مخاطر هذه الفتاوى وإرسال وفود دينية إلى البلدين للإتصال بالهيئات الدينية هناك وتوضيح خطأ ومخاطر هذه الفتاوى.

وفي مستهل جلسة لمجلس النواب العراقي في الثلاثين من يوليو قالت لجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية في بيان حول الفتوى التحريضية (إنه في الوقت الذي يتعرض فيه الشعب العراقي الصامد لمختلف انواع المآسي من قتل وتهجير وترويع تطالعنا بين الحين والآخر فتاوى ما أنزل الله بها من سلطان تدعو إلى هدم مرقد الامام الحسين في كربلاء وتبيح دم العراقيين الذين لا ذنب لهم سوى انتمائهم المذهبي والقومي) في إشارة الى الشيعة والاكراد.

وشجبت اللجنة هذه الفتاوى التي وصفتها بـ (الضالة المعادية لأهل البيت) مؤكدة أن العراق جزء لا يتجزأ من العالمين العربي والإسلامي ويرفض التدخل في شؤونه الداخلية) حيث (تسهم هذه الفتاوى في زيادة سيل الدماء وقتل العراقيين والمساس بالرموز المقدسة لهم وجرهم الى نعرات طائفية ومذهبية بغيضة).

ودعت اللجنة الحكومة والبرلمان العراقيين الى مخاطبة الجهات الرسمية في السعودية والكويت لاستيضاح حقيقة الموقف الرسمي لهما من هذه الفتاوى خاصة. وناشدت العراقيين الى الحذر من خطورة هذه الفتاوى والوعي بأهدافها (الضارة المنحرفة) التي تستهدف النسيج الاجتماعي والوطني للعراقيين وتجنب الإنجرار لمزالق الطائفية. وأشارت اللجنة إلى أن الحفاظ على رموز ومقدسات العراق الوطنية والحضارية أمر مهم وناشدت الامم المتحدة ومنظمة اليونيسيف والمؤسسات الثقافية العربية والاسلامية الى التدخل لوقف هذه الفتوى ودعواتها لتهديم المراقد المقدسة. ودعت منظمة المؤتمر الاسلامي إلى تحمل مسؤولياتها والعمل على توحيد الخطاب الاسلامي الهادف الى صيانة العالمين العربي والاسلامي.

وفي مداخلات لهم حول الموضوع دعا عدد من النواب الى تحرك دبلوماسي لوزارة الخارجية العراقية وإرسال وفود دينية الى السعودية والكويت للاتصال بالمسؤولين فيهما وبرجال الدين الذين يقفون وراء هذه الفتاوى وبرجال دين ومؤسسات اخرى تقف ضدها لتوضيح مخاطرها على العراقيين وعدم شرعيتها دينيا. فيما طالب آخرون بغلق الحدود مع السعودية بالتزامن مع تقارير أفادت الى مغادرة شبان منها متوجهين الى العراق للمساهمة في تنفيذ هذه الفتاوى والمشاركة في عمليات تستهدف تهديم المراقد المقدسة على حد قولهم.

النظام السعودي والفريضة الغائبة

فرانسوا باسيلي

حين أكتب عن النظام السعودي لا اكتب عن دولة ومجتمع سمعت عنهما من بعيد، وانما اكتب عن دولة ومجتمع عايشتهما وعرفتهما عن قرب، فقد اقمت في السعودية سبع سنوات كاملة اعمل مع شركة بكتل مديرا لقسم الترجمة ثم مديرا للمشروعات التجارية في مشروع الجبيل، الذي كان في نهاية السبعينات والي منتصف الثمانينات يعد اكبر مشروع هندسي في العالم بميزانية عشرين بليونا من الدولارات. وقد اتاح لي ذلك ان اعايش فترة هامة من فترات تطور المجتمع السعودي المعاصر، وان اشاهد عن كثب الكثير من بوادر الامل التي كانت تلمع في عيون شبابه، جنبا الي جنب عوامل الاحباط التي كانت تسارع الي اجهاض هذه البوادر قبل ان تتمكن من ان تري النور. حتي وصل الحال الي ما هو عليه اليوم من وضع كارثي ماساوي تقود فيه السعودية - دولة ومجتمعا - الحركة الوهابية التي اخرجت للعالم اكبر حركة ارهابية عالمية بزعامة شيخ سعودي من عائلة سعودية مرموقة: بن لادن.

فماذا حدث؟ كيف وصل الامر بنظام كان يستثمر موارده الهائلة في مثل هذه المشروعات العمرانية المدنية الجبارة الواعدة ومنها اكبر مشروع هندسي عمراني في العالم - في تحالف مع كبري الشركات الامريكية وصداقة مع الادارات الامريكية المتلاحقة - كيف وصل به الامر الي ان يصبح فجأة الاب الروحي الاكبر لمفهوم الجهاد لحركات الاسلام السياسي بدءا من طالبان وانتهاء بالقاعدة؟ كيف تتحول وعود الحداثة والمدنية التي كان يمثلها بالفعل مشروع الجبيل الذي عملت به الي ردَة حضارية تنتهي بقيام السعودية بدور الرائد للرجعية الثقافية في العالمين العربي والاسلامي؟

هذا التساؤل المحير، والتناقضات التي يكشفها، هي بعض جوانب ذلك اللغز الذي يمثله النظام السعودي، وهو لغز خفي علي اصحابه انفسهم، فهم لا يدركون ماهيته ولا ما الذي اوقعهم فيه. وبه تظل السعودية لغزا يصعب علي العالم فهمه، ويصعب عليه هو نفسه فهم العالم.

النظام - اللغز

لعل اسهل واوضح مظاهر اللغز السعودي هي تلك المتفردات التي ينفرد بها هذا النظام (الدولة والمجتمع معا) عن بقية دول ومجتمعات العالم.

فالمجتمع السعودي ما زال هو اشد مجتمعات البشر انغلاقا علي الذات واختلافا عن الآخرين. فالسعودية هي الدولة الوحيدة علي الارض التي ما تزال المراة فيها ممنوعة من قيادة سيارة! وهذا التفرد - علي بساطته - مذهل في الواقع فكيف يبرر نظام لنفسه مثل هذا الشذوذ عن المجتمع البشري؟ هل المراة السعودية هي وحدها دون نساء العالمين التي لا يمكن الوثوق بها؟ هل الرجل السعودي دون سائر رجال البشر هو وحده الذي لا يستطيع تحمل رؤية امراة تقود سيارة؟ هل المجتمع السعودي - دون مجتمعات الارض جميعها - هو وحده الذي اكتشف فضيلة ان تكون المراة مقودة لا قائدة لسيارة خاصة!

كذلك لا يوجد مجتمع آخر علي الارض يهيم في طرقاته رجال منفرون مكفهرون يلوحون بعصي وخرزانات يضربون من يصادفونهم علي الطريق من البشر كانهم حيوانات دابة - وهم يصيحون الصلاة يا ولد !

هذا بينما يتهادي سفراء وامراء واميرات هذا المجتمع في عواصم الغرب في احدث الازياء واكثرها عصرية واناقة وثراء. فكيف تكون القطيعة كاملة هكذا بين هؤلاء السفراء الامراء ومجتمعاتهم؟ كيف يمكن للانسان ان يعيش في عالمين مختلفين، وعصرين مختلفين - في نفس اللحظة؟

كذلك لا يوجد نظام (دولة ومجتمع معا) آخر علي الارض يتلفع باردية التدين والايمان والسلفية في جانبه الوهابي الذي يحكمه داخليا ويصدره الي الآخرين عن طريق آلاف المساجد والدعاة التي ينشرها في انحاء الارض بينما يسيطر رجال التجارة والمال من هذا المجتمع علي قنوات الاعلام الفضائية والورقية والالكترونية التي تقود مظاهر التحرر الي حد الابتذال مع تقليد ببغائي لمظاهر - وليس لجوهر - الحداثة الغربية، مقدمين ثقافة هي مسخ مشوه فلا هي عربية ولا هي غربية اذ افتقدت عطاء الابداع الحقيقي الذي لا يندلع الا من الروح الاصيلة للبشر في حياتهم اليومية علي ارض موطنهم بكل ما في ذلك من تاريخ وثقافة وتميز وخصوصية، وهو ما فعله مبدع مثل نجيب محفوظ الذي خطف الانظار العالمية لاستنباطه الروح المصرية المحلية الاصيلة.

والسؤال هو لماذا لا يركز هؤلاء الرواد السعوديون جهودهم علي تحديث بلدهم ومجتمعهم السعودي اولا؟ لماذا يتركون اهلهم وابناء جلدتهم ويخاطبون الآخرين؟ ما هذا التناقض - الذي يشي بالنفاق والتخاذل وفقدان المصداقية - بين الاعلام السعودي (والتليفزيون السعودي نموذجاً) وبين اعلام السعوديين في قنواتهم الفضائية والالكترونية؟

ان هذه التناقضات والتشوهات في المشهد السعودي الحالي والتي يراها ويعرفها الجميع حينما يحدقون في اللغز السعودي من المنظار العربي تاخذ لدي المشاهدين في الغرب موقفا مشابها لذلك الذي وقفه كورتين وينزر، المبعوث الامريكي الخاص للشرق الاوسط في عهد ريغان، والذي عبر عنه في مقاله بمجلة ميدل ايست مونيتر عدد حزيران ـ تموز (يونيو/ يوليو) ٢٠٠٧ بعنوان السعودية والوهابية وانتشار الفاشية الدينية السنية والذي قال فيه انه علي الرغم من النجاح الذي حققته الولايات المتحدة حتي الآن في تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة وشبكاتها الارهابية الا ان عملية التفريخ الايديولوجي للقاعدة ما تزال مستمرة علي المستوي العالمي. وان جهود امريكا لمواجهتها تظل قاصرة لان مركز دعمها الايديولوجي والمالي هو

السعودية التي تقيم فيها العائلة الملكية الموالية للغرب ولسنوات طويلة تحالفا مع الوهابية الاسلامية، كما تحرص علي تمويل انتشار الوهابية الي بلدان العالم بما فيها الولايات المتحدة، وان ادارة الرئيس جورج بوش لم تبذل الجهد اللازم لمجابهة هذا الانتشار بسبب اعتمادها علي النفط السعودي والخوف من عدم استقرار المملكة والاعتقاد بان دعم امريكا للديمقراطية سيكون كافيا لمواجهة التطرف الديني. ويستعرض وينزر تاريخ نشأة الحركة الوهابية ودور الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مزج قوة الدولة بالعقيدة في اطار الخلافة الاسلامية مشيراً الي العام ١٧٤٤م كبداية لنشوء التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب وآل سعود والذي مكن الاخير من بسط نفوذه، مقابل دعمه لاتباع عبد الوهاب في رسالتهم لتطهير الارض من الكفار.

وبعد قيام المملكة العربية السعودية في العام ١٩٣٢م منح رجال الدين الوهابيون اليد الطولي في ادارة الشؤون الدينية والتعليمية. وظلت الوهابية محصورة في الجزيرة العربية حتي الستينات من القرن الماضي عندما نزح اليها عدد من الاخوان المسلمين من اتباع سيد قطب هرباً من بطش نظام جمال عبد الناصر ونشأ حينذاك التحالف السلفي – الوهابي وتبنيه الجهاد ضد الحكومات العلمانية الكافرة .

هكذا اصبحت مراكز الفكر والبحث في الغرب تفهم العلاقة بين آل سعود والوهابية ربما بدرجة اكبر مما يعيها الكثيرون من السعوديين انفسهم.

وقد ظهرت بعد الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) مقالات وابحاث وكتب عديدة عن السعودية ونظامها وعن الاسرة المالكة وعن الوهابية في محاولة لفهم هذا المجتمع الذي صدّر للغرب تنظيم القاعدة وحقق ضربة البرجين في نيويورك والبنتاغون في واشنطن العاصمة. بينما لا نعرف عن دراسات مشابهة صدرت بالعربية!

الفريضة الغائبة

ان الفريضة الغائبة الحقيقية الجديرة بالاعتبار لدي مسلمي اليوم هي فريضة عصرنة الاسلام ، اي تحديث اساليب فهمه والاجتهاد في تفسيره وترشيد المسلم لمعايشة العصر، وحينما كنت في عملي بالسعودية في نهايات السبعينات تصورت ان السعودية مؤهلة للعب دور ريادي وقيادي نحو تأدية هذه الفريضة الغائبة، فقد بدا من اهتمامها الكبير بمشاريع التصنيع والتعمير ان لديها رؤية مستقبلية تستشرف ما بعد النفط، وانها قد قررت استثمار مواردها المالية الهائلة في ذلك الوقت في تحقيق تلك الرؤية المستقبلية.

وكانت اللحظة العربية والعالمية مهيأة لكي تلعب السعودية دوراً رياديا حضاريا مثيرا اذا ما اختارت ذلك. فقد منحها قرار الملك فيصل استخدام سلاح النفط لمساندة مصر وسورية في حرب ٧٣ فائضا هائلا من المال كان يتدفق علي خزائنها بمعدل اكثر بكثير من معدلات قدرتها علي صرفه. فكان ذلك القرار ضربة حجر اصابت عصفورين في نفس الوقت، اذ اوقع علي الغرب ضغطا هائلا للاسراع في انهاء الحرب وهو ما حدث فعلا – فيما زاد من سعر النفط اربعة اضعاف محققا للسعودية وكل دول الخليج ايرادات هائلة منذ تلك اللحظة وحتي اليوم. وبالاضافة الي هذا كله ارتفعت المكانة العربية للمملكة السعودية بتلك الضربة بشكل كبير، اذ منحتها مكانة سياسية واقتصادية مضاعفة.

وراحت السعودية علي اثر ذلك تنكب علي انجاز مشاريع عمرانية واقتصادية ضخمة بشكل بالغ السرعة، وتدفق العمال والفنيون من كل قطر عربي – خاصة من دول الجوار مصر والسودان والاردن وسورية – للعمل بالسعودية، مما احدث تغييراً في مجتمعات هذه الدول عندما كان هؤلاء يعودون الي بلادهم محملين ليس فقط بالاموال ولكن ايضا بالفكر الوهابي وممارساته المتشددة مثل فرض الصلوات علي الجميع وايقاف كافة انشطة الحياة لأدائها وتحجيب او تنقيب المراة واعادتها الي البيت وحجبها عن اعين الغرباء واللجوء للفتاوي وتحكيم رجال الدين في كل امور الدنيا وتحويل المجتمع الي حفلة زار دائمة الهياج والصخب الديني.



هل الصورة تعبر عن حقيقة السعوديين؟!

وكان لا بد مع حالة الالتهاب الديني هذه ان يتراجع كل شيء آخر في المجتمع. فذبلت الانشطة الفنية والفكرية والاعلامية والثقافية والعلمية وكافة اوجه الابداع البشري الذي يخمده المتزمتون الذين هم بطبعهم خاملون فقراء الموهبة – لصالح ارتفاع الصخب الديني علي دقات طبول حفلة الزار القائمة ابدا في الشوارع والمكاتب والمحال التجارية وكافة الاماكن العامة. وهذا ما كان وما يزال قائما في السعودية. وهكذا صدّرت السعودية فكرتها الوهابية الي المجتمعات العربية الاخري، ووجدت في تنظيمات الاخوان المسلمين القائمة بهذه المجتمعات اعظم حليف وسند لها في نشر دعوتها السلفية المتشددة ونجحت في ذلك نجاحا عظيما في وجود حكومات ضعيفة بينها وبين شعوبها قطيعة في معظم هذه الدول.

بدلاً من قيادة نهضة عربية جديدة بما تملك من مكانة روحية واقتصادية وسياسية انتهت السعودية الي قيادة ردّة حضارية هائلة تحت مسمي الصحوة الاسلامية – ارتفعت فيها رايات الوهابية السلفية وتراجعت رايات النهضة العربية بمضامينها القومية والعلمانية والمدنية وافكارها التحررية والليبرالية بمختلف تنويعاتها. ربما يقول البعض ان انتظار قيام السعودية بدور ريادي نهضوي هو امر رومانسي وغير معقول، فمجتمعها البدوي غير مؤهل لمثل هذا الدور وفاقد الشيء لا يعطيه، واعترف انه ربما كان في موقفي ذاك رومانسية غير مبررة ولعل دافعي كان الرغبة المتلهفة في رؤية نهضة جديدة في المنطقة ليس بالضرورة ان تكون مصرية، فالنهضة في اي بقعة عربية لها ان تنتشل معها بقية البقاع والاطراف. وكان لضخامة الحركة العمرانية في السعودية والتي كنت مشاركا فعليا في تحقيقها في موقعي كمدير للمشروعات التجارية لمشروع الجبيل كجزء من ادارة شركة بكتل، ما يجعلني استرسل علي ذلك النحو الرومانسي. ولكن ما كان يجعل ذلك محفوفا بالشكوك انني لم المح اي مظهر من مظاهر النهضة الثقافية الفكرية التي كانت ضرورية لمصاحبة الحركة العمرانية الاقتصادية. ففي النهاية لا يملك المال وحده ان يصنع حضارة ولكنه يحتاج الي توهج فكري وتحرر ابداعي يفجر الطاقات والمواهب الكامنة في الشباب لكي ينطلق خالقا ومبدعا ومشيدا، زارعا وصانعا ومبتكرا، مفكراً ومعبراً ومعلما، وهذا لم يحدث، ولم يبد ان مثل هذه الرؤية كانت لدي القيادة السعودية، التي لم تظهر اهتماما سوي بارساء البنية التحتية من طرق وموانيء ومدن ومبان، دون التفات الي اهمية بناء البنية التحتية الانسانية عن طريق الانفتاح الثقافي والفكري والفني.

السعودية والناصرية

يقدم البعض تبريرا لنكوص السعودية عن وعد النهضة الشاملة بظهور

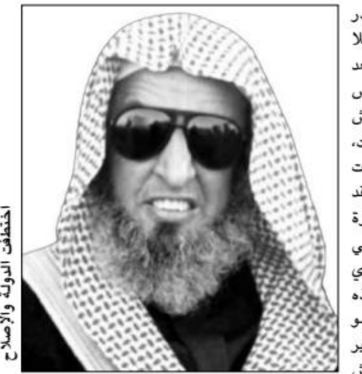
الثورة الاسلامية في ايران وما شكل هذا من تهديد مباشر للمملكة. واضطرها الي الدخول في سباق لاثبات جدارتها بحمل لواء الصحوة الاسلامية ولذلك تخلت عن احلامها النهضوية التحررية وانجرفت في مزايدة ضد ايران علي من منهما صاحب الهوية الاسلامية الاكثر نقاء واصولية وسلفية. ولكن هذا العذر هو اقبح من الذنب. وقد كان يمكن للسعودية، لو امتلكت الرؤية الحضارية التاريخية والمستقبلية الصحيحة المتوثبة، ان تختار الخيار النقيض، فتكون هي رائدة التحرر الاسلامي والعصرنة الاسلامية في مواجهة نظام ايراني يمنح آيات الله مكانة وسلطة فوق بشرية جاء الاسلام بتعاليم واضحة تنهي عنها. وقد كان يمكن للسعودية ان تنتهز هذه الفرصة لانتزاع دور قيادي روحي واصلاحي معا بان تواكب النقلة العمرانية بنقلة موازية لتحديث الوهابية وتحرير رؤيتها المتشددة. ولكن كان ذلك سيتطلب مواجهة مع اركان الوهابية وجماعة الامر بالمعروف المتسلطة علي رقاب العباد باسم الدين. واختارت القيادة السياسية عدم القيام بهذه المواجهة وبهذا اهدرت فرصة تاريخية للريادة الحقيقية لعصر جديد يؤسس لبناء الحجر والبشر معا.

وكان خيار المواجهة هذا هو ما فعله عبد الناصر حينما حاول الاخوان اغتياله في ميدان المنشية بالاسكندرية عام ١٩٥٥ فضربهم ضربة اقعدتهم خمسة عشر عاماً كاملة حققت مصر فيها معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاهقة واقتربت من عصرها بشكل مثير وجميل حقا. واللافت ان عبد الناصر وجد نفسه مضطرا للدخول في مواجهة مع النظام السعودي الذي وقف موقفا معاديا لخطاب الثورة بابعاده الجمهورية الشعبية الوحدوية العلمانية (اي الفاصلة بين الدين والسياسة وليس الالحاد)، ولذلك نعت عبد الناصر النظام السعودي بالرجعية العربية، ورغم عدم شغفي بمثل هذه الصفات الجاهزة الا ان النظرة التاريخية الموضوعية تجعلنا اليوم نكتشف كم كان هذا الوصف دقيقا، فها هي السعودية تجهض احلامها الواعدة بنفسها وتجبن عن مواجهة قوي الوهابية الخارجة عن العصر وتزايد عليها في صفقة مع الشيطان تبيع له فيها روحها في مقابل ان تحصر الوهابية جهادها خارج المملكة. وراحت تغدق عليها بالاموال بما يصل اليوم الي حوالي مائة بليون دولار! وهو رقم خرافي كان بامكانه ان يحدث نقلة نوعية لو كان قد استثمر في تحديث التعليم والاعلام السعوديين.

غياب الوعي

ان اكثر ما يثير الشفقة والحزن هو مشهد انسان لا يعي ذاته ولا يكاد يدرك كنه نفسه، ويبدو النظام السعودي – دولة ومجتمعا – في هذه الحالة من عدم ادراك الذات وغياب الامتلاك لحس قوي واع بالنفس. وتسال ما هي صفات ومميزات ومواهب وهبات النظام السعودي وما الذي قدمه للبشرية وللحضارة منذ تاسيس الدولة السعودية؟ فلا تكاد تجد اجابة، فقد كانت السعودية دائما في موقف رد الفعل لا الفعل، والتبعية لا الريادة، فقد كان موقفها الاساسي في الخمسينات والستينات مجرد رد فعل للحركة الناصرية، باستثناء استخدامها لسلاح النفط مرة وحيدة لم تتكرر في عهد الملك فيصل لم تقدم المملكة مبادرة او رؤية او مشروعاً عربياً هاما آخر سوي احتضانها لاتفاق الطائف في نهاية الحرب الاهلية اللبنانية ثم مبادرة الامير عبد الله التي تقدم الصلح والاعتراف باسرائيل من كافة الدول العربية مقابل الانسحاب لحدود ٦٧ وقيام دولة فلسطينية. ولكن النظام السعودي اكتفي بطرح هذه المبادرة كمن يطرح رايا علي العالم دون اي جهد حقيقي او تعبئة او حشد للجهود لتفعيلها او الضغط علي اطراف الصراع لقبولها. وهذا موقف يدل علي عدم الجدية السياسية وكأن الامر كله رفع عتب ليس الا.

هل يعي النظام السعودي ذاته؟ هل يفهم نفسه؟ هل يستطيع ان يحدد اي نظام هو؟ في اي عصر يعيش؟ الي اي فكر ينتمي؟ ما دوره الروحي؟ ما دوره السياسي؟ ما دوره الثقافي؟ هل يسال رجل السعودية الاول في البلاط الامريكي – بندر بن سلطان – نفسه هذه الاسئلة ويعرف اجابات لها؟ حينما يجلس الامير بندر بالبنطلون الجينز بلا كلفة علي مسند المقعد ينظر بالفة الي الرئيس الامريكي جورج بوش الصغير ويبادله النكات، ويجاريه في القفشات هل يعتقد عندئذ انه قد نجح في تقديم صورة حضارية لمجتمعه في الخارج؟ هل يدرك مدي التناقض في هذه الصورة المسخ؟ هل هو مرتاح النفس انه سفير عصري لمجتمع يعيش



في القرن السادس الميلادي؟ بدلا من الاستغراق في المراسيم والطقوس البهلوانية للدبلوماسية الارستقراطية الفارغة هل حاول التاثير في مجتمعه لانتشاله من ثقافة العشيرة ووضعه علي طريق النهضة الحقيقية التي لا تتنكر لذاتها ولكن تطورها وتهذبها وتعلمها تعليما جديداً مستنيرا مثيرا؟

كيف يعج مجتمع بكل هؤلاء المثقفين والكتاب والاعلاميين والامراء المتحررين الذين يريدون تحرير الانسان العربي في كل مكان ما عدا السعودية؟ فباستثناء مجموعة نادرة تطالب بالاصلاح ويطاردها النظام ويلقي برموزها في السجون فان كبار المثقفين السعوديين العاملين في كبريات الصحف والفضائيات والانترنت المملوكة لسعوديين لا يجاهدون اي جهاد لتحديث مجتمعهم وانما هم – بصمتهم – متواطئون لاستمرار وضعه السلفي الراهن. فاية مسخرة هذه؟

مع غياب الوعي بالذات غابت الرؤية الاستراتيجية، فقد جاءت مواقف المملكة علي مدي تاريخها – مع استثناءات نادرة – مضادة لحركات التنوير والنهضة العربية، وقدمت نفسها اداة لخدمة الاهداف الاستراتيجية الامريكية في ضرب الاتحاد السوفييتي في افغانستان – في اندفاع وراء هاجس ديني احمق – دون تقدير استراتيجي لدور الاتحاد السوفييتي في مساعدة العرب في صراعهم ضد اسرائيل، فحققت المملكة بذلك مصالح امريكية واسرائيلية بحتة.

ويبدو انها داخلة اليوم في طريق ستصبح فيه طرفا اساسيا في حرب سنية – شيعية تعيد فيها اخطاء صدام حسين وحروبه العبثية الماساوية ضد ايران، فغياب الوعي والرؤية يجعلانها غير قادرة سوي علي اتباع اهواء الادارة الامريكية وسياستها الغبية بالمنطقة، والتي لا تعود علي شعوب المنطقة الا بالكوارث. وها هي علي وشك الانجراف وراء هذه السياسة والسقوط في اهوال حرب سنية – شيعية تشعل وتحرق كل من فيها وما فيها.

هل هناك جيل سعودي جديد مدرك لذاته يستطيع التخلص من طبيعة اللغز وهوية التناقضات وصفقة الشيطان بين السلطة السياسية والوهابية السلفية فيقدم لنفسه ولمجتمعه رؤية جديدة جديرة بموقع السعودية التاريخي ومركزها ومواردها وامكاناتها، لكي يخرج المجتمع السعودي لاول مرة من كهف التاريخ ويجاهد الجهاد الحقيقي وهو اللحاق بالعصر والانضمام لبقية مجتمعات الارض التي تخلص البشر فيها من عاهة الهوس الديني والاصولية الدينية وانخرطوا في عمل جاد مفيد يدفعون به حضارة عصرهم قدما ويقدمون الخير لانفسهم وللآخرين.

نعم لقد تاخر الوقت واضاع النظام السعودي فرصا تاريخية للتغيير والنهوض والريادة، ولكن ربما لم يضع الوقت تماماً بعد.

ان التاريخ ما زال ينتظر، والتاريخ لا يرحم.

القدس العربي، ٢/٨/٠٧

سياسة (عنزة ولو طارت)

الرياض بعد عام على (حرب تمّوز)

سعد الشريف

فجأة أعلنت قناة (العربية) الفضائية الحرب على المقاومة اللبنانية مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للعدوان الاسرائيلي الهمجي على لبنان في الثاني عشر من تموز (يوليو) ٢٠٠٦ والتي أبلى فيها حزب الله بلاءً حسناً توّج بانتصار صادم لكل الذين توقعوا خلاف النتيجة التي انتهى إليها العدوان، حيث تفجّر بنك الأهداف الاسرائيلية والاميركية والعربية (المعتدلة!)، ولم يبق من ذلك البنك سوى صناديق فارغة.

سجّلت المقاومة اللبنانية صموداً أسطورياً مازالت وسائل الاعلام ولجان التحقيق الاسرائيلية تكشف عن بعض آثارها على الداخل الاسرائيلي الشعبي والرسمي سياسياً واستراتيجياً، ما اعتبر اقراراً بالهزيمة المحققة للدولة العبرية.

السعودية، التي اختارت منذ اليوم الأول للعدوان الاسرائيلي على لبنان الوقوف الى جانب الدولة العبرية عبر بيان ـ الفضيحة الذي أعدّه الشخص المثير للجدل بندر بن بوش، شعرت بأن نتائج الحرب قد ضربت بعنف أسس مصداقيتها وصورتها، ولذلك وجدت بأن فرض الحصار على تداعيات انتصار المقاومة خياراً استراتيجياً، ونظّمت وسائل إعلامها المحلية والخارجية عملية

أدركت العائلة المالكة بأن انتصار المقاومة اللبنانية يعني فشل رهانها فعمدت لتصدير جماعات (الفتن المذهبية) الى لبنان

تشويه مكثّفة لصورة المقاومة عبر إثارة المسائل المذهبية في لبنان والعراق وإقحام الملف النووي ضمن أتون فتنة مذهبية. وقد اعترف الاسرائيليون بما يصدّق تصريحات مسؤولين سعوديين حول استعدادهم للدخول في صراع مذهبي تحت شعار (الدفاع عن أهل السنة) وهو شعار يخفي حنقاً مضطرماً من انتصار المقاومة اللبنانية، التي تجاوزت بانتصارها وصمودها البطولي الحواجز الوهمية: الجغرافية، والقومية، والمذهبية بل وحتى الدينية، حيث أبدت قوى شعبية في أرجاء مختلفة من العالم إعجابها بالإنجاز السياسي والعسكري الاستثنائي للمقاومة في لبنان.

قناة (العربية) التي شحذت طاقاتها على حين غرّة لإعداد برامج تنضح بكل ماهو معادٍ للمقاومة اللبنانية، وكل ماهو متواطىء مع الاسرائيلي والعربي الخانع المسمى المعتدل، من خلال إجراء مقابلات مع الاسرائيليين آخرهم رئيس الوزراء الاسرائيلي (إيهود أولمرت)، وهي مقابلات تم اختيارها في وقت مشبوه، أي مع مرور عام على العدوان الاسرائيلي على لبنان، وفي ظل استعدادات واستعدادات بذكرى انتصار المقاومة في الرابع عشر من أغسطس، يوم وقف الأعمال العدائية بين الجانبين.. لقد سعت هذه (القناة) ونكاية بالمقاومة اللبنانية وحلفائها في المعارضة التي تطالب بحكومة وحدة وطنية، بتغطية فعاليات سياسية مشبوهة تستهدف الحط من شأن انتصار المقاومة اللبنانية.

مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لحرب تموز (يوليو)، قامت (العربية) بتنظيم برامج شديدة التوجيه والعدائية عبر إجراء مقابلات ذات طابع كيدي مع أحد أسرى حزب الله الثلاثة، بهدف إظهار جانب ضعف في صورة الانتصار. ولا يخفى أن بعض مقدّمي برامج قناة (العربية) مثل جوزيل خوري قد امتهنت العداوة للمقاومة والمعارضة الوطنية في لبنان والانحياز التام لفريق السلطة ما أفقدها الموضوعية في مقاربة الملف اللبناني بأبعاده المختلفة، كما يظهر في انتقاء الشخصيات السياسية ذات الموقف الخصامي مع كل قوى الممانعة في المنطقة.

السعودية خسرت رهانها في حرب تموز، هي الحقيقة التي تترجمها في كل معاركها المذهبية والإعلامية والسياسية منذ عام، وهو يعكس اندكاكها في الرهان الأميركي ـ الاسرائيلي الذي لم يكن يتوقّع أن الرهان يخفي زلزلاً عاصفاً سيصيب كيان الدولة العبرية وسيعطّل مشروع الشرق الأوسط الجديد كما بشّرت به وزيرة الخارجية الأميركية رايس، بل ودحض كل المشاريع السياسية التي جرى إعدادها في سنوات لاحقة لفرض السيطرة على المنطقة، وإجبار قوى الممانعة على الرضوخ لشروط



الميركافا في حرب تموز

البقاء الآمن للدولة العبرية.

لقاءات بندر ـ أولمرت منذ نهاية الحرب في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وحتى اليوم لم تتوقف وهي تمثل سلسلة متصّلة من محاولات التطويق لتمّوجات إنتصار المقاومة اللبنانية، وهي تأتي ضمن سلسلة تدابير إحتياطية قامت بها الدول المعتدلة أميركياً بالتنسيق مع الدولة العبرية والادارة الأميركية لجهة إحتواء تداعيات النكبة الاسرائيلية في حرب تموز، وكذلك سقوط رهان مثلث المعتدلين العرب على سقوط قلاع الممانعة في المنطقة.

يتحدث الإسرائيليون أنفسهم بأنهم باتوا والسعوديين في خندق واحد ضد حزب الله، وكل قوى الممانعة في المنطقة. بل بات الرهان السعودي على الاسرائيلي كبيراً في ضرب إيران وإحباط النفوذ الايراني في المنطقة وكذلك ضرب سوريا. وحتى مبادرة السلام التي قدّمتها السعودية في مارس الماضي والحماسة الاستثنائية التي أبداها بندر بن سلطان لجهة ترويج وتسويق المبادرة عربياً كانت لتقويض حدود انتشار المقاومة اللبنانية، حيث أريد للدول العربية المعتدلة التي راهنت على الدولة العبرية في تخليصها من خصوم مشتركين، أن تتحمل مسؤولية تعويض الكيان الاسرائيلي عن خسارته الاستراتيجية، فقد باتت هذه الدول أمام استحقاق تاريخي بالنسبة للدولة العبرية التي ترى بأن الدول الأعضاء في معسكر الاعتدال الأميركي ملزمة بتوفير الضمانات كافة لوجود الدولة العبرية، باعتبار أن هذه الدول تحوّلت الى شركاء في مشروع

سياسي موحّد بدأ في حرب تموز ومازالت مبررات وجوده قائمة حتى اليوم، حيث يروّج المسؤولون الإسرائيليون (قائمة أخطار) مشتركة مع عدد من الدول العربية المعتدلة: الاردن، مصر، والسعودية بدرجة أساسية. بل لا تخفي بعض المصادر أن مسؤولين سعوديين من بينهم الأمير بندر بن سلطان والأمير تركي الفيصل قد طلبوا من الاسرائيليين التعجيل بقرار شن الحرب على ايران، من أجل حسم التردد الأميركي في الحرب ووضع إدارة بوش أمام أمر واقع يجبرها على المشاركة في الحرب.

لقد أدركت العائلة المالكة بأن انتصار المقاومة اللبنانية يعني انكسار موقفها وفشل سياستها الطائشة، وقد عوّلت على هزيمة حزب الله في الحرب، وهو ما لم يحصل ولذلك التزمت الصمت بعد الحرب بعد أن تبيّن لها أن ما أمّلته لم يسفر سوى عن انتصار لخصمها وخسارة لرهانها، وقد حاولت عبر وسائل عدّة احتواء الفشل، تارة عبر تحريك السفير عبد العزيز خوجه للتوسّط لدى قيادة المقاومة من أجل تلطيف الأجواء بين قيادتي حزب الله والمملكة، أو تمرير رسائل من نوع ودي الى قيادة حزب الله، على أن يواصل الخط الأميركي الممثل في جوقة بندر بن بوش مخططاته في النيل من المقاومة، سواء عبر تصدير جماعات (الفتن المذهبية) الى لبنان، من خلال جماعات محشوّة بالخصومة المذهبية المضطرمة مع مستوى وعي سياسي صفري..

يدرك السياسيون اللبنانيون، وخصوصاً من هم في جبهة المعارضة وكذلك الطبقة السياسية اللبنانية أن السعودية تمارس دوراً كيدياً للبنان، حتى وإن أبدى بعض السياسيين مواقف إيجابية، فهي لا تعدو أكثر من إرسال إشارات وإيحاءات قد تغري القيادة السعودية من أجل تبديل سلوكها السياسي الذي لا تحسد عليه في الداخل اللبناني، فقد تكفّل (الانتحاريون البلهاء) في تقديم صورة ثانية وقد تكون الحقيقية بعد حرب تموز، حيث يتولى فريق في العائلة المالكة مهمة تعميم الفتن في المنطقة من أجل إفراغ النفايات الداخلية في الخارج، وقد تخدم أجندة سياسية تواطأ المعدّلون أميركياً على تحقيقها بعد أن فشلت آلة الحرب الإسرائيلية من تحقيقها.

كان معيباً من وسائل الإعلام السعودية، مهما بلغ الحضور اللبناني المقرّب من تلوينة فريق السلطة فيها، أن تنحو بعدائية مثيرة للإشمئزاز تجاه شعب قاوم العدوان وقدّم دمه وماله من أجل الدفاع عن كرامته وأرضه، خصوصاً بعد جلاء صورة العدوان وأن مسألة الأسيرين لم تكون جزءً جوهرياً من أهداف العدوان، وبعد أن كشف الاسرائيلي والأميركي أن ثمة مشروعاً شرق أوسطياً جديداً يراد له أن يولد في حرب تموز، وأن أهدافاً بعيدة يراد تحقيقها.. إذن هي عدائية سعودية تظهرها وسائل الإعلام السعودية دونما مبرر، سوى كونها استعمالاً غير نزيه وغير شريف في تجاذب سياسي داخلي سلمي.


بيروت تحترق بصواريخ اسرائيلية غير مغامرة!

الجاسر: الاعلام السعودي وإثارة النعرات الطائفية

نادراً ما كان مسؤول في الحكومة السعودية يوجّه انتقادات لتصرفات مضرّة بصورة مباشرة بفئات المجتمع، ونادراً أيضاً أن يكون وعي المسؤول متفوّقاً على وعي المعوّل عليهم في حفظ الوحدة المجتمعية وتعزيز مبدأ الاحترام المتبادل والتعايش في مختلف الفئات.

ففي موقف غير مسبوق على المستوى الرسمي، انتقد وكيل وزارة الثقافة والإعلام، عبدالله الجاسر، بعض مالكي القنوات الفضائية السعودية، واتهمهم بضيق الأفق والإقليمية وبالسعي لإثارة النعرات الطائفية والإقليمية والتفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

ونقلت صحيفة (الوطن) السعودية، في التاسع عشر من يوليو الماضي عن الجاسر تأكيده أن مؤسسات الإعلام الفضائية السعودية الخاصة، هي مؤسسات فكرية ثقافية في المقام الأول، وليس وسيلة للتجارة المبتذلة، وقال إن حرية الإعلام تعني حرية الإنسان وللأسف أصبحت هذه الحرية اسمية بعد أن سيطرت المصالح الاقتصادية والفئوية على أصحابها، وقال إن كرامة الإعلام تأتي بكرامة اللسان وعفته، والحفاظ على الذوق العام ومشاعر الناس، والابتعاد عن النعرات الطائفية والإقليمية والتفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

وبالرغم من أن الجاسر اختار من بين الاشكال الطائفية والانقسامية تلك القنوات التي تتخذ من المناطق أسماء مثل قناة القصيم الفضائية أو قناة حائل الفضائية أو جدة حيث اعتبر ذلك تركيزاً بغيضاً وواضحاً للإقليمية الضيقة التي ينكرها كل مواطن سعودي مخلص. ولكن الحقيقة، أن هذه القنوات شأن أشياء كثيرة شهدتها البلاد تمثل إخفاقاً ذريعاً للحكومة السعودية في توفير شروط الدولة الوطنية، الأمر الذي سمح ببزوغ الهويات الفرعية: القبلية والاقليمية والمذهبية. وكما شهد عقد التسعينيات انفجار المطبوعات ذات الطابع القبلي، فإن عصر الإعلام الفضائي سيشهد بزوغاً صارخاً للثقافات الفرعية التي قد تنمي حركات احتجاج واسعة النطاق.

مطالبة الجاسر بعض تجار الإعلام الفضائي من السعوديين بمسؤولياتهم الوطنية، وأن تكون استثماراتهم خيراً لهذا الوطن، ليست سوى خوفاً على الكيان السعودي، وليس دعوة لتوفير شروط الوحدة الوطنية عبر عملية الاندماج الوطني..ويبقى أن داعم أواصر التآخي والتآزر والمحبة بين أبناء الوطن يقضي بتسوية مشكلات مرتبطة بتكوين الدولة، والبعد كل البعد عن ترسيخ النعرات الإقليمية والطائفية، بالرغم من صحة الرأي القائل بأن هذه القنوات الفضائية الطائفية أو الإقليمية تمارس دوراً مضاداً لوحدة الأمة وتآزرها وتآخيها إسماً ومضموناً، بل بعضها يشتغل على عن بث الفرقة والطائفية والإقليمية والاستخفاف بالمستمع والمشاهد السعودي والعربي.

الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من المستثمرين السعوديين والذين يملكون من القنوات الفضائية وجدوا أن سوق الإعلان التلفزيوني مغرياً ويستحق الاستثمار فيه، وخاصة مع ولع الكثير بالمحطات الفضائية وإدمان الكثير منهم لرسائل الجوال للاشتراك في شريط المحادثة الظاهر أسفل الشاشة، شجع المستثمرين لإنشاء محطات فضائية تبث من بعض العواصم العربية وبرسوم تعد متوسطة ومعقولة في مقابل الربح الذي يجنونه من رسائل الجوال.

عبدالله الجاسر

المشترك بين الاعلام الرسمي والاعلام التجاري والاعلام الديني أنها لا تخدم الوحدة الوطنية، بل مصبوغة بفئوية فاقعة وتراهن على استيعاب الجمهور ضمن مشاريع خاصة، حتى وإن تطلب النيل بمسلّمات الأمة: الوحدة، الحرية.

رئيس وزراء يكتب عن ملك

الشيخ السنيورة يدعو للملك في صلاة الجمعة!

خالد شبكشي

ليس من المتعارف سياسياً في كل دول العالم أن تقوم شخصية في قمة السلطة التنفيذية للدولة، بتقريض شخصية نظيرة لها في دولة أخرى، اللهم إلا في حالة واحدة وهي إذا ما انتقلت شخصية سياسية الى الرفيق الأعلى! حينها يمكن أن تذكر محاسن الفقيد!

لكن رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد السنيورة، خرق القاعدة طولاً وعرضاً، فكتب مقالة مطنطنة مطولة في الشرق الأوسط (٩/٨/٠٧) يمتدح فيها الملك عبدالله، وبمناسبة تافهة مفتعلة، وهي (مرور عامين على توليه الحكم)!

ترى لماذا لا يكتب أمير ولو صغير، بل لماذا لا يكتب صحافي سعودي ولو تافه، مقالة عن السنيورة نفسه تمتدحه بعد مرور عام على عدوان إسرائيل في تموز ٢٠٠٦؟ أو تخترع له فضيلة يمتدحه السعوديون كتابة؟

في لبنان وحدها، ومن معسكر ١٤ آذار، ظهر لنا وزراء يمتدحون دولاً غير دولهم، ورموز دول غير رموزهم، في صفحات تطفح منها الدعاية والإسفاف. رأينا ذلك من قبل مثلاً من كتابات غازي العريضي عن عدد من دول الخليج وزعمائها.

الآن السنيورة يأتي ليكتب في صحيفة سعودية عن الملك عبدالله، متناسياً أن هذا لا يليق بشخصية بحجمه تتولى رئاسة وزراء لبنان.. وليته إذ فعل كان بمناسبة تستحق، ولها علاقة بلبنان. وليته إذ فعل مركزاً الحديث عن السياسة لا العلاقة الشخصية، وأن يكتب بمستوى رئيس وزراء، لا بمستوى صحافي (شحاذ) يميل الى التطبيل منتظراً المكافأة.

يفتتح السنيورة مقالته موضحاً هدفه منها ـ الإغراق في مديح الملك ـ فقال: (فكرت كثيراً في الكتابة عن الملك ونهضويته).. مذكراً القارئ بأنه يكتب عن شخصية عظيمة، فـ (الكتابةُ عن الملك عبد الله بن عبد العزيز، وهو قائدٌ وصانع سياسات، تختلف عن كتابة الانطباعات الشخصية عن أحد الأعلام أو الأصدقاء). ويقول أنه يكتب بناء على معرفة وانطباع شخصي، وأنه قابله مراراً وجالسه مرتين، بل أن ما سيكتبه مبني على (تحقيق أجراه السنيورة عن عبدالله) وكأنه يقوم بتحقيق في حل مشكل سياسي لبناني محلي، حيث يقول بأنه تحدث (الى عشرات ممن عرفوه معرفة متفاوتة في العمق والطول) ليصل الى النتيجة بأن الملك: (شخصية مستقيمة، تتوافر لها وفيها صفات الزعامة والقيادة، تُؤْثِرُ الصدق والصراحة على أيِّ أمر آخر، كما تؤثر الفعلَ على الكلام). ومثل هذه الصفات وغيرها كثيراً ما كتبها دجالون وسياسيون أفاقون سابقون من قبل عن الملك فهد والملك خالد وعن شيوخ الخليج الآخرين!

بعدها ينتقل السنيورة ليشرح رؤية الملك عبدالله السياسية، الملك الذي لا يعرف أن يقرأ جملة صحيحة، ولا يعلم في أية قارة تقع اليابان أو تنزانيا، ولا يجيد من الكتابة إلا التوقيع بقلم من ذهب. ولكن لماذا يريد السنيورة التنظير لعبقرية الملك عبدالله؟ لماذا لا ينظر لعبقرية ملك الأردن مثلاً، أو حسني مبارك، أو حتى جورج بوش؟! لماذا يريد رئيس وزراء دولة أن يقنع السعوديين والعرب بأن الملك يسعى لتحسين شروط حياتهم، وما دخله في هذا؟! لو حصر اهتمامه بسياسة السعودية في لبنان أو حتى في سياسة السعودية في المضمار العربي لكان هذا مفهوماً الى حد ما، أما أن يتحدث رئيس وزراء دولة (في مقالة مكتوبة) عن إنجازات نظير له في شأن داخلي لا يخصّه، ولا هو مطلع عليه، ولا يستطيع أن يقول فيه غير المديح، فذلك (تسافل سياسي) لا يليق بالسنيورة ولا بأصغر مسؤول لبناني أن يفعلوه.

ماذا يهم المواطن السعودي الممتعظ من مساعدات السعودية للبنان ـ فريق السنيورة ـ في حين يعيش وضعاً إقتصادياً مزرياً، لم تجد الصحافة السعودية إلا أن تكشف بعض جوانبه.. ماذا يهمه إن كانت انطباعات السنيورة حسنة أم سيئة، وما إذا كان الملك (الأخرس) يتمتع بشجاعة وموهبة! وقدرة على التخطيط وأنه قائد محنّك ورجل دولة يبعث نهضة بين يدي شعبه؟! كنا نتمنى أن يكون هذا النوع من المديح الرخيص له رصيد من الواقع، وليته كان يعبر عن قناعة أكثرية المواطنين، لكنه ليس كذلك، لهذا تكون الفجاجة صارخة بأجلى معانيها.

والسنيورة على قناعة بأن عبدالله أطلق نهضة تنموية ستكون أكبر مما فعله فهد الذي غير وجه المملكة كما يقول! وفي الوقت الذي توقفت فيه عملية الإصلاح وصارت الدولة مشلولة، يأتي السنيورة ليمتدح الإصلاح (الإداري!) و (انطلاقة مجلس الشورى) و (الخطوات الإصلاحية الكبرى) و (الإصلاح الديني والفكري والثقافي والوطني) و (مؤتمرات الحوار الوطني) وتقاليد الديمقراطية الملكية في اللقاء المباشر أو ما يسمى بالمجالس المفتوحة، و (الشورى المؤسسية) و (مجالس التخطيط والتوجيه والدراسات) و (موجات النمو المتصاعدة) و (التطوير في الإدارة المحلية) و (المناعات المدعومة للطبقة الوسطى والمجتمع المدني).. الخ. يبدو أن السنيورة يتحدث عن بلد آخر غير السعودية، ولكن المديح المفرط أعمى، ويؤتي نتائج معكوسة.


السنيورة ورايس في بيروت أثناء حرب تموز

من المتيقن بأن ما كتبه السنيورة ليس أعلى مستوى مما كتبه محررو وكالة الأنباء السعودية (واس) لنفس المناسبة (مرور عامين على تولي عبدالله العرش السعودي)، بل نظن أن ما كتبه أدنى من أولئك المحررين، كونهم يضعون حدوداً للمديح، خاصة بالنسبة للجمهور المحلي الذي لا تستطيع أن تكذب عليه، لأنه يعيش واقعاً مرّاً، ولذلك اتسمت بعض كتابات محرري واس بـ (الذرائعية) التي يفتقدها السنيورة، والذي ذهب في المديح شوطاً بعيداً مشوهاً. انظر قوله مثلاً: (لقد كثر الاستشهاد خلال العقود الخمسة الماضية بمسرحية الإيطالي لويجي بيرانديللو بعنوان: «ست شخصيات تبحث عن مؤلف».. والواقعُ أنّ المؤلف ـ بكل المعاني ـ للأوضاع العربية والإسلامية الحاضرة هو الملك عبد الله بن عبد العزيز). واقرأ خاتمة مقالته الدعائية الفجّة، وكأنه شيخ وهابي يخطب في صلاة الجمعة: (أمّا الملك عبد الله بن عبد العزيز، الإنسان الكبير، والقائد الكبير، والفارس النبيل، فرعى الله ودَّه، وأطالَ عهدَه، ومتَّعَنا بوجوده وعمله، جزاءَ ما قدَّم وأسهم، وجزاءَ ما سعى وكافح، من أجل عزَّة وتقدُّم المملكة، حصن العرب والمسلمين، ومن أجل خير الأمة العربية، وسلام لبنان وحريته وعروبته وسيادته واستقرار نظامه).

بندر ودحلان وجهان لعملة واحدة

يحي مفتي

شاءت الأقدار أن يكون مقت مناصب رئاسة مجلس الأمن القومي مرتبطاً بسقوط مدوٍ للقائمين عليها، ولربما ساهم من تولى هذا المنصب بإثبات حقيقة كونه ليس سوى جهازاً قمعياً على المستوى الداخلي وعميلاً على المستوى الداخلي.

تشكّلت هذه المجالس لأغراض غير محلية، بل هي أميركية بامتياز، ونشأت في ظرف احتداد الصراع السياسي في الشرق الاوسط، وعملت على تهيئة ظروف مناسبة لتمرير مشاريع تسوية بالشروط الأميركية ـ الاسرائيلية. لم تنبع هذه المجالس من الحاجة المحلية، بل هي حاجة خارجية تماماً كما أن القائمين عليها لم يمثلوا قضايا بلدانهم. ولأنها مشدود بمركز خارجي، أميركي بخاصة، فقد كان التعاون بين رؤوساء هذه المجالس قائماً منذ تشكيلها، وكذلك اللقاءات الدورية مع الراعي الاميركي التي تجري لمناقشة قضايا إما محلية ذات أبعاد خارجية مثل تصفية حركة حماس أو خارجية محض، كالتخطيط لضرب قوى الممانعة في المنطقة.

سقوط قطاع غزة وتمزق مجلس الامن القومي الفلسطيني كبيت عنكبوت رفعا الغطاء عن معلومات بالغة الخطورة عن الدور الموكول لدحلان الذي شعر بأنه بات شخصاً مكروهاً ولا مكان له في أي حكومة أو تسوية سياسية فلسطينية، فقد أثبت فشلاً ذريعاً في إدارة المجلس المستحدث لأجله. المثير في قصة إنهيار دحلان، أنه ارتبط بشخصية سعودية ممثلة في رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان. الارتباط تعلّق بالتمويل في حدّه الأولي، ولكن الحقيقة أن ثمة رابطة عميقة وتنسيقية تتصل بالتخطيط لمؤامرات ذات طبيعة أمنية، منها ما يجري في مخيم (نهر البارد)، حيث كشفت مصادر فلسطينية أن جماعة دحلان منعت أي تسوية بين فتح الاسلام والجيش اللبناني، بل تم استدراج بعض الفلسطينيين لمعركة مشبوهة خطّطت لها أطراف لبنانية رسمية وسعودية بالتنسيق مع خط دحلان في حركة فتح. وهناك من يتحدث



عن وجود تنسيق بين بعض الجماعات المسلّحة في مخيم عين الحلوة على أطراف صيدا اللبنانية.

وشأن مصادفات أخرى، فإن سقوط دحلان في عملية غزة، زاد في تعقيدات الجماعات المسلّحة داخل مخيم نهر البارد، حيث وجد عناصر فتح الاسلام أنفسهم أمام مواجهة مصير بعد أن تخلى عنهم الرعاة المحليون والخارجيون. لقد توقفت مصادر التمويل عن دحلان وجهازه الأمني سواء داخل فلسطين أو خارجه.

مستشار الأمن القومي الفلسطيني فقد مصادر قوته، وكان آخر مقاتله مصادر رئيس حكومة الطوارىء الفلسطينية فيّاض الذي أصدر قراراً بمصادرة ملايين الدولارات من حساب دحلان، وهي أموال انتقلت من قبل هيئات دولية بما يشمل الولايات المتحدة والأمير بندر بن سلطان. وكان يفترض توظيف هذه الأموال في المواقع التي تكون القوى الأمنية بحاجة إليها، ولكن جرثومة الفساد فعلت فعلها في دحلان وفريقه الأمني، الذي تحوّل الى مجرد غبار متطاير مع بدء أول هبّة داخل القطاع، بل أخضع دحلان تحت الرقابة وخصوصاً موارده المالية التي منع من التصرّف فيها قبل رحيله للخارج، للعلاج العصبي والسياسي.

مصادر فلسطينية إتّهمت دحلان بسوء إدارة الأموال، وقبول تمويلات بطريقة غير قانونية والفشل في حرب فتح ضد حركة حماس. دحلان الذي كان مقرراً أن يدافع عن نفسه في بيان أو مؤتمر صحافي قرر تحت ضغط حلفائه في الخارج الاحتجاب عن الإعلام، لأن ما حصلت عليه حماس من وثائق قد يكشف معلومات بالغة الخطورة بشأن شخصيات سياسية عربية متورّطة في الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني، وخصوصاً الأمير بندر بن سلطان الذي زوّد حكومة عباس وجهاز دحلان بمال وفير من أجل تصفية قيادات حركة حماس، بما يتعارض مع رغبة الملك عبد الله في إنجاح إتفاق مكة قبل عدة أشهر.

نشير هنا الى أن محمد دحلان وبندر بن سلطان كانا قد شاركا قبل شهر بحسب مصادر صحافية سورية ولبنانية بالقيام بعملية اغتيال الامين العام لحزب الله حسن نصر الله. وقد نقلت حينها مجلة (المدار) السورية أن أجهزة الاستخبارات السعودية، والأميركية والاسرائيلية كانت تبحث عن الخنادق السريّة لحزب الله كجزء من مخطط إغتيال نصر الله. أشارت المجلة أيضاً الى دحلان وبندر كشركاء في المخطط.

السلفيّة المتطرّفة..

لماذا إصلاحها ينتج عنفاً؟

فريد أيهم

لا يمكن أن يحقق إصلاح عقيدة ما ثماراً حقيقية وأهلها يتوسّلون ذات الأدوات المنتجة لها، وذات المنهج الضامن لحفظ وحدتها، كعقيدة يراد لها أن تكون مادة استقطاب واحتواء وحماية. وحين نحاول مقاربة العقيدة السلفية كما نشأت منذ بدايتها وحتى الآن أن التطوير الطارىء عليها كان طفيفاً وفي الغالب شكلياً، ولم يكن نابعاً من الاحساس بخطرها على الدولة والمجتمع، وأن ما قيل عن تطويع بعض أفكارها العقدية كان تكييفاً ماكراً من أقطاب المذهب لهذه الأفكار غير الضارّة به، وهي تندرج في سياق التسويات المألوفة بين أهل العقيدة وأهل الحكم.

فقد لحظنا بأن الخطاب الديني السلفي قبل نشأة الدولة السعودية وبعدها، قد جرى توظيفه في تنشئة ثقافة دينية متطرفة تؤسس لجماعات عنفية جعلت مفهوم الجهاد أساساً لعمليات قتالية واسعة النطاق، عن طريق تصنيف من ليس منضوياً تحت لوائها كافراً يستحق القتل. هذه العقيدة حافظت على وحدتها وزخمها الفكري والاجتماعي حتى بعد نشأة الدولة، وأن الجماعات المشتقة من العقيدة السلفية لجأت الى توظيف مفهوم الجهاد لتسويغ حروب التوحيد، لأن تلك العقيدة لم تتبدل ومن الخطأ القول بأنه كان خروجاً على المذاهب لأن مصادر الأخير توفر مشروعية لأشكال خروج وتمرد متنوعة، وإن كانت متعارضة الى حد كبير مع مفهوم الجهاد الذي نظّرتْ له المصادر الفقهية لأية فرقة من فرق المسلمين قديما وحديثا.

وقد زاد الأمر تعقيداً، أن تنشيط مفهوم الجهاد بصبغته الأيديولوجية الفارطة كما بشّرت به جماعات جهادية في مصر ليس بعيدة الصلة عن التراث السلفي الوهابي، بل وجعل هذا المفهوم ضمن خطاب ديني يتوكأ على دعوى الاصلاح الديني قد منحه زخماً إضافياً. ثم جاءت الصحوة السلفية المتأخرة باستعارات أيديولوجية جديدة لمفهوم الجهاد لتزوّد الساحة بذرائع جديدة للخروج ليس على الدولة واصلاحها بل وعلى المجتمع أي إعادة إنتاج تكفير المجتمع وتطويره بحسب العقيدة السلفية التي نشأت في القرن الثامن عشر.

حركة الصحوة السلفية أعادت دمج مفهوم الجهاد في الأدبيات الحركية الاسلامية في الخارج، ولكنها نجحت في إضفاء النشأة الأصيلة عليه، باعتباره مبدأ عقدياً سلفياً وليس مستورداً، فأصبح بالتالي

الذريعة الدينية للجهاد وحروب التوحيد متوفّرة لأي جماعة حالية أو مستقبلية لأن تلك العقيدة لم تتبدل وهي توفّر مبررات العنف

جزءً جوهرياً من الثقافة الدينية المحلية. حاصل ذلك، أن الجماعات المسلّحة التي برزت الى ساحات الجهاد في أرجاء مختلفة من العالم ومنذ انطلاق هجرة الجهاديين الى أفغانستان كانت تلوذ بالعقيدة السلفية، بل وتعتبر نفسها امتداداً لمشروع سلفي يستلهم من فتاوى وتعليمات علماء المذهب الوهابي، وكان أولى، والحال هذه، أن يكون الحجم السعودي السلفي في حروب الجهاد كبيراً مستعينة بتنظيرات حركية سابقة في الخارج ضد التدخّل الاجنبي.



السلفية ترتد على مروجيها

وكما أخطأ أتباع الدعوة الإصلاحية في إطلاق مفهوم الجهاد على الحروب المشروعة لتأسيس المملكة العربية السعودية يقع أتباعها أنفسهم الآن في مشكلة استخدام الجهاد في ظروف دولية تختلف عن الظروف التي كانت سائدة في القديم.

وبال التنظير السلفي العقدي لحوادث راهنة كان فادحاً، فقد أعيد توظيف مفهوم الجهاد الذي كان يراد له أن يزخم النضال الشعبي ضد الاستعمار والاستبداد، ضد المجتمعات، حيث تم استعمال ذات المفهوم وضمن تأويلات مضلّلة ضد المسلمين على أساس أنهم (كفار)، ما يجعل هدر دمائهم، ومصادرة ممتلكاتهم، وإنهاك مجهوداتهم حلالاً على قاعدة أن لا سبيل للكافرين على المؤمنين.

لقد نبّهنا في مقالات سابقة بأن ثمة تطابقاً تاماً بين خطابي المؤسسة الدينية الرسمية وخطاب المتطرّفين، وهناك الآن من الباحثين والكتّاب المحليين من توصل الى النتيجة ذاتها، وقالوا بأن خطر خطاب المتطرّفين لا يقل عن خطر خطاب المؤسسة الدينية كونها يتوسّلان مرجعية فكرية واحدة ويغرفان من ذات النبع الايديولوجي الذي أنشأ الدولة والجماعات المتطرّفة على السواء، وهو ذات الفكر الذي أخفق في توحيد المجتمع ويخفق الآن في إنتاج الوطن، فضلاً عن أخطار أخرى محلية وخارجية. للتمثيل فحسب، كتب أحدهم مقالاً في موقع الساحات

السياسية على شبكة الانترنت يصنّف فيه المجتمع السلفي الى ثلاث فئات، ونشير هنا الى الفئتين الأولى والثالثة، إذ يضع في الفئة الأولى: العلماء الذين أكرم الله هذه البلاد بوجودهم، والذين جمعوا بين صفاء المعتقد، والصدق في النصيحة، وسلامة المنهج، من أئمة الدعوة إلى يومنا هذا. بينما يضع في الفئة الثالثة: تنظيم القاعدة ومن سلك مسلكهم وهم ينتسبون إلى منهج السلف، ويعتمدون النص الشرعي، لكنهم يرون كفر الحاكم، وفساد العلماء ومداهنتهم، وأن التغيير لا يمكن أن يكون إلا بالسلاح والمواجهة.

وهؤلاء يسندون رؤاهم تلك بأقوال الفئة الأولى التي خالفتهم في طرق المعالجة ويعتمدون في أغلب مسلكهم على أقوال العلماء التي يعتمد عليها من سبقهم من الفئتين.

ونتيجة لهذا التماثل بين الخطابين فلا غرابة ألا تنجح بيانات الهيئات الدينية الرسمية في إبطال حجج الفرق المتطرفة، بل وأن تترك نشاطات لجنة المناصحة المؤلفة هي الأخرى من شخصيات بعضها على الأقل يحمل أفكاراً ويتبنى مواقف متطرفة مفعولات سلبية، إذا ما أحسنا الظن في دور اللجنة.

إصلاحَ الخطاب الديني المحلي غير ممكن طالما أن سدنته يعتنقون منهجاً مستمداً من باطن الخطاب نفسه، أي مالم يتم إدخال آليات النقد والتفكير النقدي الى المدرسة السلفية التي مازال أحبارها يباركون كل مافيها ويرونها عقيدة أصيلة وتعبّر عن سيرة الجيل الأولى من الصحابة. وبالتالي فإن بيان خطأ المسوّغات الدينية للجماعات الجهادية غير وارد، لسبب بسيط هو غياب من هو قادر من داخل المدرسة على المغامرة بنقد الموروث السلفي وتفكيكه. وحتى الآن، لم يبد في الأفق مؤشر على قيام أي من كبار العلماء بل وحتى طبقة العلماء الصحويين الذين مسّتهم بعض الأفكار الحركية في الخارج، بدور إستثنائي نقدي من أجل إخضاع الفكر السلفي للنهج النقدي وفحص مجمل الرأسمال العقدي للمدرسة السلفية الوهابية، تكون مقدمة ضرورية للفصل بين الدعوة الإصلاحية وخطاب الصحوة الدينية الذي بات ينظر إليه بوصفه مسؤولاً مباشراً عن ولادة الجماعات العنفية التي تستعين بأفكار ومسوّغات أيديولوجية يوفرها الصحويون.

تبدو صعوبة التحليل النقدي للفكر السلفي أشد حين يراد منه التحرر من بعض مسوغات وجوده، فهو حين مهّد وشرعن إقامة الدولة السعودية، كان يتبطن مفاهيم محددة، هي الآن تستعمل لمبررات الحفاظ عليها وعلى استقرارها، فالجهاد ضد الكفار حكاماً ومحكومين كمفهوم جوهري في العقيدة السلفية هو المحرّض في حروب التوحيد وصولاً الى إقامة الدولة، ولم يتم التخلي عن المفهوم بل أعيد توجيهه لاحقاً خدمة لأغراض مرتبطة إما باستقرار الدولة أو بمشاريعها السياسية في الخارج، وبالتالي فإن لهذا المفهوم أدوار يضطلع بها اعتماداً على طبيعة القضية التي يراد توظيف مفهوم الجهاد فيها. ولأن الجهاد ارتبط بمفاهيم أخرى مثل تكفير الآخر غير السلفي فإن العلماء ليسوا على استعداد لتقديم تنازل في النتائج لارتباطها بالمقدّمات الضرورية،

وبال التنظير السلفي العقدي لحوادث راهنة كان فادحاً، فقد انتقل مفهوم الجهاد ضد الاستعمار والاستبداد، الى ضد المجتمعات

وهذا يعني أن العلماء لن يعترفوا بإسلام الآخر، وبالتالي فإن مبدأ الجهاد سيكون صالحاً للاستعمال في أي بقعة من العالم، وهذا يعني أن الذريعة الدينية للجهاد وحروب التوحيد ستكون متوفّرة لأي جماعة حالية أو مستقبلية ترى في ذاتها الأهلية للقيام بدور الوسيط لتحقيق مفهوم الجهاد، وإن أفضى الى سفك دماء الأبرياء وإشاعة الفوضى وتدمير الطبيعة.

إن التناقض الحاصل في تفسيرات العلماء لمفهوم الجهاد وخصوصاً المنتمين منهم الى


العواجي: تبرير العنف

المؤسسة الدينية الرسمية هو من قبيل إحتواء ردود الفعل وليس التأسيس لفعل فكري أصيل ونقدي. فكثير من المقولات السلفية تتعارض مع المدوّن في المصادر العقدية التي ترى بأن الجهاد عقيدة وفريضة لمعالجة انتشار الكفر والممارسات الشركية، ولكن في مراحل محددة وربما لأسباب أمنية وسياسية يميلون الى التخفيف من زخم المفهوم على أساس أن شروطه لم تتحقق في الواقع، أي أن الجهاد حتمي في كل الاحوال وضد كل الأشخاص المصنّفين في خانة الكفار.

مايثير الغرابة أحياناً أن يلجأ بعض علماء المدرسة السلفية رسميين وشعبيين الى بيان الوجه الساطع للإسلام بعد حوادث إرهابية مفزعة تثير ردود فعل غاضبة في الشارع الاسلامي وعلى المستوى الدولي، ولكن هذا البيان يتهافت سريعاً حين يهدأ الغضب، حيث تعود الأفكار المتشددة للتعبير عن نفسها في مناسبات أخرى، وفي صياغات أيديولوجية مختلفة، ويتم تمريرها عبر الخطبة، والدرس، والحلقة النقاشية الداخلية، ما يعني أن ثمة في الباطن السلفي ما يجعل التحرر من جزء من المعتقد أو ما يعتقد كونه كذلك مستحيلاً، دع عنك أن هذه التفسيرات الطارئة المتسامحة للنص الديني لم تتحول الى منهج أو ثقافة شعبية، كما لم تندمج في التعليم المدرسي الرسمي، الذي بلغ تشرّب المجتمع الديني السلفي بالعقيدة السلفية الى حد فقدان القدرة على التمييز بين ماهو متطرف وما هو معتدل في العقيدة، وبين ماهو تقسيمي وما هو توحيدي في المجتمع.

إن الذين يعوّلوا على تجفيف منابع الفكر

المتطرف عن طريق علماء المؤسسة الدينية الرسمية يراهنون على جهة مقطوعة الصلة بجمهور بات يستمد من علماء الطبقة الثانية أفكاره ورؤاه، فضلاً عن كون هؤلاء لم يقدّموا فيما مضى أفكاراً نقدية أو متطوّرة ما يشجع على التعويل عليهم.

إن الانجاز الأمني الذي تحقق في إحباط مخططات تفجيرية وانتحارية في بعض مناطق المملكة، لم يدحض المغذيات الأيديولوجية للعنف، فقد لحظنا أن هذا الإنجاز لم ينعكس في الخارج الذي مازال يكتوي بنار التطرف السلفي السعودي، كما في العراق ولبنان.

مثقفون سلفيون حاولوا تقديم قراءات نقدية أولية لموضوعة التطرف السلفي والفشل في وقف إفرازاته العنفية على المستويين المحلي والخارجي، ولفتوا الى وجود قصور على عدة أصعدة، أو أخطاء في المملكة عند مواجهة هذا الفكر الانتحاري ومحاصرته.

صمت عدد من العلماء على الفكر المتطرف هو أبرز نواحي هذا القصور كما يراها المثقف السلفي محسن العواجي، في حين يرى الكاتب عبد العزيز قاسم أن الصراع المستمر بين ما يعرف بالتيار الليبرالي والتيار الديني في المملكة وانشغال الاثنين عن مواجهة خطر التطرف يشكل أبرز الأخطاء التي أدت إلى ظهور فكر التطرف بين جيل (رابع) أو (خامس) من السعوديين خلال أقل من عقدين. بعض الآراء لم تغفل المؤثرات السياسية الخارجية التي تحيط بالسعودية وما تسببه من حالة احتقان وغضب لدى الشباب.

الدكتور محس العواجي يشير إلى هذه المؤثرات الخارجية ويعتبرها تكفي وحدها لإفراز مثل هذه الخلايا الانتحارية، ويقول: (الاستفزازات والاعتداءات المتواصلة التي تجري في العراق وفلسطين بحد ذاتها كافية جدا لأن تولد جماعات لا رغبة لها ولا هدف سوى الانتقام).

إلا أنه لا يغفل الجانب الفكري وتحديدا دور العلماء، قائلا: (ن المجتمع السعودي مدعو بكل طوائفه لوقفة جماعية يتزامن فيها الموقف الأمني مع الإعلامي والديني ولا يستثنى منها أحد، وعلى الأخص مجموعة من العلماء الصامتين عن حسن نية) عن الفكر التكفيري الذي يستند إلى (فتاوى مضللة).

ورأى أن هؤلاء العلماء الذين لم يحددهم بالاسم (لا خيار أمامهم إلا أن يقولوا ما يدينون لله به وأن يقولوا الحق.. لأن سكوت الكثير من هؤلاء العلماء قد ينظر إليه على أنه تأييد صامت ونحن نربأ بهم عن الصمت).

ويخلص إلى أن (هناك بيئة محلية ومؤثرات خارجية هي التي تفرز هذه الخلايا التكفيرية).

الدكتور عبد العزيز محمد قاسم يشير من جهته إلى أوجه قصور على أصعدة أخرى أو أخطاء في مواجهة الفكر التكفيري. ويلفت إلى أن أهمها تمثل في حالة الصراع أو (الاحتراب الفكري المستمرة منذ فترة داخل المملكة بين تيارين - التيار الليبرالي والتيار الديني - وقد كان الأجدر بهما أن يتوحّدا في مواجهة فكر الغول والتكفير).

ويوضح قائلا: (للاحتراب الفكري الذي شهدناه في ساحتنا المحلية بين الأطياف الفكرية دور ما في تأخر المعالجة الفكرية للفكر التكفيري الانتحاري، فمن جهة شن التيار الليبرالي هجوماً كاسحاً على المقررات والأدبيات الدينية، وانتهز الفرصة للدخول في معركة أيدلوجيا عنيفة، فيما تترّس الطرف الآخر - التيار الديني - ودافع بقتالية عالية عن أدبياته، وظل في حالة دفاع وتفنيد لأقوال الطرف الأول).

ويضيف قاسم: وهما في أتون تلك المعارك (لم يتنبها إلى أن القضية الرئيسية - وهي محاربة الفكر الضال - قد تاهت في وسط ضجيج المعركة، وعليه بات من الواجب على الجميع وضع مصلحة الوطن فوق أية اعتبارات لأن كليهما على خطأ، فالظرف لا يسمح بأية انتهازية وترديد اتهامات الغربي لنا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلدينا أخطاء يجب الاعتراف بها وتصحيحها، ومن الواجب الشعور بالمسؤولية ووضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار). ولكن قاسم لم يوضّح طبيعة الوطن الذي لم يشأ الديني السلفي الإعتراف به حتى اللحظة، لأنه ينطوي على تنازلات سلفية لجهة وضع جميع المواطنين على خط سواء في الحقوق والواجبات، وهو ما يرفضه العلماء، بل هناك من وصف الوطن بـ (الوثن)، لأن ذلك بدعة لم يعهدها السلف وأن أهل التوحيد وحدهم أصحاب الحق في


عبدالعزيز القاسم: الإحتراب الفكري

السيادة، ولهم اليد العليا على من سواهم.

ويرى بعض المثقفين من توجّهات دينية وليبرالية بأن أيديولوجيا التطرّف تزداد غلواً وعنفاً بمرور الوقت حتى بات الجميع أمام أجيال جديدة تلوذ بوسائل راديكالية للتعبير عن وجودها وهويتها وحضورها الاجتماعي والسياسي. ويوضح القاسم تطور الأهداف منذ التسعينيات من القرن الماضي لتنظيم القاعدة أو للخلايا التي تتبنى فكره. ويقول: (هذه الزمرة الضالة رفعت في بداياتها لافتة إخراج الأمريكيين من جزيرة العرب، واستهدفوا الغربيين فقط، وإذا بخطابهم البائس يغلو، عندما أسقط في أيديهم وخرج هؤلاء من أراضينا.. ازداد فكرهم إنحرافاً فوجّهوا فوهات رشاشاتهم إلى إخواننا من رجال أمننا السعوديين، وعندما دُحروا وصفيت قياداتهم باتوا يستهدفون كل المجتمع في مصدر رزقه عبر نياتهم السوداء بضرب مصافي النفط عماد اقتصادنا أو حتى في أرواحهم عبر التفجيرات العشوائية). ويضيف القاسم (واليوم يبدو الأمر أكثر خطورة فنحن أمام بيعة عند بيت الله على الانتحار وبيع النفس للشيطان، وأمام أجيال جديدة تتوالد وتتناسل بهذا الفكر المظلم، فبالرغم من كل الضربات الأمنية فإن هذا الفكر يجد رواجا في بيئتنا، وعليه بات من اللازم إعادة النظر في تعاملنا مع هذا الملف، وخصوصا من جانبه الفكري، وضرورة إعادة التقييم والسؤال عن سبب الثغرات التي منعتنا من المضي بنجاح في معالجة الجانب الفكري بالرغم من كل الجهود الجبارة).

وبصراحة أكثر يقول عبد العزيز قاسم: (الجانب الفكري مازلنا نحبو فيه ولم يتواز مع إنجازات رجال الأمن).

آل سعود.. غريزة شوفينية

التخفيض القبلي

محمد فلالي

مثّلت التنظيمات القبلية، في جزء كبير من مناطق الجزيرة العربية، أنظمة مستقلة ومتكاملة تجمعها عوامل كثيرة نسبية ومكانية وكذلك إقتصادية وإجتماعية، وحافظت على هذا النسق السيسولوجي لفترة طويلة من الزمن، حتى ظهور القبيلة السعودية على المسرح الاجتماعي والسياسي في قلب الجزيرة العربية حيث التركيز القبلي، فبدأت تشق طريقها نحو السلطة الزمنية والدينية بعد التحالف المشهور عام ١٧٤٧م بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب زعيمي قبيلتين يحملان هدفاً مشتركاً وتعبيرين مختلفين: سياسي وديني، فكان بداية إنطلاقة المشروع السياسي ـ ديني. واجه الأخير إخفاقات إنتهت إلى سقوط تجربة الدولة السعودية الأولى والثانية، إلى أن جاء الملك عبد العزيز العام ١٩٠٢ وقاد جيوش القبائل ونجح في اقامة الدولة السعودية.

بيد ان هناك أحداثاً هامة سبقت قيام الدولة السعودية، أبرزها كان طريقة تعامل الملك عبد العزيز مع التشكيلات القبلية القائمة آنذاك في وسط الجزيرة العربية، والتي شكّلت فيما بعد قاعدة مشروعه السياسي، وبنظرته البدوية التقليدية قرّر الملك عبد العزيز تفتيت التنظيمات القبلية، فأقام الهجر سنة ١٩١٢م، والتي بلغت نحو ٢٢٠ هجرة توزعت على مناطق نجد والحجاز وشملت الحدود السعودية الأردنية، كبداية لإضعاف الروابط القبلية وإفساح الطريق أمام نزعات التسلط المعتملة في ذهن شيخ القبيلة السعودية، وينقل ديكسون في كتابه (الكويت وجاراتها ص ٢٥٤) ما جرى لقبيلة عجمان التي عرفت بمعارضتها لأبن سعود يقول (كان ابن سعود ينوي نقل قبيلة العجمان من منطقة الأحساء الساحلية ـ موطنها الأصلي ـ الى نجد حيث يقسّمها إلى أقسامها العشرين التي تتألف منها ويضع كل قسم في حاضرة من حواضر الإخوان وذلك لكي يشتت شملها) وبالفعل نجح الملك عبد العزيز سنة ١٩١٩م في إخضاع قبيلة العجمان وتوزيعها على الحواضر، الأمر الذي أدّى إلى ذوبانها في كيان الاخوان.

في الجانب الآخر عمد الملك عبد العزيز الى تجريد القبائل من أي مصدر قوة تملكها من تهديد سلطان عبد العزيز أو حتى تسمح لها بالاستقلال والانفصال عن مشروعه السياسي، ففي عام ١٩٢٥م صادر الملك عبد العزيز أراضي القبائل البالغة آنذاك نحو ٨٠ بالمائة من أراضي المملكة، واعتبرها أراض أميرية، فيما أعطى لنفسه حق تملك مصادر الثورة الطبيعية والبشرية كافة، باعتباره في مقام تأسيس دولة، وهذا كان مبررا كافياً بالنسب له لنزع ممتلكات القبائل، وممارسة ما يراه ضرورياً لنظام حكمه فقد فرض رقابة صارمة على الواردات التي كان يشرف عليها حكام الأقاليم الأخرى، بحجة أن هناك مؤسسات حكومية مختصة مما أثار حفيظة القبائل كونها تتعرض إلى عملية إستتباع قسرية وتقييد لسلطاتها التقليدية التي كانت تتمتع بها فيما مضى، وزاد الطين بلة أن عبد العزيز بدأ في تنصيب حكام غير محليين على الأقاليم والمناطق الواقعة تحت سيطرته فقد نصّب إبن عمه عبد الله بن جلوي حاكما على بريدة بدلاً من محمد أبو الخيل وهو آخر حاكم محلي. وكان لهذا الإجراء رد فعل حاد على القبائل كونه يعد تعدّياً (صارخاً) للعرف القبلي بأن يتولى شيخ القبيلة أو من يليه إمارة المنطقة.

وتواصلت عمليات التعيين والعزل بوتيرة سريعة، فيما كانت القبيلة الحاكمة تبسط سلطاتها على إمارات المناطق ومرافق الدولة، وكلما تزايد عدد أفراد القبيلة ازدادت التشكيلات الاجتماعية الأخرى، وشمل هذا الاستبعاد حتى القبائل القريبة المتحالفة مع القبيلة الحاكمة مثل آل جلوي بعد ان كانت لهم حتى نهاية السبعينات حظوة وحصة هامة في الدولة، فقد تقلبوا في خيرات المنطقة الشرقية وحكموا فيها حكماً لا ينازعهم فيه أحد، ولكن مع توسع القبيلة الحاكمة وبذلك تنامي قوتها لم تجد القبائل الأخرى موقعاً لها في دائرة السلطة، بل انتزعت منهم وسلمّت إلى ابناء شيخ القبيلة وأحفاده.

ورغم أن التنظيمات القبلية فقدت كثيراً من خصائصها التي عرفت بها قبل الدولة السعودية، نتيجة الحياة المدينية التالية للتطور الاقتصادي، ونتيجة لمخطط التذويب والتشطير الذي تعرّضت له القبائل على امتداد العقود الماضية، إلا أن الحالة هذه لم تنسحب على القبيلة الحاكمة رغم التطوّرات التي مرّت بها البلاد وساهمت بصورة كبيرة في إحداث تحوّلات إجتماعية كبرى، فقد بقيت القبيلة الحاكمة تغزز وجودها مع التطور في سبيل استيعابه دون أن تتنازل عن بعض وجودها وممتلكاتها، فقد صاغت أنظمة تجعل منها القبيلة المفوّضة ومطلقة الصلاحية بعد أن تلاشت مراتب القبائل التي كانت تقاسم بصورة محدودة آل سعود السلطة. فقد نقلت التراتبية إلى داخل القبيلة الحاكمة، فأصبحت هناك

أجنحة محددة تتقاسم القوة والسلطة كإمساك الملك عبد الله بالحرس الوطني، وإمساك السديريين بالدفاع والداخلية والإمارات الحساسة. وبقيت المناصب الأخرى من نصيب أحفاد مخصصين لهم موقعهم في التراتب داخل القبيلة الحاكمة. ورغم أن الباحثين يرجعون سبب تزايد تماسك القبلية باعتبارها تتقاسم نظام ملكية جماعية، وهو ما تفتقر إليه القبيلة الحاكمة في المملكة. فقد أظهرت الحوادث التي مرّت بها البلاد طيلة العقود الماضية على وجود خلافات حادة داخل القبيلة الحاكمة، وذلك بالطبع لا ينفي إتفاق أفرادها على الوحدة والتماسك كمبدأ ثابت للحفاظ على السلطة وابقاء الصراع على السلطة في حدود القبيلة دون اطلاع الآخرين عليه.

ومن جهة أخرى بذلت القبيلة الحاكمة جهوداً للحفاظ على وحدتها البنيوية لهدف سياسي بالدرجة الأولى خشية إنفراط عقد القبيلة وبالتالي فقدانها تلك التمايزات التي منحتها لنفسها، وقد بدا ذلك واضحاً في سماح القبيلة الحاكمة لأفرادها بالزواج من نساء قبائل أخرى فيما منعت نسائها الزواج من غير الأمراء بهدف الحفاظ على وحدة القبيلة وتركيز السلطة فيها. حتى أن القبيلة الحاكمة أعلنت استنفاراً لافتاً عام ١٩٧٧م إثر اكتشاف رموزها قصة علاقة عاطفية بين الأميرة مشاعل وشاب لبناني زميلها في الدراسة بالجامعة الأمريكية في بيروت، وكادت أن تنتهي هذه العلاقة بالزواج، غير أن مجلس العائلة الحاكمة أصدر حكماً باعدام الأميرة، ونفذ الحكم في صيف ١٩٧٧م كل ذلك للحفاظ على وحدة القبيلة ونقاوة عنصرها.

مأسسة القبيلة

رفضت القبيلة الحاكمة الإستجابة لمعطيات التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي شهدته البلاد على امتداد سنوات طويلة، فقد أبقت عل فلسفة الحكم والتعامل مع السلطة من منطلق الحق التاريخي ومفهوم السلطة في أعراف القبيلة.

يحدد بعض الباحثين عقد الستينات كبداية لتحول المملكة من قبيلة الى دولة، وتحديداً منذ بداية عهد الملك فيصل والذي تواصل في العهدين التاليين، من خلال عمليات المأسسة المتمثلة في توسيع الجهاز البيروقراطي وإقامة عدد من الوزارات (والتي بلغت ٢٣ وزارة و ٢٦ وزيراً) وإيكال إدارة بعضها ـ وتحديداً الوزارات الفنية ـ لعناصر مؤهلة من خارج القبيلة، بيد أن المأسسة هذه لم تكن في واقع الأمر سوى احتواء للحاجة والتطور الداخلي على المستويين السياسي والاقتصادي، فيما بقيت القبيلة الحاكمة محتفظة بكامل الصلاحيات وبسلطة القرار في مؤسسات الدولة عن طريق ايجاد قنوات رديفة يتحكم بها أفراد القبيلة كالمجلس الأعلى للامن القومي، والإعلام، والتربية، والجامعات، والتصنيع، والشؤون النفطية، والشباب، والحج، بحيث أصبح حال الوزراء التقنيين لا يختلف كثيراً عن حال الموظفين العاديين إن لم يكن حال الخدم في بيت القبيلة.

فلم تتجاوز المأسسة الإطار الشكلي؛ بدليل أن ثقل المؤسسة يتفاوت إرتفاعاً وانخفاضاً إستناداً الى التمايز القبلي فحسب، فالوزارة الموكولة لفرد من القبيلة الحاكمة تصبح أكثر استقلالية وقوة، بينما الحال يختلف لفرد من بقية السكان. وكان إدخال عنصر من العامة يوضع في خانة التحالفات وشبكة القرابة وهو هامش المرونة الذي وضعته القبيلة الحاكمة لاستيعاب التطورات الخطيرة التي تهددها، كما حصل إبان الثورة القومية الناصرية وانعكاسها على الداخل السعودي في صورة حركات سياسية وطنية واضرابات عمالية وتمردات عسكرية.

ولكن ما تلبث القبيلة الحاكمة أن تستوعب الخطر الداخلي المتصل بالخارج، لتبدأ استجماع خطوط القوة، والتي تركّزت مع الثروة النفطية وارتفاع المداخيل بعد حرب ١٩٧٣م، حيث ازدادت قوة القبيلة الحاكمة على المستويين الداخلي والخارجي. فوظفت القبيلة أموال النفط في الحصول على ولاء القبائل واستقطابها كما حصل الشيء ذاته مع الأطراف الخارجية من دول وأحزاب، من جهة ثانية نشطت القبيلة الحاكمة في استثمار هذه الأموال لجهة تركيز السلطة عن طريق سحب الثقل السياسي التي تمتعت به الحجاز لفترة طويلة ونقله الى نجد، الأمر الذي ادى إلى تكييف السلطة والقوة في القبيلة الحاكمة والمنطقة التي تقطن فيها، كخطوة في طريق المأسسة التي تمت بعد الثورة الاقتصادية، لتجد الفرصة مؤاتية في التعبير عن نفسها وعن روابطها.

القبيلة الحاكمة عبّرت عن ذاتها الى حد مسخ الدولة فقد استوعبت القبيلة الحاكمة مجالات وأنشطة ومؤسسات الدولة كافة

ليس ثمة شك في أن القبيلة الحاكمة عبّرت عن ذاتها الى حد مسخ الدولة أوالمجتمع القومي، فقد استوعب تعبير القبيلة الحاكمة عن ذاتها مجالات وانشطة ومؤسسات الدولة كافة، بحيث لم يعد هناك فرصة للمجتمع في التعبير عن نفسه من خلال أجهزة الدولة ونشاطاتها، وتأسيساً على ذلك فإن القبيلة الحاكمة سمحت لكل ما هو مرتبط بها أن يعبر عن ذاته. فقد عبّرت نجد عن ذاتها في مقابل المناطق الأخرى بحيث لم يعد يرى الباحثون العرب والأجانب في شبه الجزيرة العربية سوى صورة نجد ـ الدولة: التاريخ الثقافة والبيئة والمجتمع.. وعبر أفراد القبيلة الحاكمة عن أنفسهم في مقابل القبائل الاخرى بحيث باتت الصورة النهائية لمجتمع الجزيرة العربية هي صورة الأمير الممتلئ ثراء فاحشاً بعقل معطوب.

لقد تهاوت الدولة بمعول القبيلة الحاكمة وأصبحت الأخيرة هي الوجود المطلق في هذا البلد، حيث طغى لون القبيلة على أوجه الدولة كافة، لدرجة أصبح إسم القبيلة ـ أسماء أفرادها مهيمناً على مجمل أوجه الحياة، الشارع، والمدرسة، والجامعة، والمستشفى، والمطار، والشركة، والملاعب الرياضية، ورياض الاطفال، والأوسمة والميداليات، وشهادات التقدير، والرتب، وكؤوس الكرة، بل وحتى المدن الحديثة سميت بأسماء أفراد القبيلة الحاكمة. والأنكى من ذلك

كله السيطرة المطلقة للقبيلة الحاكمة على صنع القرار الخاص والسياسات العامة للدولة بدءً من بناء مدرسة وافتتاح شارع أو مستشفى مروراً بالسياسة الداخلية وأسعار النفط الى تقرير السياسة الخارجية، بمعنى أن الدولة تحولت كاملة الى شأن عائلي يحرم على غير المنتمين للقبيلة الحاكمة التدخل فيه وإن كان ذا سلطة أو علاقة مباشرة من ظاهر الأمر وهو ما قرره الملك المؤسس عبد العزيز ـ وورثه فيما بعد ابناؤه من خلال التدخل في صغائر الأمور وكبائرها والبت فيها.. لقد اخترقت الأخيرة مجالات السياسة والاقتصاد التعليم والصحة والإعلام والدين، حتى اصبحت القبيلة هي التمثيل النهائي للإدارة العمومية وليس الدولة..

الاستتباع القبلي

ليس ثمة خلاف على أن النظام السياسي السعودي هو نتاج التركيب القبلي والاجتماعي الذي كان سائداً في الماضي، وأن مقولة (ملك الاباء والاجداد) التي رفعها الملك عبد العزيز كشعار في حروبه ضد القبائل المناوئة، قد تكون قاعدة تبرير تعطي للقبيلة الحاكمة قناعة بممارسة الحكم المطلق وان أصبحت هذه القاعدة غير مستمزجة في ظل التحولات الاجتماعية التي مرت بها المملكة طيلة العقود السبعة الماضية، وبالتالي فإن مبررات حكم القبيلة اما ان تستند على: القوة ومنطق (الغلبة)، أو على أساس الكفاءة والآهلية، أو التفوق الأخلاقي والذاتي وباستعارة من المفكر الفرنسي غوبينيو (١٨١٦ ت ١٨٨٢) أن لإنسان هذه القبيلة قيماً ذاتية تبرر ارتقائه على سدة الحكم، أوانه بتعبير المفكر الفرنسي جول هارمان ينتمي للجنس الأعلى والحضارة الأعلى، وبالتالي يجيز هذا الانتماء، بأن تثبت للقبيلة نفسها بتركيز وجودها كبديل عن الأرادة العمومية الممثلة عن افراد الشعب كافة.

والثابت أن القوة هي المبرر الوحيد لدى القبيلة في تفويض نفسها كسلطة مطلقة وبصرف النظر عن مشاعر التفوق لدى القبيلة الحاكمة أياً كان نوعها ومسوغاتها، فإن مجرد تغليبها في مجال الحكم والسيطرة، لا يعني تحقق المشروعية وإنما قد تتمخض عنها بوادر خطيرة تماماً كما هو الحال بالنسبة لتغليب منطقة على باقي المناطق، كتفجّر مشاعر إنفصالية تؤول الى تهديد الوحدة الداخلية للدولة.

القبلية وأنظمة الحكم

يصف فؤاد خوري في كتابه (الدولة والقبيلة في البحرين) الأوضاع القانونية في ظل التنظيم القبلي فيقول (التمثيل الشعبي وتوحيد القوانين لا تتفق مع التنظيم القبلي للحكم المبني على أساس القسر والحقوق التاريخية، لأن القوانين الموحّدة تزيل صفة التمييز العشائري والمراتب الاجتماعية المبنية على الأعراف ومسالك الأجداد)، وهو وصف ينطبق الى حد كبير على نظام الحكم القبلي في المملكة، ويظهرفي رفض القبيلة ولمدة سبعة عقود من وضع دستور للبلاد، وحين قررت تنفيذ وعدها الممتد إلى ثلاثين عاماً، جاء الدستور ليشّرع حكم القبيلة وسلطاتها واستفرادها، فقد تقاسم أفراد القبيلة الأنظمة الثلاثة فأصبح وزير الداخلية مسؤولاً مباشراً عن نظام المقاطعات، فيما فصّلت مواد النظام الأساسي على مقاس القبيلة الحاكمة بل وعلى الجناح السديري منها وحده، رغم معرفة القبيلة الحاكمة بان هذه الأنظمة لا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع التطور الإجتماعي والسياسي للبلد، كما لا يحقق الحد الأدنى من حاجات ومطالب الشعب.

إن جوهر المشكلة يتلخص في أن الدولة تماهت مع القبيلة الحاكمة، بحيث لم يعد هناك فرق بين الحق الخاص والحق العام، أي بين نظام الحكم القابل للتغيير وبين الوطن بكل خصائصه وحقوقه.

إن طغيان القبيلة على الدولة الى جانب كونه مخالفاً لمعطيات التطور الإجتماعي والسياسي وسمة من سمات التخلف، فأنه يؤدي الى بوادر خطرة، قد تظهر في أي وقت وبأشكال مختلفة، فقد يكون التراتب القبلي عاملاً من عوامل الصراع كما حصل مع قبيلة العجمان في العقد الثالث من هذا القرن وكما حصل مع قبيلة العتيبة في حوادث مكة في نوفمبر ١٩٧٩م، وهي نتيجة متوقعة في ظل قبيلة حاكمة تعتمد تمييزاً بين القبائل على أساس أن هناك قبائل مقربة وحليفة، وقبائل معادية وبعيدة نسبياً، وهي حالة ما زالت قائمة ومعمول بها في الدوائر الرسمية الحكومية وهو أمر شائع بين القبائل نفسها. بحيث أدت الحالة الى تنامي النزعات القبيلية كرد فعل وتالياً للدفاع عن الذات وتأكيد الهوية، تماماً كما هو الحال بالنسبة للتمييز المنطقي أو المذهبي ـ المفروض من جانب القبيلة الحاكمة ـ الأمر الذي يشدّ السكان للعودة لانتماءاتهم المناطقية والمذهبية كرد فعل طبيعي لتثبيت الهوية، ومواجهة مخطط الاستتباع وخطر التذويب.

> **القوة كمبرر للهيمنة على السلطة لا يعني تحقق المشروعية والاستقرار بل قد تنذر في حال طغيانها بتفجّر نزوعات انفصالية**

واذا ما أرادت القبيلة الحاكمة أن تذيب الحواجز المناطقية والقبلية والمذهبية التي اصطنعتها، فلا بد من قاسم مشترك يكون مرجعاً نهائياً لكل المواطنين بمن فيهم أفراد القبيلة الحاكمة. ولن يكون هذا المرجع سوى الدولة، وإفساح الطريق أمامها لكي تعبر عن ذاتها بصورة كاملة بمعزل عن تدخل القبيلة، من خلال بسط سلطة القانون بموجب عقد اجتماعي جديد، وإتاحة الفرصة للمؤسسات الأهلية للعمل بمعزل عن تدخل أي جهة حكومية، وتوزيع الأدوار بصورة عادلة، وتبعاً لها توزع السلطة والثروة، وتوسعة دائرة القرار من خلال توسعة قاعدة المشاركة، وإعطاء كل جهة ومنطقة وجماعة فرصة كاملة للتعبير عن ذاتها، وأن لا سلطان لأي جهة أو منطقة أو جماعة على الدولة، لأنها من الحقوق العامة، بالتالي الغاء التراتيبية القائمة على أساس القبيلة أو المنطقة أو المذهب في سبيل تثبيت سلطة الدولة كاطار جامع وثابت بدون وصاية من القبيلة الحاكمة.

حرب تمّوز وأزمة (المعتدلين العرب)

رؤية لبنانية لموقف السعودية من حرب (المغامرة)!

عندما تولّى الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز السلطة رسمياً في بلاده بعد وفاة شقيقه الملك الراحل فهد، تساءل الرئيس الأميركي جورج بوش في لقاء مع مسؤول عربي كبير: أيّ رجل هو؟ فكانت الإجابة إنّه ليس غريباً عنكم. قد تصلح هذه القصة ملخّصاً لرواية المشهد السعودي في الحرب التي شنّتها الآلة العسكرية الإسرائيلية على لبنان. قدم الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى السلطة، وفي ذهنه استعادة دور بلاده النافذ في المنطقة، واستخدام أدواته السياسية والمالية والإعلامية لتكريس مرحلة جدية تؤدّي فيها السعودية دور المتبوع لا التابع. وعندما لاحت تباشير الحرب على لبنان، سارعت السعودية إلى الاصطفاف وراء ما رأته ترسانة العقل والمنطق، وهي تعي دروس ١١ أيلول الشهيرة. قبل ذلك، كان الملك، وهو بعد ما زال ولياً للعهد، قد طرح فكرة المبادرة العربية للسلام خلال مقابلة مثيرة للجدل مع الصحافي الأميركي توماس فريدمان في محاولة لامتصاص الغضب الأميركي من حالة اللاديموقراطية السعودية التي أوصلت إرهابيين سعوديين إلى مركز التجارة العالمي وإلى مقر البنتاغون في مشهد غير مسبوق. كان الملك يعي مسبقاً أنّ استمرار تحسّن العلاقات مع أميركا هو شرط أساسي يجب أن يتزامن مع استخدام جزرة السلام مع إسرائيل، بعدما قرّر العرب منذ عقود، على الأقلّ من الناحية الرسمية، وضع العصا جانباً.

كان الملك يتصوّر أنّ بإمكانه إنضاج مشروع سياسي للتسوية يحقق فيه ما فشل فيه الرئيس المصري الراحل أنور السادات. كان الملك يردّد دائماً على مسامع بعض ضيوفه من العرب والأجانب رغبته في الصلاة في المسجد الأقصى بعد حسم الصراع العربي الإسرائيلي.

لكن جاءت حرب لبنان لتطيح هذه الآمال العريضة. وكان منطقياً أن يكون الملك غاضباً، لا لأنّه أدرك للوهلة الأولى أن مشروع السلام أبعد من الواقع، بل لشعوره بأنّ فكرة الريادة السعودية باتت في خطر. لم يكن محض مصادفة أن تكون الرياض هي أول عاصمة عربية تعلن رفضها لسياسات حزب الله وعمليته الفدائية التي استتبعها رد فعل إسرائيلي ضمن مخطط شامل.

يومها ألقت السعودية باللوم على (عناصر) داخل لبنان في ما يخصّ العنف مع إسرائيل. وقال بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) إن السعودية (تودّ أن تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، من دون رجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة، يُعرِّض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار، من دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول).

وأضاف البيان: (إنّ المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها). وأوضح البيان (أن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها). واتهم البيان (هذه العناصر) بجر المنطقة إلى (وضع بالغ الخطورة يعرِّض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار من دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول).

وهكذا كانت السعودية تخلي مسؤوليتها عمّا حدث، وتعلن صراحة أنها في حل من بذل أي مساعٍ لوقف العدوان ما لم يتوقف حزب الله.

الملك الأردني وهاجس الشيعة

لم يختلف نهج الملك الأردني الملك عبد الله في عمان عن نهج الملك عبد الله في الرياض. بيد أن خلفيات موقفه كانت مختلفة إلى حد ما. فالملك الشاب يدرك خطورة تجاهل نفوذ السعودية، ولا يرغب في رؤية تظاهرات تحمل صور السيد حسن نصر الله في شوارع عمان. للملك وجهة نظر تحذّر دوماً من خطر الشيعة على السنة في المنطقة، وهي أيضاً مقولة لطالما ردّدها قطاع كبير من الجناح المتشدد في السعودية.

وبينما فضّل الملك عبد الله البقاء في بلاده ومتابعة الوضع اللبناني عن كثب، قرّر الملك الأردني التوجّه إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري حسني مبارك للاستفادة ممّا يمتلكه من حصيلة معلومات استخبارية في الأساس.

بعد عشر دقائق من اللقاء الذي تم في قصر الاتحادية في ضاحية مصر الجديدة شرق العاصمة المصرية سأل الملك الأردني مبارك: فخامة الرئيس كيف ترى ما حدث؟ كان رد مبارك الفوري مصيبة حلّت على رأسنا، ولا أحد يعلم إلى أين ستمضي بنا.

ثمّ أصدر مبارك وعبد الله بياناً مشتركاً حذّرا فيه من (انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم المصالح والقضايا العربية، وعبرا عن دعمهما الكامل للحكومة اللبنانية في جهودها للحفاظ على مصالح لبنان وصون سيادته واستقلاله وبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني).

كما أكدا ضرورة التزام جميع الأطراف الإقليمية بأقصى قدر من ضبط النفس والمسؤولية وعدم القيام بأي أعمال تصعيدية غير مسؤولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة وتورطها في مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها.

تمويل القصف وإعادة الإعمار!

يوم الثلاثاء ٢٥ تموز، أي بعد ١٣ يوماً من الهجمات الإسرائيلية، حدث تطور نوعي في الموقف السعودي تحت تأثير التململ الشعبي من الموقف الرسمي المهادن. فخرج الملك ليطلق تحذيرات قوية من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان، ومن حرب محتملة في المنطقة، إذا لم يرغم المجتمع الدولي إسرائيل على إيقاف الحرب.

وجاء في بيان الديوان الملكي السعودي: (إن السعودية وإلى جانب تحركها السياسي تشعر بأن

المأساة الإنسانية في لبنان وفلسطين تتطلب دعماً سخياً من كل عربي وكل مسلم وكل إنسان شريف). وأضاف البيان أن (المملكة قامت بدورها الذي يفرضه عليها واجبها الديني والقومي بشأن الأوضاع في المنطقة وتداعيات الأحداث في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، فحذّرت وأنذرت ونصحت ولم تأبه بمزايدات المزايدين. ولم تكتفِ بذلك، بل سعت منذ اللحظة الأولى لوقف العدوان وتحرّكت على أكثر من صعيد وبأكثر من وسيلة لحث المجتمع الدولي على إرغام إسرائيل على وقف إطلاق النار).

وأوفد الملك عبد الله وزير الخارجية سعود الفيصل على عجل لمقابلة الرئيس الأميركي في واشنطن وإبلاغه وجهة نظرها في النتائج الخطيرة التي تترتب على استمرار العدوان، والتي لا يمكن أحداً أن يتنبأ بعواقبها إذا خرجت الأمور عن السيطرة. كما كلفت المندوبين الشخصيين بزيارة عواصم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لإبلاغ الرسالة نفسها.

وخصص الملك منحة مقدارها خمسمئة مليون دولار للشعب اللبناني لتكون نواة صندوق عربي دولي لإعمار لبنان. كما وجه أمراً بإيداع وديعة بألف مليون دولار في المصرف اللبناني المركزي دعماً للاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى تخصيص منحة مقدارها مئتان وخمسون مليون دولار للشعب الفلسطيني لتكون بدورها نواة لصندوق عربي دولي لإعمار فلسطين.

ومع ذلك، رفض السعوديون أية محاولة لعقد قمة عربية طارئة. وجرت اتصالات بين القاهرة وعمان مع الرياض أبلغت خلالها الأخيرة أن القمة لن تكون في صالح أنظمة الحكم، وأنها قد تخلق انطباعاً أميركياً وإسرائيلياً بأن العرب يؤيدون ما فعله حزب الله.

وجهة النظر السعودية، وفقاً لمصادر عملت على مقربة من القصر الملكي السعودي، هي أن الحرب ابتدأها فصيل لبناني هو حزب الله بمعزل عن الدولة اللبنانية. لذلك لا يصح أن تتورط الأنظمة والحكومات، وإلا كان هذا مدعاة لسابقة تاريخية.

في ما بعد، سيتبنى الملك الأردني الرؤية نفسها، ويبلغ الصحف الإنكليزية في تشرين الثاني ٢٠٠٦، أن الحرب الإسرائيلية على لبنان أضعفت الأنظمة العربية المعتدلة في المنطقة.

وخلافاً لما هو متوقع، لم تحدث انشقاقات كبيرة في القصر الملكي، وبدت العائلة الحاكمة في الرياض متماسكة وذات موقف واحد حتى بين الأمراء المعروفين بتوجهاتهم الإصلاحية، مثل الأمير طلال المقيم منذ سنوات في القاهرة أو جيل الأمراء الشباب المتأثر بالنزعة القومية وتوجهات الشارع العربي.

يقول المستشار طارق البشري، المفكر والقاضي والمؤرخ المصري المعروف، أن السعودية كانت رائدة الموقف الموالي للموقف الأميركي الصهيوني ضد لبنان، بعبارات لم يكن لها سوابق في أدبيات التعبير السعودي عن المواقف السياسية. ثم تلت ذلك بما تواجهت به حملات الإعلام المنتمي إليها من الدعاية إلى الموقف المعادي ذاته، والمخاصم للمقاومة الوطنية اللبنانية، سواء في الصحف أو الفضائيات أو تصريحات المسؤولين. ثم أتبعت ذلك بإثارة الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة وإحياء فتاوى من شيوخها تحرم الوقوف مع الشيعة، كما لو أن الصهاينة أقرب للمسلمين من الشيعة الموحدين بالله والمؤمنين برسوله.

الأهم من ذلك كله أن وسائل الإعلام نقلت خبراً خلال العمليات العسكرية للعدوان الإسرائيلي على لبنان، مفاده أن السعودية والإمارات المتحدة عقدتا اتفاقيات شراء أسلحة من الولايات المتحدة مع تحديث أسلحة قيمتها ٤.٢ مليارات دولار، منها ٢.٩ مليار دولار تمثل نصيب السعودية في هذه الصفقات.

يقول البشري معقباً: (تركت وكالات الأخبار لنا أن نستنتج أن حكومة الرياض تمد مصانع السلاح الأميركي بمبلغ ٢.٩ مليار دولار، في الوقت الذي تمد به هذه المصانع إسرائيل بالأسلحة والذخيرة لتدمير لبنان ولتقتيل شعبه ولهزيمة حزب الله المقاوم. وهكذا كان الدعم لإسرائيل بالموقف السياسي وبالفتاوى الشرعية وبالإذاعة الإعلامية، وفوق ذلك وقبل ذلك وبعده بتمويل السلاح).

وإلى جانب الموقف الرسمي والإعلامي، تحرّكت السعودية لخلق أجواء مؤيّدة لوجهة نظرها عبر الاستعانة بمؤسساتها الدينية ذات التأثير الروحي على ملايين السنّة في العالم العربي وخارجه. وأثارت فتوى للشيخ عبد الله بن جبرين، وهو عالم سعودي متشدّد، تحرّم على المسلمين نصرة حزب الله اللبناني لأنه شيعي جدلاً عنيفاً، بعدما وصف بن جبرين، وهو عضو سابق في هيئة كبار العلماء، أعلى هيئة دينية في السعودية، حزب الله بأنه (حزب رافضي)، وهو تعبير سلبي يستخدمه بعض المتعصبين السنة في إشارة إلى الشيعة.

وهكذا تصاعد جدل مقيت كانت وجهة النظر الأبرز فيه هو أنه لا يجوز للسنّة دعم حزب الله الشيعي (الرافضي)، إلى آخر تلك الكلاسيكيات المعروفة بين غلاة السنّة والشيعة من أدب الردح وتبادل الشتائم.



الملكان المعتدلان!

أولمرت والفرصة السانحة

سعى رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت للقاء الملك السعودي عقب الحرب، واستعان بوساطات مصرية وأردنية أكثر من مرة، وأوروبية وأميركية في أحيان أخرى. لكنه كان دائماً يواجه برد مقتضب: نأسف، الوقت لا يسمح.

تصوّر أولمرت أن موقف الرياض من الحرب على لبنان يمكن أن يمثل بداية لعلاقات مفتوحة بين تل أبيب والرياض. لكنّ الملك السعودي كان يدرك خطورة الاقتراب من إسرائيل دون أن تقدم له جائزة سياسية ضخمة يستطيع بها تبرير سياسته أمام الرأي العام المحلي والعربي.

أبدى أولمرت علانية، وبتشجيع أميركي ونصيحة أردنية غربية مشتركة، إعجابه بأداء وسياسة الملك السعودي. ورأى أن القتال في لبنان كشف عن مصالح مشتركة بين إسرائيل و(بعض الدول العربية المعتدلة).

كان أولمرت يعتقد أن هناك دراسة أوسع للوضع في المنطقة وفهماً أفضل لبعض القيود التي على إسرائيل التعامل معها، وإدراكاً بأن إيران و(محور الشر المكوّن منها وسوريا وحزب الله وحماس لا يشكل في نهاية الأمر خطراً على إسرائيل وحسب، بل أيضاً على بعض الدول العربية المعتدلة).

في ما بعد، انفتح السعوديون على حزب الله، وبدأوا في مراجعة مواقفهم السلبية منه. وقد تجلى هذا في اللقاء الذي عقده وفد من حزب الله ضمّ نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم والوزير محمد فنيش مع الملك عبد الله لأكثر من ساعتين.

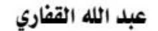
في كل الأحوال، رغم حديث التصالح والإيجابية، لم يزر السيّد حسن نصر الله الرياض ولم يحط الملك السعودي في بيروت. وبينما ينظر السعوديون بمرارة إلى ما حدث، فإنه لا أحد يمكنه أن يكون ملكياً أكثر من الملك.

الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٧/٨/٧

الغول الطائفي سببه فشل مشروع الدولة القطرية الإقصائي والطائفي

(المواطنة) في مواجهة تجار المذاهب والطوائف!

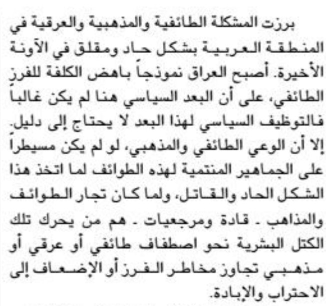
من أكبر المخاطر التي تتهدد دول المنطقة هو هذا اللعب على حبال الطوائف، وهي الإثارة البدائية لأشكال التحزب على الهوية الدينية والمذهبية



برزت المشكلة الطائفية والمذهبية والعرقية في المنطقة العربية بشكل حاد ومقلق في الآونة الأخيرة. أصبح العراق نموذجاً باهض الكلفة للفرز الطائفي، على أن البعد السياسي هنا لم يكن غالباً فالتوظيف السياسي لهذا البعد لا يحتاج إلى دليل. إلا أن الوعي الطائفي والمذهبي، لو لم يكن مسيطراً على الجماهير المنتمية لهذه الطوائف لما اتخذ هذا الشكل الحاد والقاتل، ولما كان تجار الطوائف والمذاهب - قادة ومرجعيات - هم من يحرك تلك الكتل البشرية نحو اصطفاف طائفي أو عرقي أو مذهبي تجاوز مخاطر الفرز أو الإضعاف إلى الاحتراب والإبادة.

بين (حقوق الطائفة) و(حقوق المواطنة) تاهت معان كثيرة وسط هذا الطوفان الخطير الذي يكفي وحده لبناء جزر معزولة وينمي عقدة الخوف من الآخر القريب، ويعزز عقلية تستدعي الفرز على الهوية الطائفية بين أبناء الوطن الواحد والشعب الواحد والدولة الواحدة.

إن المحاولات التي تتوسل استعادة جذور الخلاف المذهبي بين أبناء الملة الواحدة كالسنة والشيعة في محاولة التقريب بين الانتخابات المذهبية، لم تحقق أي نجاح يذكر، وهي اقرب إلى الأمنيات منها إلى عقل أي جيل منتم إلى عقل طائفي، وكل محاولة أيضاً لنبش أضابير التاريخ ومدونات كتب العقائد أو كلائهم الحاليين لإدانة هذا الفريق أو ذاك مصيرها الفشل بل وللأسف قد يترتب عليها مزيد من الفرز والاصطفاف.



من أكبر المخاطر التي تتهدد دول المنطقة هو هذا اللعب على حبال الطوائف، وهي الإثارة البدائية لأشكال التحزب على الهوية الدينية والمذهبية. الدولة العربية القطرية في العقود الماضية لم تكن قادرة على مواجهة تطوير فكرة الدولة من حدود الهيمنة والسيطرة الأمنية ولجم التناقضات ظاهرياً، الشاهد أن تلك التجربة ما زالت ترزح تحت الوعي الطائفي الذي تنامى في العقود الأخيرة لدرجة أن دولاً عربية صغيرة لا تحتمل فكرة الفرز، أصبحت تعاني منها وتعيش هاجسها، وأصبح عنوان المشهد السياسي هو عنوان المرجعية المذهبية، وهي قوى لم يكن لها أن تعيش أو تقوى سوى في ظل تراجع فكرة دولة المواطنة.

دولة المواطنة ليست مجرد عنوان سياسي بارز.. انها ممارسة ونظم ودساتير وقوانين وحياة سياسية واجتماعية وثقافية تتخلق منها فكرة جامعة، تعتمد فكرة مبدأ المواطنة وحقوقها التي طالما توسلتها التحزبات الطائفية على اعتبار الظلم التاريخي الذي نال هذه الطائفة أو تلك، وهو ما يخولها البحث عن نفسها تحت ظلال المرجعية المذهبية، التي تحولت من مرجعية فقهية إلى مرجعية سياسية أيضاً، أذكتها على وجه الخصوص فكرة ولاية الفقيه التي ابتكرتها إيران الثائرة على الشاهنشاهية.

فشلت الدولة العربية القطرية تحت ولاية الأحزاب القومية التي تحولت إلى أحزاب عشائرية ونفوذ طائفي أيضاً بشكل أو بآخر، حيث عملت خلال عقود على إلغاء الحياة السياسية ومقاومة فكرة التعددية، ولجم الحريات الثقافية وانتهاك شروطها الإنسانية، وساهمت بفعالية في ترييف المدينة العربية.. وأخفقت في مشروع التنمية، ولم تنجح في أي مشروع توسلته، لا المشروع السياسي ولا الاقتصادي ولا الاجتماعي، وأخيراً تحولت إلى دولة أمنيّة بامتياز، تتدرع فقط بالمؤسسة الأمنية لحمايتها.

كيف يمكن اليوم مواجهة حالة الفرز والاصطفاف الطائفي، هل يمكن أن يكون هذا عبر محاولة التقريب من الطوائف، وهل يمكن أن يحدث هذا عبر توسل المشهد التاريخي الذي نمت فيه تلك الطوائف، هل يمكن أن يكون هذا عبر مناظرات أو محاورات أو محاولة تقريب يائسة تستدعي التاريخ ولا شيء غير التاريخ.. مما يعزز حالة الفرز، هل يمكن استدعاء تاريخ ما قبل ١٤٠٠عام في محاولة لمصالحة عقائد أصبح لها صفة الرسوخ والتمكين وتعتاش من خلالها قوى مذهبية وطائفية ولها مرجعيات ولها سلطات اجتماعية وسياسية لا يمكن الاستهانة بنفوذها أو الإقرار بأي قدرة على النهوض منها، غير توسل مشهد تاريخي في محاولة لإضفاء مسحة من التسامح أو القبول بالآخر.. أو حتى إعادة تلك القراءة التي قامت عليها عقائد ومذاهب وتاريخ لا يمكن التعامل معه بمنطق التجاوز ناهيك عن الإخفاء. أعتقد أن تلك المحاولات لن يكتب لها النجاح مع تقدير النوايا الطيبة التي تتوسل ذلك التقريب في محاولة للجم تلك التناقضات في حدها الأدنى.

في محاولة لفهم نمو هذه الظاهرة علينا أيضاً أن نستعيد تاريخاً قريباً – في زمن الأحلام العربية الوطنية والقومية بُعيد الاستقلال الوطني، لم يكن لهذه الظاهرة أن تنمو وتنتعش حتى تصبح هي الفاعل الأكبر في التأثير على جموع المنتمين لها. ظاهرة التحزب الطائفي والمذهبي وحتى العرقي لم تكن لتقوى لولا حالة الإحباط واليأس. لم تكن لتنمو هذه الظاهرة وتشتد لولا عتمة الاستبداد، ومحاولة الاستئثار بالسلطة عبر أداة القمع والإلغاء. ولم تكن لتنمو وتعزز لولا حالة الفشل التي مني بها مشروع الدولة القومية الاقصائية.

في زمن جيل عربي حالم كان شباب الطائفة الشيعية في العراق أو لبنان – على سبيل المثال – هم جزء حقيقي وفاعل في وقود الحلم العربي. ألم تكن أغلب كوادر وقيادات الأحزاب العلمانية والوطنية والقومية في العراق ذات انتماء إلى بيوت عربية شيعية.

السبب في نشوء ظاهرة الاصطفاف الطائفي والوعي المذهبي الذي تقدم على ما سواه يعود لعاملين: أولهما نجاح المؤسسة الدينية الشيعية في الاستحواذ على السلطة في إيران الثورة، مما عزز حضور المذهب السياسي الطائفي في المنطقة، والأمر الآخر حالة الفشل التي أصابت مشروع الدولة العربية القطرية في فهم ومعالجة تلك الجذور الأثنية سواء كانت قومية أو مذهبية والقمع التي طالت الأثنيات وانحسار الأحزاب والحركات السياسية العلمانية التي تلقت ضربات موجهة وتهميش الحياة المدينية السياسية. الاخفاق الكبير كان في العجز عن تقديم مشروع قابل للحياة،

والاتكـاء عـلـى الحزب الـقـائـد والـرئـيس الضـرورة والدولة الأمنية التي لا تتميز بشيء أكثر من تعدد مؤسساتها الأمنية، ولا تبرع بشيء أكثر من متابعة أنفاس مواطنيها، ولا تقدم نجاحاً يذكر سوى عبر قمع أي تناقضات داخلية من خلال الأداة الأمنية وحدها.

ولا يمكن اليوم استعادة التاريخ القريب ناهيك عن محاولة فتح اضابير التاريخ البعيد محاولة مصالحة الطوائف. ما يمكن أن يقوم اليوم هو مصالحة المواطن لا مصالحة أو مهادنة طائفة. الطائفة تكوين ثقافي له حقوقه في ممارسة شعائره واحترام عقائده، لكن المشترك والبالغ الأهمية هي المواطنة التي بقدر ما تتعزز على المفهوم العريض لها تترى تلك النزعة لاستدعاء الطائفة للتدرع بها.

قدر هذه الشعوب أن تتعايش بسلام أو أن ترضخ لتجار الطوائف والمذاهب والباحثين عن أنفسهم ونفوذهم وسط هذه التحولات القاتلة لمعاني الدولة/ الوطن الحاضنة لكل أبنائها. التباكي على الحالة العراقية اليوم واستعادة الطائفية وترسيخ وعي الفرز على الهوية الطائفية، نوع من الخلل الفكري في ملامسة قضية معقدة حلها لن يكون عبر الترحم على نظام استبداد حتى لو حفظ للدولة العراقية كيانها، إلا أنه كان أكثر عجزاً من المحافظة على هويتها الوطنية.

أين يكمن الحل إذن؟، لن يكون ثمة حل لهذه التناقضات الطائفية والحد من محاولة استغلالها سياسياً إلا عبر ترسيخ مفهوم المواطنة، أداءً وممارسة واقترابا. ليس المهم التنظير لهذا المفهوم واستعادة نشوء فكرته التاريخية. هذا المفهوم مر عبر تحولات جعلت فكرة المواطنة في كل أنحاء العالم المستقر والمزدهر قادرة على استيعاب الأثنيات أياً كانت.

فكرة المواطنة في استعادة فكرة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وتجريم أي تميز طائفي أو مذهبي أو ديني أو قومي أو على اعتبار الجنس أو اللون أو العرق، وهذا المفهوم لن يترسخ سوى عبر ممارسة قادرة على وضعه كحالة قانونية ونظام دستوري حتى يصبح جزءاً من ثقافة اجتماعية له صفة الرسوخ والثبات والممارسة. المواطنة حقوق وواجبات. ليست شعاراً براقاً يرفع اليوم في محاولة للجم تلك التداعيات ولكن وسيلة فعالة كشفت قدرتها على لجم الفرز الطائفي والمذهبي والعرقي لصالح الانسجام الوطني.

مفهوم المواطنة مفهوم متصالح مع قيم المجتمع المسلم.. وفي الإسلام من القيم والمعاني ما يعزز هذا المفهوم. هذا المفهوم المتصالح مع القيم الثقافية قادر على تقديم حصانة فريدة من محاولات الاختراق عبر توسل الفرز الطائفي تحت حجية أو ذريعة المظالم التي تنال أي طائفة. النظام المستبد على مر التاريخ لم يتأخر في سحق خصومه دون اعتبار لطائفة أو مذهب أو تكوين.. إنه معني باستتباب النظام، لكن الذرائع التي تقدم اليوم تحت راية الاصطفاف المذهبي هي ذريعة تتجاوز اليوم فكرة المساواة بين أبناء الدولة الواحدة. تعميق مفهوم المواطنة وممارسة هذا الحق كاف لإضعاف حالات الفرز تحت حجية الحقوق المسلوبة، وبالتالي كاف لإحداث مجال رحب للعمل الوطني يتجاوز المرجعية الطائفية التي ستجد نفسها تعود إلى موقعها الطبيعي بعد أن يصبح الجميع تحت ظل حقوق المواطنة لا ظل المرجعية.

المسألة اليوم ليست مواجهة الفرز الطائفي أو محاولة سحب البساط من تحت أزمة تشتعل في المنطقة، لكنها أيضاً مستقبل شعوب وأوطان ودول عليها أن تتخلى عن امتيازات العشيرة أو الطائفة أو القبيلة في سبيل بناء دولة حديثة تستلهم تجربة تاريخية ما زالت ماثلة نتائجها أمام أعيننا في بلدان العالم الذي تجاوز هذه الإشكالية. إغلاق اضابير التاريخ أجدى من البحث فيها اليوم، وتجريم المحرضين على الأحقاد الطائفية أو إدانة العقائد أولوية في عرف دولة المواطنة. وتعميق مفهوم دولة المواطنة هو الوسيلة الوحيدة لانهماك الناس فيما هو أجدى لمستقبلهم ومستقبل أجيالهم، وهو الوسيلة الأفضل لإزالة الاحتقانات وإضعاف تجار المذاهب والطوائف على اختلاف مللهم ونحلهم، وهو الحصانة الكبرى اليوم من أي محاولة اختراق خارجي يأتي تحت ذريعة حقوق أو مظالم طائفة.

الرياض، ٢٠٠٧/٧/٣٠

السعودية الموالية لامريكا والمعادية لايران دعامة لاسرائيل

عاموس غلبوع

اذا كان ثمة خط بارز في السياسة الخارجية الاسرائيلية، منذ حرب لبنان الثانية، فانه الدور الخاص المخصص للعربية السعودية في القضية الفلسطينية خاصة، وفي الساحة العربية المعتدلة عامة. العوامل التي تقف في مركز خط اولمرت ولفني السياسي هذا هي كما يبدو ما يلي: الايمان بأن العربية السعودية تستطيع أن تمنح تأييدا و/ أو غطاءً عربياً عاما لتقديم تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وتقدير أن المبادرة السعودية للسلام تشتمل علي عناصر جيدة، وتقدير أن اسرائيل تستطيع أن تستغل الوضع الاستراتيجي الجديد الناشئ في المنطقة، الذي تستعد فيه الدول العربية السنية، المعتدلة ، لمواجهة المعسكر الشيعي برئاسة ايران، للانضمام اليها، أو على الأقل لتُنمي معها نظام علاقات استراتيجي خاص.

عشية التوقيع علي اتفاق مكة (شباط ٢٠٠٧) بين حماس وأبو مازن، على اقامة حكومة وحدة فلسطينية، قدّمت السعودية في مقالات تحليلية اسرائيلية على أنها الدولة العربية الرائدة التي تحل محل مصر. كان احراز الاتفاق نفسه شهادة على قوة التأثير السعودي. وهناك عامل آخر، وهو العلاقات الخارجية. في الحياة العامة الاسرائيلية يوجد عن السعوديين (كأمراء إمارات الخليج الذين يلبسون الجلابيب البيضاء الأنيقة) تصور شرقي مؤثر، موفور المال. إن لقاء اسرائيليا ـ سعوديا معلنا، إضافة الى كونه جزءا من تقدم نحو آفاق سياسية تثير الخيال الشرقي، هو حيلة اعلامية في أعلى مرتبة.

لا يجوز أن نستخف بالتأثير السعودي، ومن الغباء ألا ندرك أنه يوجد للدولة التي لها ربع احتياطي النفط العام في العالم ما تقوله في العالم العربي. لكن من الواجب أن ندرك قيود السعودية، وضعفها، ومشكلتها مع اسرائيل. إن الفشل المدوي لاتفاق مكة وعدم استعداد السعودية وعدم قدرتها على منع انهياره، مثال جيد على ذلك.

في هذا الشأن دونكم ملاحظتين رئيسيتين: اولا، قد تكون السعودية دولة معتدلة، لانها مشايعة لامريكا، لكن لا أكثر من ذلك. فهي دولة اسلامية سنية من النوع المتطرف (بخلاف مصر، والاردن والامارات). وهي الدولة التي تصدر اسلامها المتطرف الى كل ركن في العالم عن طريق جمعيات خيرية تملك مالا كثيرا. ستكون السعودية آخر من تعترف بدولة اسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وأول من تؤيد كل منظمة ترفض هوية دولة اسرائيل اليهودية. من الفضول أن نذكر أن السعودية هي أكبر احتياطي بشري للارهاب الاسلامي المتطرف، وفي ضمن ذلك القاعدة. وملاحظة ثانية، في المجال الاستراتيجي. لم تكن السعودية قط دولة رائدة في العالم العربي. كانت سياستها الخارجية دائما تقوم على دفع مُرتب حماية، وعلى الاحجام التام عن المواجهات المكشوفة مع جاراتها؛ وستفضل دائما احتضان ايران على مواجهتها، وألا تفعل ذلك على التحقيق مع اليهود! فهي دولة لأكثر من عشرة آلاف أمير (يزيد عددهم مع مرور الوقت) مع اسطول وسلاح جو عصريين جدا، وكل ما سيصبه الامريكيون عليهم في المستقبل، سيتبخر في لحظة الامتحان الاولي، كما حدث في مواجهة صدام حسين في ١٩٩١ .ولهذا فان السعودية في آخر الأمر تشكل دعامة (هشة) لاسرائيل في مجال التسويات مع الفلسطينيين، وفي المجال الاستراتيجي الاقليمي تحديدا.

معاريف، ٢٠٠٧/٨/٦

جدة الغارقة.. تراث مهدّد

الجزيرة العربية، خزّان تراثي بالغ الثراء، وذاكرة تاريخية تعكسها معالم كانت حتى وقت قريب شواهد على عمق النشاط الانساني، فقد مرّت الأديان كلّها من هنا، كما استوطنت حضارات بشرية عريقة مناطق كثيرة منها. وكان أولى بمن لديه هذا المخزون التراثي الغني أن يوليه إهتماماً شديداً، بل وأن يكون مصدر توجيه لكل الأديان والحضارات من باب الحفاظ على تراث البشرية، وحفظاً للوجود الحضاري الذي تمثّل الجزيرة العربية أبرز مصادره ومحاضنه.

لقد فوجئنا بخبر نشرته وكالة (رويترز) ونقله موقع (العربية) على شبكة الانترنت بأن السعودية تأمّل في تدخل الأمم المتحدة لمساعدتها في إنقاذ مدينة جدة التاريخية القديمة المطلّة على البحر الأحمر ذات الطراز المعماري الفريد والمهدد بالإختفاء.

وفيما يناضل المعماريون الحجازيون في كف أيدي العابثين بتراث ومعالم المدن المقدّسة، بل ومعالم الحجاز التاريخي عموماً، فإن الحكومة والمتشددين العاملين بإمرتها مصرّون على تغيير معالم وهوية الحجاز التاريخي، ويقول سامي نوار الذي يقود جهود الحفاظ على تراث جدة ان المدينة القديمة في طريقها للانضمام هذا العام لقائمة التراث العالمي التي تضعها الامم المتحدة والتي تشمل بالفعل ٨٣٠ موقعا من بينها ثمانية مواقع في اليمن وسلطنة عمان.

ويأمل نوار المدير العام للسياحة والثقافة بأمانة جدة أن ينجح أخيرا في تدويل المعركة التي بدأها منذ ما يزيد عن ٢٠ عاما ليغرس إحترام التاريخ والحضارة في مجتمع يشهد حركة تحديث سريعة ولا يدقق كثيرا في مثل هذه الامور.

وقال في مقابلة مع وكالة (رويترز): (إعتدت فقط على استقبال السائحين الاجانب وربّات البيوت اللائي يشعرن بالضجر. الآن تأتي الاسر والمدارس والطلبة في السعودية لدراسة الفن المعماري والتراث. بدأ الجميع يفخر به).

وتابع (لدينا إتفاق الآن مع المديرية التعليمية في جدة لإلقاء محاضرات في المدارس عن التراث الثقافي للمدينة والقيام بجولات ومشاركة الطلبة والطالبات في تنظيف المباني القديمة والشواطيء والكورنيش).



في مدينة جدة القديمة شيدت المباني في شوارع ضيقة تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب لاستغلال رياح البحر وهي مصممة لتلقي الظلال على بعضها البعض لتقلل من أثر درجة الحرارة والرطوبة الشديدة.

إنها مبانٍ مبنية من الحجارة الحمراء لها شبابيك خشبية زرقاء اللون تعرف بإسم المشربيات تعطي طابعاً مميزاً للعمارة في المدن القديمة في مصر والسودان واليمن والسعودية في المناطق الواقعة على البحر الاحمر.

وقال نوار (انه طراز معماري فريد.. ليس في السعودية فقط بل في العالم بأسره). ويضيف (أنظر كيف إستغل الإنسان المواد المتاحة لبناء مسكن يوفر مناخاً طيباً وتبريدا طبيعياً للهواء ونوافذ طبيعية تتفق مع الثقافة والدين. إنه أفضل إستخدام للمواد لتلبية إحتياجات الانسان وثقافته).

ويتدفق مئات الالاف من الحجاج على جدة التي يقطنها مليونا نسمة وهم في طريقهم لاداء مناسك الحج في مكة. وفي الثمانينات نزح عدد كبير من السكان عن الأحياء القديمة بعدما زادت ثرواتهم وحل محلهم مهاجرون أجانب فقراء اكتظت بهم المباني في إطار نظام عشوائي للصرف الصحي. وفقد نحو عشرة بالمئة من المباني القديمة وعددها ٥٧٠ نتيجة الحرائق بسبب مد الاسلاك الكهربائية.



وأصبح الان عدد كبير من المباني مهجورة وفي حالة بائسة. وتمنع لوائح جديدة هدمها أو تعليتها بما يزيد عن الحد الأقصى المسموح به وهو ستة طوابق ويمكن للبنوك أقراض أصحابها لترميمها.

وفي العام الماضي كشفت بلدية جدة عن خطة بناء مركز تجاري بينما ارتفعت المباني الشاهقة على الكورنيش لتنبيء بأن تغدو جدة في يوم من الايام مثل المدن الجديدة في الطرف الاخر من شبه الجزيرة العربية، بما يهدد هويتها التاريخية.

وقال نوار (أعتقد انهم سيشيدون مدينة مثل دبي تضم مبان مرتفعة. ستصبح جدة مدينة مختلفة في غضون عشرة أعوام). ولكن هذا التجديد للمدينة سيفضي في نهاية المطاف الى تغيير معالم مدينة تحاول الابقاء على معالمها وهويتها التاريخية قبل أن يطمسها التحديث المشوّه الذي يقوده أصحاب المشاريع التجارية من الأمراء، والمتطرّفون بمعاولهم العابثة.

السعودية: ديمقراطية مجالس التسول المفتوحة

مأسسة التسوّل!

مضاوي الرشيد

ان كانت للنظام السعودي خصوصية ما فهي تنبع من كونه النظام الفريد الذي نجح في مشروع (مأسسة التسول) من خلال ما يعرف بـ (المجالس المفتوحة) والتي يحتضنها رجالات النظام بشكل روتيني منظم ومنسق حسب قواعد بيروقراطية معروفة. من منظور النظام تمثل هذه المجالس شبه العامة ركيزة من ركائز التواصل بين رجل السلطة والرعية، حيث تتمكن هذه الاخيرة من اختراق حاجز السلطة وتحضر بين يديه شخصيا لتصبح مثالا للتواصل بين الراعي والرعية بشكل مباشر وعفوي يعيد الى الاذهان ذاكرة التراث والتقليد وديمقراطية العصور البائدة المزعومة. وبما ان مثل هذه المجالس تعتبر مفتوحة للقاء والتواصل من حيث المبدأ، نجد اسطورتها قد دونت في كتيبات صغيرة زعم انها دراسات في السياسة، هدفها تسليط الضوء على ممارسات ديمقراطية فذة، وتجربة فريدة من نوعها في ديمقراطية مزعومة. وبوجود مثل هذه المجالس المفتوحة يستنتج الباحث ان مؤسسات الديمقراطية المعروفة من مجالس برلمانية منتخبة وتمثيل شعبي ما هو الا طمس للمجالس المفتوحة الحالية والتي تضمن التواصل المباشر وتردم الهوة بين الحاكم والمحكوم الذي يأتي بقضيته مباشرة الى صاحب القرار ليبت بها حسب ما يراه مناسبا.

واذا امعنا ومحصنا ماهية هذه المجالس المفتوحة المروج لها، سنجد عالما غريبا عن مفهوم الديمقراطية بل عن مفهوم الانسانية والكرامة. اثبتت المجالس السعودية المفتوحة انها مؤسسات تسول بكل ما تعني هذه الكلمة من معان، وخصوصيتها من كونها رمزا من رموز النظام الحالي والتي من خلالها يصيب النظام هدفين، الهدف الاول: ابراز اصحاب المجالس كمحور رئيسي في تدبير شؤون المواطن، وتسيير أموره الشخصية. الثاني: تنشئة جيل كامل على مفهوم استجداء الحقوق وليس انتزاعها. يصطف المواطنون عند ابواب هذه المجالس - والتي لها طاقم كبير من السدنة - يأتون بصحبة رسائل منها المطبوع ومنها المخطوط باليد، فيطلب احدهم مساعدة على مرض ألم به، وآخر يستجدي معونة زواج، او مساهمة مالية لدفع دية او مهر، تمثل هذه الرسائل عرائض تسول صريحة تقدم لصاحب الشأن والذي يحولها على مساعد خاص يترأس مكتبا كبيرا له طاقم اداري متشعب ومتطور. وتوفر هذه المجالس نافذة يطل منها المواطن على ابهة القصر وسيده، فيصيبه الذهول والرهبة التي تتحول الى حالة خشوع تتخللها كلمات الدعاء حتى تدوم النعمة ويعم الأمن والأمان وتسمع السموات ابتهال المحتاج ومعاناة الفقير ومأساة المظلوم، وان كان المبتهل من المحظوظين فسيلقى وعدا بالاستجابة او النظر بالقضية بعد سلسلة طويلة من المراجعات والاستشارات المستقبلية، التي قد تضمن سريرا في مستشفى متطور، او هبة مالية تنثر هنا وهناك.

وبتطور الحياة وتشعب احتياجاتها تنمو احتياجات المواطن، فتأتي قرية كاملة تطلب مولدا كهربائيا ينير عتمة مساكنها وظلمة أزقتها، او ان تطلب طريقا معبدا يربطها بالعالم الخارجي، او مدرسة تحتضن ابناءها. وبين المطالب الشخصية والجماعية الاخرى، تتأصل (ثقافة التسول) التي تصبح بدورها مادة اعلامية متلفزة او مكتوبة، فتكرس لها لقطات طويلة ومقالات غزيرة تعلم الحاضر والغائب، تشاهد فيها الجموع كيفية وآلية انتزاع ريشة من ذيل الطاووس المنتفش، والحصول على حصة ولو وضيعة من مآثر السلطة الكثيرة.

مأسسة التسول أبعد ما تكون عن الديمقراطية، فلا ديمقراطية مجالس العشيرة المزعومة ولا ديمقراطية اثينا اليونانية تصمد امام خصوصيتها. لقد نجح النظام السعودي من خلال (المجالس المفتوحة) في تهميش مشروع مؤسسات الدولة، والتي يجب ان تكون مناطة بالتعاطي مع احتياجات المواطن المعيشية وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية. ومشروع (المجالس) يظل ناقصا ومفتقدا للمصداقية، كما ان قدرته على تلبية احتياجات جملة السكان محدودة. وكيف نلوم المواطن ان هو وجد مؤسسات الدولة التي تدعي خدمته مثقلة بشخصيات تتعامل مع همه بغطرسة، فيجد ملاذه الاخير وفرصته الحقيقية في اختراق المجلس المفتوح طبعا، بعد تجاوز اصحاب مفاتيح الابواب، للوصول الى المركز بشكل مباشر، عله يحصل بعد رحلة تسول واستجداء طويلة على نتيجة ملموسة.

من المؤسف ان يتحول شعب كامل يدعي العنفوان والكرامة والكبرياء الى (رعية متسولة) تعتقد ان حقوقها تكتسب من خلال ممارسة ثقافة التسول. ومن المؤسف ان تكون الثروة النفطية قد ساهمت في تبلور هذه الثقافة المستجدية للقوي والثري. ومن المؤسف ايضا ان جزءا كبيرا من هذه الثروة قد تحول الى خزائن خاصة يصرف القليل منها على تكريس ممارسات التسول بدلا من تقوية اجهزة الدولة ومؤسساتها التي تنظر بقضايا المواطنين دون اللجوء الى مسرحية الاستجداء المتلفزة والموصلة بكتيبات الدعاية السياسية المختبئة تحت ستار البحوث الاكاديمية في السياسة والاجتماع. لا بد لاثنوغرافية المجالس المفتوحة الواقعية ان تكتب يوما ما لتظهر الفجوة بين الواقع والاسطورة اولا، ومن ثم تفضح تأثير ثقافتها وممارساتها على المسار السياسي الذي ينهض بالمجتمع من مفهوم المجتمع المتسول الى مفهوم المجتمع الراقي، ليس بمقولات الكرامة والعنترية بل بالممارسة الفعلية لثقافة الحقوق والانسانية. هذه الثقافة الجديدة هي وحدها الكفيلة ببناء دولة المستقبل والتي ينمو فيها المواطن بعيدا عن التسول ليصبح صاحب حق يناله من مبدأ المساواة والشراكة في موارد الدولة والثروة القومية. لا تنتج ثقافة التسول الممارسة في احضان المجلس المفتوح سوى الرؤوس المطأطئة، والنفسيات الخانعة.

من المستحيل ان تنهض الأمم وهي تعيش ثقافة الاستجداء. لقد تأصل هذا التراث في النفوس بعد عقود طويلة ساهمت السلطة السياسية في نشره واحتضانه. ومن المستحيل قيام دولة المؤسسات وتثبيت مفهوم المواطنة في ظل التسول والاستجداء اذ ان ليس للمتسول حقوق بل اوهام قد تتحقق او لا تتحقق اذ يظل ذلك معتمدا على ارادة السياسي. وتبقى ديمقراطية المجالس المفتوحة خصوصية تسول وماركة مسجلة باسم النظام.

القدس العربي، ٢٠٠٧/٨/٧

النص في الخطاب التنويري

محمد بن علي المحمود

يخدع النصوصيون التقليديون الجماهير بكثرة إيرادهم للنصوص. وهذا جزء من ممارسة الخداع النفسي؛ حيث يتصورونهم الأشد وفاء للنص؛ لأنهم الأكثر (استشهاداً!) بالنص. ويحاول النصوصيون التقليديون إيهام الجماهير المتدينة أنهم – وحدهم! – الأوفياء للنص المقدس، ومن ثم الأوفياء للدين، بينما الآخرون، وهم بقية الأصوات غير التقليدية، لا يمنحون النص المكانة التي يستحقها، في عالم المعرفة، وفي عالم الواقع، ومن ثمَّ، فهم – حسب ما يصورهم به التقليديون– إما جاهلون بالنص أو متجاهلون له، وهم بهذا التصنيف الظالم، قد خانوا النص، ونابذوا الدين وهذه تهمة التهم للخطاب التنويري.

التقليدية تحاول تقسيم الحراك الفكري المشتبك مع الديني إلى: نصوصية سلفية تقليدية، هي المعبر – في تصورهم – عن الدين، وعقلانية تحررية، تشتبك مع الديني بعد ازورار واضح عن النص. وهذا التقسيم يريد أن يصل إلى نتيجة تخدم التقليدية إيديولوجيا، وذلك عندما تؤكد أنها المعبر الشرعي والوحيد عن الدين، معززة ذلك بحديث الافتراق المضطرب سنداً، والمتعذر – عقلاً – أن يدرج في سياق الافتراق.

ما تحاول التقليدية السكوت عنه، أن التقسيم ليس بهذه الثنائية الدوغمائية المشحونة بالأبعاد الإيديولوجية التي تمتد في عمرها إلى أكثر من أربعة عشر قرناً. الحقيقة العلمية، كما الواقعية، أن الظاهرة الإسلامية، نصوصاً وأحداثاً، خضعت لعدة قراءات، يستحيل حصرها. كما أن التقليدية ذاتها ليست قراءة واحدة، بل هي عدة قراءات، ولكل مذهب وفرقة وطائفة، درجات من التقليدية، التي تحاول – من داخلها – ممارسة هذا التقسيم الثنائي، والتأكيد على أنه التقسيم الوحيد الموجود.

هذه الثنائية التي تحاول النصوصية التقليدية الإيهام بأنها ثنائية إيمانية، أحد أطرافها: منافق/ كافر. لا تريد التقليدية النصوصية أن تعترف بمأزقها النصوصي مع الواقع، وأنها ليست إشكالية نص، وإنما هي إشكالية غياب العقل في التعاطي مع النص. لا بد أن تتحول هذه الثنائية – في هذه الجزئية خاصة – إلى ثنائية: نصوصية عقلانية، ونصوصية غير عقلانية. نصوصية تعتقد أن فاعلية النص لا تتحقق إلا من خلال العقل، ونصوصية تقليدية آلية، تعتقد أن فاعلية النص لا تتحقق إلا من خلال تغييب العقل.

النصوصية التقليدية تجد نفسها من خلال العداء المضمر للعقل. وجودها لا يتحقق في مجتمع مشبع بالعقلانية، يعي تلك المسافة التي لا بد من قطعها بين الوجود المتعالي للنص، وبين الواقع المتعين. لهذا، تفترض التقليدية أن كل دعوة لعقلنة الخطاب الديني، هي دعوة لنقض الخطاب الديني ذاته، وليس لتطويره فحسب.

ما لا تريد التقليدية أن تعترف به أن الوعي التنويري الخاص بالإسلام، هو وعي نصوصي، ولكنه وعي نصوصي معقلن، بعيد عن الجمود والتقليد، وعي يضع النص في كيميائية خاصة، تحمل في تركيبتها تحولات (العقل = الوعي) البشري، وتحولات الشرط الواقعي، فيخرج من خلال ذلك تنصيص خاص بالزمان والمكان، يمكن له أن يتكرر – بتنوع – في كل زمان ومكان.

النص يحتوي على بعدين: بُعد متعال، عابر للزمان والمكان، ذي طابع نظري عام، أو شبه نظري، وبعد تفصيلي، مشدود إلى الواقع التاريخي الذي كان النص استجابة له البعد الأول، وعلى ضوء القراءة المقاصدية، ومراعاة الشرط الواقعي، هو البعد الذي يمكن استحضاره الآن، أما البعد الآخر، فهو بُعد تاريخي (بالمفهوم القارّ للتاريخ) يستحيل عليه عبور الزمان والمكان.

إذا أردنا للنص أن يمارس فاعليته الحقيقية في الواقع؛ فلا بد أن نفهم هذين البعدين، أي أن نعتقه من أسر الفهم التقليدي الذي لا يزال يفهم النص كمجرد خطاب مباشر، يتكرر في الزمان والمكان، موجّه إلى قارئ سلبي، خال من الأبعاد المعرفية، ومتجرد من تطوره التاريخي. وهذا فهم يقتل النص – بالغاء انفتاحه على تنوعه وتطور الحياة البشرية؛ موضوع خطاب النص – وهو يظن أنه يقوم بإحيائه.

يتهم التقليديون الخطاب التنويري بأنه خطاب يلغي النص؛ عندما يتعارض مع الواقع، وهذا اتهام يتكرر، نتيجة سوء فهم، أو تعمد إساءة فهم الخطاب التنويري، بإنتاجه دلالة النص، من خلال المعرفة والواقع، هو الأشد التزاماً بالنص؛ لأنه الأشد استبطاناً له، والأقرب إلى كليات النص (= النص هنا: مجموع النص المقدس، وليس مفرداته) وهي الكليات المرتبطة بالمقاصد العامة والأزلية للرسالة. بل يصرح التقليديون بأن جزءاً من (صوابيتهم) مستمدة من هذه الكثرة في الاستشهاد. طبعاً، لا يهم الجماهير (كيفية) الاستشهاد؛ لأنها لا تتوقع الخداع في هذا المضمار، ومن هؤلاء بالذات.

الخداع بالكثرة، ليس شيئاً يتم في الخفاء، وإنما هو شيء معلن، بل هو جزء من آلية الهجوم على الخطاب التنويري، ذي المنحى الليبرالي. نسمع ونقرأ كثيراً عن افتخار التقليديين بأن مقولاتهم متخمة بالنصوص، وأن في كل سطر يكتبونه نصاً ما، وأن خصومهم التنويريين، تكاد تخلو مقولاتهم من النصوص. وكما قال لي أحدهم: إنك تكتب مقالاً مطولاً يناهز الثلاثة آلاف كلمة، ليس فيه آية ولا حديث، بينما لا يخلو سطر أو سطران لي آية أو حديث. هكذا قال. وحسب هذا الفهم، فهو أشد إسلامية؛ لأنه الأكثر نصوصية!

كون الخطاب التنويري، لا يكثر من إيراد النصوص في مقولاته، حقيقة. لكن، ماذا وراء هذه الحقيقة؟! جزء من احترام الخطاب التنويري للنص، أنه لا يمتهن النص في كل سياق، وهو لا يورده كدليل، إلا عندما يكون دليلاً بالفعل، وليس مجرد تلاعب بعواطف الجماهير. كثير من الذي يقال في معظم القضايا، لا يحتاج لدليل نصي، وإنما لدليل عقلي. وضع النص – اعتسافاً – في موضع الدليل العقلي أو التجريبي الواقعي، لمجرد الاحتماء بالنص، خيانة للنص، من جهة، وخيانة لمتلقي الخطاب التقليدي من جهة أخرى.

استغباء الجماهير، حالة ملازمة لتيار النصوصية التقليدية، الذي يمارس الإقناع من خلال عملية (قص/ لصق) عشوائية أو شبه عشوائية، وإخراجها في صورة الخطاب الشرعي الوحيد، المعبِّر عن إرادة الإسلام. بينما يتم تصوير النصوصية التنويرية، بأنها تجاوز للنص، أو إلغاء له، أو قفز عليه، في محاولة لتشويه الخطاب التنويري.

حقيقة أن التنوير الإسلامي، هو الامتداد العصري للإسلام، يجري تغييبها اليوم في واقعنا الذي يحاول التقليديون التهامه . التنوير الإسلامي ليس غريباً، ولم يأت من فراغ، وإنما هو النتاج الطبيعي لعملية التقاء الإسلام بالعصر، أي بكل مكونات العصر.

النصوصية التقليدية يمكنها أن تعيش في مخيالها، وتمارس الارتهان إلى تفاصيل الماضي فيما وراء الواقع. أما أن تحاول مَوضعة ماضويتها في واقع لم تأخذ به عند مقاربتها للنص. التقليدية، عندما ألغت الواقع المعاصرة من معادلة تأويل النصوص؛ ألغت – آلياً – قدرتها على الاشتباك الإيجابي مع الواقع. تأويل يلغي الواقع، تنتج عنه بالضرورة، رؤية تعجز عن رؤية الواقع، بل تصطدم به على نحو كارثي، كما هو حال النصوصية التقليدية اليوم.

الرياض، ٢٠٠٧/٨/٢

وجوه حجازية

صالح بن محمد بن عبد الله بن إدريس الكلنتي المكي الشافعي (١٣١٥هـ - ١٣٧٩هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأة نشأة دينية، فقرأ القرآن الكريم على جده الشيخ عبدالله بن إدريس، وعلى الشيخ محمد المصري، والشيخ حسين الصنهاجي القارئ الضرير، وقرأ على جده المذكور في العقائد والفقه الشافعي. التحق بالمدرسة الخيرية التابعة للشيخ محمد بن يوسف الخياط، وفيها قرأ الصرف والنحو والتوحيد وغير ذلك. ولازم الشيخ احمد بن عبداللطيف الخطيب، وقرأ عليه في الفقه والنحو والفرائض وأصول الفقه والفروض والقوافي. وقرأ على الشيخ أحمد النجار الطائفي في الفقه والمصطلح، وعلى الشيخ جمال الملكي، والشيخ عبدالرحمن دهان، والشيخ محمد الخير، وعلى الشيخ محمد بن عبدالقادر الفطاني، وعلى الشيخ مشتاق أحمد الهندي، والشيخ عيسى رواس. وحضر دروس الشيخ حبيب الله الشنقيطي، والملا عبدالرحمن كريم بخش الهندي. وكان قد التحق بالمدرسة الصولتية سنة ١٣٣٨هـ، ثم رحل الى فلفان وكلنتان وقدح، ثم رجع فالتحق بالمدرسة الصولتية فقرأ على مشايخها، وقرأ على الشيخ سعيد يماني، وسمع على الشيخ عبدالقادر بن صابر منديلي. ورحل الى جاوا سنة ١٣٤٤هـ، ومكث يدرس فيها الى سنة ١٣٤٩هـ ورجع الى مكة المكرمة، ولازم السيد عيدروس وقرأ عليه.

وفي سنة ١٣٥٠هـ عين مدرساً بالمدرسة الصولتية، ثم عين مدرساً سنة ١٣٥٦هـ بدار العلوم الدينية. وكان الى جانب التدريس يتلقى عن كبار علماء الحرمين الشريفين والوافدين إليها. فأخذ عن الشيخ عبدالستار الدهلوي وعن الشيخ حبيب الله الشنقيطي، والشيخ علي المالكي، والسيد عبد الحي كتاني، والشيخ عمر حمدان المحرسي، والشيخ عبدالقادر بن توفيق الشلبي، والمفتي الشيخ إبراهيم الغلاييني، وغيرهم. وروى عنه جماعة من طلاب الصولتية ودار العلوم الدينية. توفي رحمه الله بمكة المكرمة. وله: نظم تهذيب المنطق، رسالة في النحو(١).

محمد ماجد بن محمد صالح ابن فيض الله الكردي (١٢٩٢ - ١٣٤٩هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وتلقى العلم على علمائها في عصره، وحفظ القرآن الكريم، وكان شغوفاً بطلب العلم ونشره فنشر كثيرا من الكتب على نفقته، وأنشأ مطبعة لهذه الغاية واحترف الطباعة وتجارة الكتب، واجتمعت له مكتبة خاصة من أفخم المكتبات في الحجاز، وهي موجودة الآن في مكتبة مكة المكرمة. تحدث عنها الدكتور عبدالوهاب ابو سليمان في كتابه: (مكتبة مكة المكرمة، دراسة موجزة لموقعها وأدواتها ومجموعاتها) فقال: (وهي كالتالي: أولاً، مكتبة الشيخ محمد ماجد الكردي المكي، توفي سنة ١٣٤٩هـ، تبرع بها الشيخ عباس قطان رحمه الله تعالى. تحتل مكتبته قاعة كبيرة كاملة في الجنوب الشرقي من المكتبة، وتعد مجموعة هذه المكتبة أكبر مجموعات المكتبة وأنفسها، إذ تحتوي على نوادر المطبوعات، وهي صورة حية، وتعبير صادق عن حياة صاحبها، فقد كان رحمه الله عالماً فاضلاً من العلماء البارزين في البلد الحرام، وكان منزله منتدى العلماء والأدباء، وله شهرة واسعة في العالم الإسلامي، وهو أحد أوائل من أدخلوا الطباعة الى مكة المكرمة، فأسس مطبعة الترقي الماجدية بمكة المحمية عام ١٣٢٧هـ، وطبع كثيرا من مؤلفات العلماء المكيين وغيرهم، فأوجد حركة علمية نشطة بينهم، استقلت محتوياتها بفهارس في أربعة مجلدات خصص كل مجلد لمجموعة من العلوم والفنون، وهي أول مجموعة أهديت لمكتبة مكة، ويبلغ عدد عناوينها أربعة آلاف ومائتا عنوان). وقد ذكر الزركلي فهرس المكتبة الماجدية من جملة مؤلفاته.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة. وله: معجم كنز العمال، معجم التخاميس (شعر)، المنتخبات الماجدية (أدب)، وجميعها لم تطبع(٢).

جعفر بن أبي بكر بن جعفر بن محمد جمعة لبني الحنفي المكي (١٢٨٢هـ - ١٣٤٠هـ)

الإمام بمقام الحنفي، المدرس بالمسجد الحرام. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وتلقى علومه عن علماء المسجد الحرام في عصره، وبرع في الفقه الحنفي، وتصدر للتدريس بالمسجد الحرام مدة طويلة، وأخذ عنه الشيخ عرابي سجيني، والشيخ جميل إسماعيل، والشيخ صدقة عبدالجبار. بدأ عمله في العهد العثماني فكان كاتباً ثم رئيساً للكتاب، ثم نائب قاض. سافر رحمه الله الى مصر، ثم الى استانبول، ومنها الى الشام فظل فيها ستة أشهر، عاد بعدها الى المدينة المنورة فولي فيها القضاء، ثم نقل الى القضاء بخيبر، ثم عاد الى مكة المكرمة فولاه الشريف حسين قضاء الليث لمدة ثلاث سنوات، ثم رجعل الى مكة المكرمة فعمل في المحكمة نائب قاض، وظل بعمله الى أن توفي رحمه الله بمكة المكرمة إثر سقوطه مغشياً عليه عند باب أجياد داخل المسجد الحرام بعد صلاة العصر، فحُمل الى داره ببرحة الطفران في الثاني من شهر شعبان ١٣٤٠هـ.

له: تاريخ عوامل مكة، العقود الملألئة، شرح منظومة ابن الشحنة في المعاني والبيان والبديع، رسالة في دفع الشدة في جواز تأخير الإحرام الى جدة، شرح نظم الكنز لابن فصيح، حاشية الطائي على متن الكنز ثلاثة مجلدات، الحديث شجون، شرح رسالة ابن زيدون، بغية المبتدئين في علوم الدين، رسالة في مسألة لقب الإمام في التوحيد (٣).

(١) أبو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٢٤٧؛ الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، ص ١٩٤.
(٢) الزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٧، ص ٢٣١؛ أبو سليمان، عبدالوهاب بن إبراهيم، مكتبة مكة المكرمة، دراسة موجزة، ص ٢٣.
(٣) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٨٦؛ مرداد أبو الخير، عبدالله، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٥٧؛ غازي، عبدالله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٧١؛ كحالة، عمر رضا، مستدرك معجم المؤلفين، ص ١٦٨. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ص ٢، ١٢٢. قزاز، حسن عبدالحي، أهل الحجاز بعبقهم التاريخي، ص ٢٧٣.

فريق الكرة والوطنية السعودية

ليس بدعاً في تاريخ الأمم الحديث أن يحظى فريق كرة القدم (الوطني/ القومي) باهتمام كبير من قبل رجال السياسة، كما من عامة الناس. فالفريق الوطني لكرة القدم يمثل واحدة من أدوات تعزيز (الشعور الوطني) وإنجازاته كما إخفاقاته تجيّر بصورة أو بأخرى لصالح الأنظمة والسياسيين، وعادة ما تستثمر التجمعات الكروية لحشد الجمهور (وطنيّاً) بحيث تعد مناسبات الكرة واحدة من تجليات الوحدة الوطنية العابرة للخلافات السياسية الداخلية كما التفاوتات العرقية والدينية. ولكي تؤدي الألعاب الرياضية عامة، وكرة القدم خاصة، دورها الوطني/ السياسي هذا، تحرص الإدارات على أن يعكس الفريق صورة التنوع في المجتمع، وقدراً كبيراً من التسامح في غض النظر عن خلفية اللاعبين الإجتماعية، بحيث يكونوا عابرين - من جهة الإختيار - للطوائف والحدود العرقية، وليمثلوا في النهاية كافة الشرائح الإجتماعية.

ومع أن فريق كرة القدم (الوطني/ القومي) يعد مجرد واحدة من أدوات (الدولة) لتعزيز الشعور الوطني، وتجاوز الإنشقاقات الداخلية على قاعدة دينية أو عرقية، إلا أنه يعتبر لدى الباحثين مؤشراً على استقرار المجتمع وحصانة الدولة من التذرّر.. وغالباً ما يكون انشقاق وانشطار فريق كرة القدم القومي أسوأ دلالة على ذلك الإنشقاق، وغالباً ما يحصل أثناء الحروب الأهلية التي يتبعها عادة التقسيم.

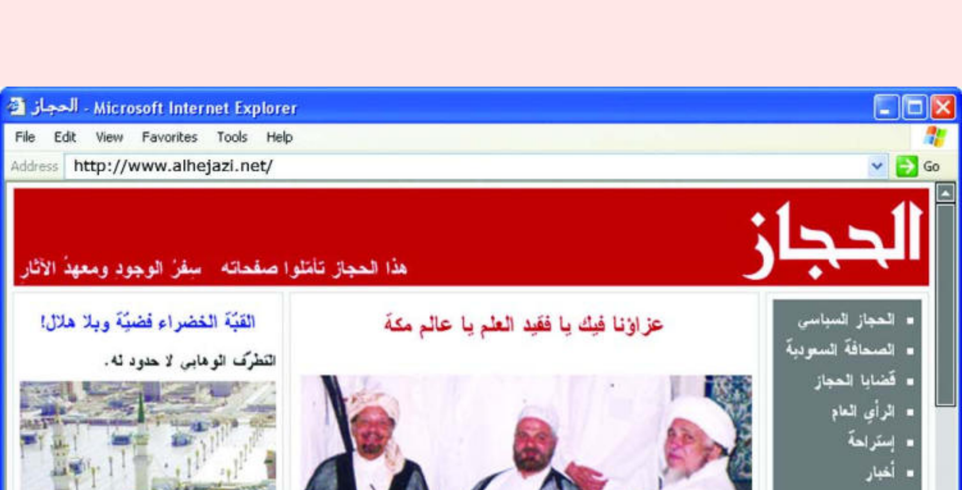
في السعودية - كما في كل الدنيا - هناك اهتمام كبير بكرة القدم على الصعيدين الرسمي والشعبي. ومع أن سيطرة الأمراء على الأندية وعلى مجمل النشاط الرياضي قد أضعف ناتج ما تصرفه الدولة في هذا المضمار، إلا أن إمكانية إستخدام فريق كرة القدم السعودي (الوطني) لتعزيز الوحدة الوطنية الداخلية، كان على الدوام بعيد المنال. فقد كانت المناطقية والطائفية ولازالت تلعبان دوراً أساسياً في اختيار الفريق، وكأنه فريق سياسي لا فريقاً رياضياً، بحيث أن شرائح وتجمعات مناطقية ومذهبية لم تشرك في الفريق لا لعدم كفاءتها، بل لأن من يسيطر على اختيار الفريق من الأمراء يتعاطون مع الأمر كحزب سياسي يريد لنفسه تمثيلاً أكبر في الفريق الرياضي. وكما أن هناك جهة سياسية مناطقية مذهبية مسيطرة على كل أجهزة الدولة، فإن تشكيلة فريق كرة القدم لا تعدو أن تكون انعكاساً للواقع السياسي، فهناك منطقة تسيطر بلاعبيها - كما هي بسياسييها ومشايخها في مجالات أخرى - على الفريق، وهناك منطقة (دونيّة) تشارك بنسبة قليلة، وهناك مناطق لم تشارك ولا يسمح لها أن تشارك في الفريق، اللهم إلا نادراً بحيث تكون المشاركة بلاعب احتياط!

في غير التمثيل المناطقي والمذهبي في فريق كرة القدم السعودي، هناك المؤسسة الدينية التي تحرم لعبة كرة القدم في الأساس، وترى أنها مضيعة للوقت ولا فائدة منها حتى في موضوع المشاعر الوطنية، بل أن الوطنية بالنسبة للمؤسسة الدينية (وثنية)، ولا يجب أن يكون هناك اجتماع أو اتحاد إلا على أساس الدين بنسخته الوهابية، التي مزقت المجتمع وأعاقت الدولة لعقود طويلة، والتي تحولت الى أداة تقسيم حقيقية للمجتمع ومحرضاً لنزعات الإنفصال عن الدولة.

مناسبة الحديث عن كرة القدم السعودية هنا، هو فوز المنتخب العراقي على الفريق السعودي في بطولة آسيا الشهر الماضي. ففي حين قدم الفريق العراقي تشكيلة من كل الأطياف عابرة للمذاهب والعرقيات، قدم الفريق السعودي نسخته السيئة المعتادة. وفي حين فرح كل العراقيين بالإنتصار الكروي على السعودية، شمتت نسبة عالية من السعوديين بالفريق وفرحت بهزيمته: لأن انتصاره انتصار لنظام سياسي لا يحبونه، وبعضهم رأى الأمر هزيمة لفريق كروي طائفي، أو فريق كروي مناطقي لا يمثلهم في الأساس. على أن بعض السعوديين من الكتاب والمعلقين رأى في انجازات الفريق العراقي وسيلة للطعن في الحكومة العراقية (الطائفية) ونسوا أن فريقهم يعكس واقع النظام السياسي السعودي نفسه والذي لا يمثل سوى شريحة من السكان لا تزيد عن العشرين بالمائة، وكانوا جديرين بالإلتفات الى أنفسهم قبل أن ينقدوا غيرهم. وفي حين يقدم الفريق العراقي مخرجاً ويوحد مشاعر العراقيين، نرى الموضوع عكس ذلك في السعودية.

لقد رأينا الشيعة في السعودية يفرحون لنصر المنتخب العراقي على الفريق السعودي، بل وظهر ما يشبه الإحتفالات ابتهاجاً بذلك النصر. وتعاطت مناطق اخرى بعدم اهتمام بنصر أو هزيمة الفريق السعودي. أما الوهابيون (الذين يحرمون الكرة) ويرونها ملهاة عن ذكر الله، والذين عادة لا يهتمون بها إلا إذا كان المقابل مختلف طائفياً (العراق أو إيران).. هؤلاء آلمهم فوز الفريق العرقي، وعدوه هزيمة سياسية وطائفية لهم! والحقيقة إنه كذلك بنظر كثير من الشيعة في العراق، الذين رأوا في فوزهم فوزاً سياسياً وطائفياً على السعودية. إنه فوز ضد المكفرين لهم، وفوز ضد المفجرين لشوارعهم ومساجدهم وأسواقهم. إنه فوز على القاعدة، وعلى مخربي المشروع السياسي السلمي والمصالحة الوطنية.

لكن ما آلم الوهابيين هو أن أكثر دول العالم الإسلامي وقفت مع الفريق العراقي، وكأن ذلك استفتاء على (الوهابية)!! والأمر ليس كذلك بالطبع، لكن الوهابيين لديهم عقدة متضخمة بأن (العالم يتآمر علينا) في حين أن لهم (حق على كل العالم). تساءل أحدهم لماذا لم تشجعنا الجماهير الأندونيسية؟! هل لأننا وهابية ونحن نشغل نساءهم (خدماً) عندنا وبالتالي نقدم لهم دخلاً بالمليارات؟! هذه العنصرية الناضحة هي واحدة من أسباب كره العالم للسعوديين. هكذا رد عليه! وإن ما يمارسه السعوديون من اضطهاد الخدم، ومن فضائح في اندونيسيا يجعلهم مكروهين - قال آخر!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.



الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني:
تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي بيديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد







My Computer

الحجاز على الانترنت http://www.alhejazi.net



أزياء حجازية: (المقطع) أو (أم العصا)

ثوب يطرز من الأمام فقط من أعلاه

الى أسفله، ويكون تطريزه بخيوط

من الذهب أو الفضة